إطلالة على تجارب الصحافة المحلية فى المنطقة العربية:
هل من هنا نبدأ؟

إطلالة على تجارب الصحافة المحلية في المنطقة العربية: هل من هنا نبدأ؟

تحرير: **عمرو الشوبكي**

الباحثون حسب ترتيب الدراسات:

عمرو الشوبكي، أمل المكي، إسماعيل حمودي، رضوان بو جمعة، عبد الحق ساعف، أحمد خير الدين، بلال سليطين، داليا شمس، نور الهدى بوزقاو، ربيع بركات، نهوند القادري، إيلي شلهوب

منسق المشروع: **شيماء الشرقاوي** مراجعة لغة: **أيمن عبد المعطي**

طبعة أولى 2019

رقم الإيداع: 9007

الترقيم الدولي/ تدمك

978-977-6648-32-6

1 – الصحافة العربية أ– الشوبكي عمرو (محرر)

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر إطلالة على تجارب الصحافة المحلية في المنطقة العربية: هل من هنا نبدأ؟، 26 و27 نوفمبر 2018 / بيروت وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

جميع الحقوق محفوظة للناشر

دار المرايا للانتاج الثقافي

تليفون: 2023961548+

البريد الإليكتروني

elmaraya@elmaraya.net

العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج م ع

إطلالة على تجارب الصحافة المحلية فى المنطقة العربية:
هل من هنا نبدأ؟

تحرير: عمرو الشوبكى

دار المرايا للانتاج الثقافي

EL MARAYA

المحتويات

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات **7**

- تقديم: قراءة في تجارب الصحافة المحلية: خبرات عربية ودولية

عمرو الشوبكي **11**

- الصحافة المحليّة في العالم العربي: دراسة حالة تونس

أمل المكّي **15**

- الصحافة المحلية والأفق الديمقراطي: حالة المغرب

إسماعيل حمودي **37**

- الإعلام المحلي في الجزائر: الجذور والواقع والتحديات

رضوان بو جمعة **57**

- تعقيب: واقع وآفاق الصحافة المحلية في البلدان المغاربية

عبدالحق ساعف **83**

- الصحافة المحلية في مصر: الواقع والمأمول

أحمد خير الدين **99**

- الإعلام المحلي في سوريا بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٨

بلال سليطين **119**

- سوريا ومصر: الابتكار أو الانحسار

داليا شمس **147**

- الصحافة المحلية في الخبرة الفرنسية

نور الهدى بوزقاو **153**

- تطويع الرقمي في خدمة الصحافة

ربيع بركات **179**

- تعقيب: تطويع الرقمي في خدمة الصحافة

نهوند القادري عيسى **199**

- الصحافة في العالم العربي: أي مستقبل في الأفق؟

إيلي شلهوب **209**

التعريف بالباحثين حسب ترتيب الدراسات

عمرو الشوبكي: خبير سياسي وبرلماني سابق. له العديد من الكتب في مجال النظم السياسية والحركات الاجتماعية والعلاقات العربية – الأوروبية، مثل كتاب «مستقبل الحركات الإسلامية بعد 2001» الصادر عن دار الفكر في عام 2003 بدمشق، وكتاب «إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي»، وكتاب «أزمة الإخوان المسلمين» الصادرين عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، وله كتاب الفرنسية صادر في عام 2009 عن دار «Karthala» بعنوان les frères musulmans des origines à nos jours كما نشر العديد من المقالات في الصحف العربية والفرنسية.

أمل المكي: صحفية مستقلّة ومستشارة في الاتّصال والإعلام. عملت في عدد من المؤسسات الإعلامية الخاصّة والعمومية والمنظمات الحقوقية. لديها مساهمات بحثية في تونس والخارج. أمل هي أيضًا مخرجة وكاتبة سيناريو شريط وثائقي قصير عن واقع حول الحريات الفردية في تونس.

إسماعيل حمودي: صحفي مهني في يومية «أخبار اليوم»، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية، وأستاذ زائر في كلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بمدينة سطات بالمغرب.

رضوان بو جمعة: أستاذ في كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3، وعضو المجلس العلمي للكلية، مؤلف لأربعة كتب وعشرات المقالات العلمية في مجلات جزائرية ودولية، وخبير ومستشار لدى مرصد شمال إفريقيا والشرق الأوسط للإعلام.

عبد الحق ساعف: باحث مغربي بمركز الأبحاث والدراسات في العلوم الاجتماعية بالرباط – المغرب. مدرس سابق للقانون بجامعة الحسن الثاني – المحمدية. ويعمل منسقًا لمجموعة بحث عن الهجرة، الأمين العام للجمعية المغربية للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال. مجال تخصصه الرئيسي: القانون، حقوق الإنسان، والحوكمة. ويُركز حاليًا على قضايا الاتصال، والهجرة وحقوق الإنسان. ويعمل على تنظيم مؤتمر سنوي دولي حول حرية الإعلام منذ 2012.

أحمد خير الدين: إعلامي وكاتب مصري بدأ مدونًا وانتقل إلى العمل الصحفي الاحترافي في جريدة الدستور وقناة دريم ومكتب هيئة الإذاعة البريطانية في القاهرة، ثم عمل مذيعًا للأخبار في قناتي (أون تي) و(سي بي سي). شارك كمدرب في أكاديمية (أونا) على فنون الصحافة التلفزيونية والكتابة للصورة، وحاضر في عدد من الجامعات المصرية.

بلال سليطين: صحفي سوري، عمل في صحف سورية وعربية من بينها جريدة السفير اللبنانية. درس الإعلام والاتصال في سوريا ويكمل دراساته العليا في مجال الإعلام اللا عنفي. بدأ العمل الإعلامي في عام 2008، وأسس عام 2017 موقع سناك سوري ويديره حاليًا. شارك في مؤتمرات وندوات إعلامية عربية ودولية وقدم دراسات وأبحاث حول صحافة السلام والمحتوى الإعلامي المحرض على العنف والكراهية. وقدم العديد من التدريبات حول قضايا إعلامية استهدفت عاملين في مجال الصحافة والإعلام خصوصًا الإلكتروني.

داليا شمس: صحفية مصرية. تعمل منذ حوالي خمسة وعشرين عامًا في الصحيفة الأسبوعية، الصادرة بالفرنسية، الأهرام أبدو، وتكتب بصفحات التحقيقات والثقافة. عملت في جريدة الشروق اليومية المستقلة، منذ صدورها، كمسؤولة عن صفحة «ألوان الحياة» التي كانت تعنى بالتحقيقات الاجتماعية والقصص الإنسانية. حاصلة على دراسات عليا في الإعلام والاتصال من المعهد الفرنسي للصحافة، جامعة باريس 2. ساهمت بالعديد من الأوراق البحثية التي تتناول الإعلام.

نور الهدى بوزقاو: أستاذة بكلية الإعلام والاتصال متخصصة تسيير المؤسسات الإعلامية، صحفية محررة محققة في المجال الاجتماعي – الاقتصادي في المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري.

ربيع بركات: حائز على شهادة دكتوراه في السياسة والإعلام من جامعة (ادنبرة) البريطانية. سبق أن كان أستاذًا محاضرًا أو مساعدًا في كل من ادنبرة والجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة اللبنانية الأمريكية وحاليًا يعمل كأستاذ محاضر في قسم الإعلام في الجامعة الأمريكية في بيروت. كما شارك في تأليف كتاب صدر عن

«دار بلوتو للنشر» في نيويورك حول الطائفية في لبنان في مرحلة ما بعد الحرب. وقدم أوراقًا بحثية في مؤتمرات عديدة.

نهوند القادري عيسى: أستاذة في الجامعة اللبنانية –لبنان، كاتبة وعضو في الجمعية اللبنانية للباحثات وعضو في لجنة إدارة البحوث الأكاديمية في معهد الدكتوراه العالي في الآداب والعلوم الاجتماعية، بالجامعة اللبنانية. حاصلة على دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال من باريس 2، جامعة السوربون، فرنسا. وهي حاليًا أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الإعلام والتوثيق، لبنان.

إيلي شلهوب: صحفي لبناني ويعمل حاليًا المدير العام لمعهد الدراسات المستقبلية http://www.fsinstitute.org، عمل سابقًا كمدير تحرير بجريدة الأخبار اللبنانية وعمل أيضًا صحفيًا بجريدة السفير.

تقديم: قراءة فى تجارب الصحافة المحلية: خبرات عربية ودولية

عمرو الشوبكى

تأتي أهمية هذا الكتاب في أنه يلقي الضوء على تجارب الصحافة المحلية في المنطقة العربية مقارنه بتجربة متقدمة هي فرنسا، وذلك في وقت تعاني فيه مهنة الصحافة بشكل عام والصحافة الورقية بشكل خاص من مشكلات كبيرة.

وتصبح هناك أهمية مضاعفة لإلقاء الضوء على تجارب الصحافة المحلية لكونها تطرح سؤالًا كبيرًا لا يتعلق فقط برصد أوضاعها وتطورها في السياق العربي الحالي إنما أيضًا محاولة الإجابة على السؤال الذي يطرح في تجارب التغيير والتحول الديمقراطي في كثير من دول العالم، ويدور حول بداية الإصلاح والتغيير: هل تكون من «أسفل» أي بالمشاركة في المجالس البلدية والانتخابات المحلية أم من أعلى بالمنافسة على الانتخابات التشريعية والرئاسية؟ سؤال لم يتفق على إجابته الخبراء والباحثين في مجال العلوم السياسية ولم تحسم تجارب التغيير في دول كثيرة الأولوية لأي من الخيارين.

والحقيقة أن نفس هذا السؤال مطروح بصورة مختلفة في مجال الصحافة والإعلام، هل بداية تطوير الصحافة مهنيًا وتحريريًا سيبدأ من الصحافة المحلية في المدن الصغيرة والأحياء؟ أم أن التطوير في مجال الصحافة والإعلام يتعلق أساسًا بالصحف القومية والوطنية بمدارسها الفكرية المختلفة وسياساتها التحريرية المتنوعة؟ سؤال إجابته قد تكون «تكاملية» بين الصحف الوطنية والمحلية أو قد تكون بالقول: إن نجاح المحلي يؤدي إلي نجاح الوطني خاصة أن أزمة الصحافة في العالم العربي تواكب معها تراجعًا وأحيانًا غيابًا للصحافة المحلية.

ومن المهم أيضًا معرفة هل هناك حلقة مفقودة يمكن أن تملأها الصحافة المحلية بتغطية أوجه قصور كثيرة تعاني منها الصحافة الوطنية وربما استكمالها؟ هذا أيضًا سؤال آخر حاول باحثي هذا الكتاب الإجابة عليه.

يقدم هذا الكتاب تجارب متنوعة في العالم العربي وأوروبا تتعلق بواقع وتأثير الصحافة المحلية، كما سنناقش أيضًا بعض الجوانب البحثية والمهنية المتعلقة بتطوير أدوات الصحفي وأيضًا بعض الإسهامات البحثية والصحفية العابرة لتصنيف الصحف (وطني أم محلي) وأيضًا لسياساتها التحريرية.

وقد حرص هذا الكتاب على أن ينشر أوراق الباحثين والتعقيبات التي كتبت عليها حتى تكتمل الصورة أمام القارئ، وحرصنا أيضًا أن نقارن بين الصحافة المحلية في أربع سياقات عربية: الأول مصر والجزائر، حيث توقفت لظروف خارج موضوع البحث عملية الانتقال الديمقراطي دون أن يعني ذلك الغياب المطلق لهامش لازال موجودًا تتحرك فيه الصحافة، وقدم الدكتور رضوان بو جمعة الأكاديمي الجزائري المرموق ورقة هامة عن تطور الصحافة المحلية في الجزائر حملت عنوان «الإعلام المحلي في الجزائر: الجذور – الواقع – التحديات»، كما قدم الباحث والكاتب والإعلامي المصري أحمد خير الدين، إطلالة هامة أخرى على «الصحافة المحلية في مصر: الواقع والمأمول». وهناك السياق الثاني، سياق التعددية المقيدة والذي تمثله المغرب، وقدم فيه الصحفي والباحث الدكتور إسماعيل حمودي ورقة هامة حملت عنوان «الصحافة المحلية والأفق الديمقراطي في المغرب»، وهناك سياق وحيد للانتقال الديمقراطي (رغم الصعوبات الكثيرة) وهي تونس، وقدمت الباحثة والصحفية أمل المكي ورقة عن الخبرة التونسية. وأخيرًا هناك سياق النزاع المسلح في سوريا وقدم الباحث والصحفي بلال سليطين، ورقة عن «الإعلام المحلي في سوريا في فترة 2011 إلى 2018». وجاءت أهمية البعد المقارن من خلال ورقة الباحثة والإعلامية الدكتورة نور الهدى بوزقاو التي قدمت ورقة متميزة عن «تجربة الصحافة المحلية في فرنسا».

وأخيرًا جاءت ورقتي الدكتور ربيع بركات الصحفي والأكاديمي عن «تطويع الرقمي في خدمة الصحافة». والأستاذ إيلي شلهوب الباحث والصحفي حول مستقبل الصحافة في العالم العربي والذي رآه قاتمًا. ليمثلا إضافة مهمة للكتاب بالاقتراب من زوايا أخرى تتعلق بواقع ومستقل الصحافة يضاف لما تم كتابته في الصحافة المحلية.

كما شمل الكتاب تعقيبات على معظم الأوراق كتبتها أسماء كبيرة في عالم الصحافة والإعلام والأكاديميا مثل الدكتور نهاوند القادري أستاذ الإعلام في الجامعة اللبنانية والأستاذة داليا شمس الصحفية والخبيرة في مجال الإعلام، والدكتور عبد الحق ساعف الأكاديمي والباحث.

وفي النهاية لابد من توجيه الشكر إلى كل الزملاء الذين ساهموا في هذا المشروع/ الكتاب وقدموا إضافة حقيقية للمكتبة العربية بالاقتراب العلمي والمهني من قضايا الصحافة المحلية ومستقبل الصحافة.

كما أتوجه بالشكر للمعهد السويدي وكل العاملين فيه خاصة مديره السيد بيتر ويدرود، ومديرة البرامج الأستاذة مها جعمة. وباقي فريق العمل من المنتدى الذي تعاون معنا في هذا المشروع وأخص بالذكر الأستاذة شيماء الشرقاوي ليصبح هذا الكتاب هو العنوان الثالث الذي يصدر كثمرة للتعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد السويدي، ليعالج مختلف القضايا التي تواجه مهنة الصحافة والإعلام على مدار 4 سنوات.

وبخروج هذا الكتاب يكون المعهد السويدي قد أغلق أبوابه في مدينة الإسكندرية متمنيين ألا يغلق أبوابه في وجه المنطقة العربية وأن يستمر في تقديم الدعم المهني والحوار الثقافي والحضاري مع مختلف البلاد العربية.

الصحافة المحليّة فى العالم العربى: دراسة حالة تونس

أمل المكّى

مقدّمة:

يمكن تصنيف الصحافة المكتوبة في تونس وفق البعد الجغرافي والملكية إلى صنفين على التّوالي:

- صحافة مركزية وصحافة جهوية/ محليّة.
- صحافة قطاع عامّ، صحافة قطاع خاصّ وصحافة حزبية.

تملك الحكومة التونسية شركتين تديران صحافة القطاع العامّ وهما الشركة الجديدة للصحافة والطباعة والنشر والتي تصدر صحيفتي «La Presse والصّحافة»، الناطقتين بالفرنسية والعربية على التّوالي، ودار الصّباح التي تصدر عنها صحيفة الصباح الناطقة بالعربية و «Le Temps» باللغة الفرنسية.

أمّا في القطاع الخاصّ، فقد كانت الصحافة حبيسة قيود النظام السياسي حتى اندلاع ثورة 14 جانفي/ يناير. وتشير تقارير صحفية وحقوقية وأخرى رسمية بعد الثورة إلى أنّ عددًا من الصحف الخاصّة كانت قبل 2011 وسيلة بيد النظام لتوجيه الرّأي العامّ وممارسة الرشوة والارتشاء.

تعدّ الفترة بين 1977 و1986 «ربيع الصحافة التونسية» حيث برزت فيها صحف ذات جودة عالية كرّست حرية القلم على غرار أسبوعيّتي الرّأي والمغرب، قبل أن تأخذ الصحافة في التقهقر مع حلول تسعينيات القرن الماضي.

أخضعت الصحف إلى رقابة وزارة الداخلية وكتابة الدّولة للإعلام ووزارة الاتّصال، في وقت لاحق، وذلك عبر فرض إيداع نسخ من كلّ صحيفة لدى الهياكل المذكورة قبل التوزيع. وقد شملت هذه القيود الرقابية جميع الصحف الصادرة في تونس في تلك الفترة باستثناء صحف الحزب الحاكم وصحيفة «La Presse» المقرّبة من السلطة. لتصبح الرقابة بذلك قاعدة وليست استثناء.

مباشرة، إثر سقوط نظام بن عليّ (أو رأسه فقط بالنظر إلى عودة رموز النظام تباعًا إلى المشهد)، أصبحت وسائل الإعلام واعية تدريجيًا بحرّيتها واتّسعت بالتالي فسحة حرية التعبير والصحافة. وكذلك ألغيت وزارة الاتّصال، وحلّت الوكالة التونسية

للاتّصال الخارجي (ATCE) التي أنشئت عام 1990 بغرض مراقبة المضامين التحريرية وتوجيه محتواها من خلال التحكّم في توزيع الإشهار (الإعلان) العمومي على أساس ولاء وسيلة الإعلام إلى النظام الحاكم. كما تمّ تجميد نشاط الوكالة التونسية للإنترنت (ATI) التي كانت مكلّفة بمراقبة المواقع الإلكترونية.

عرفت الصحافة المكتوبة بعد الثورة مباشرة غياب عناوين عديدة أهمّها: الحرية و«Le renouveau» صحيفتا البروباجندا الحزبية للتجمع الدستوري المنحلّ ولسانا حاله، إضافة إلى صحف أخرى تابعة لأحزاب مقرّبة من الحزب الحاكم، عدا كلّ من الصحف التالية: الملاحظ، «L'observateur»، العقد، العرب والمستقلّة[1].

وقد جاء في تقرير اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الفساد والرشوة[2] أنّ «اختفاء هذه الصّحف هو نتيجة حتميّة لاستنزاف مصادر التمويل التي كانت توفّرها الدولة، أو قطع التمويل المشبوه الذي كانت تؤمّنه الوكالة التونسية للاتّصال الخارجي لهذه الصحف».

واليوم وبعد 7 سنوات على ثورة الياسمين، صارت الصحافة المكتوبة في تونس مأزومة أكثر من أيّ وقت مضى. فقد أغلقت عديد من الصحف أبوابها وسرّحت صحافييها وموظّفيها، والتهم الإلكتروني ما بقي من صحف أخرى أعيت مسيّريها حيل التحايل على ضعف الموارد ومشكلات التوزيع، وصار الإعلام الرقمي الجديد «ملاذ الجميع».

وليست الصحافة المحلية إلاّ جزءًا من كلّ، صار لزامًا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يتمّ تناوله بالدّرس لمعرفة أحواله بين الماضي والحاضر، وسبر أغوار اتّصاله بالنظم السياسية وجدلية تأثيره فيها وتأثّره بتغيّراتها المستمرّة.

1- تقرير الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتّصال، أبريل 2012، https://bit.ly/2T7ENoJ

2- تمّ إحداث اللجنة في فبراير 2011 وكلّفت بتقبّل الشكاوى والتحقيق في حالات الفساد التي وقعت منذ سنة 1987 وصياغة التوجّهات المستقبلية لمكافحة الفساد. https://bit.ly/2qKHWh0

تمهيد:

تعود جذور الصحافة المحليّة في تونس إلى الفترة الاستعمارية. إذ كانت مرآة للتنوّع الثقافي في البلاد، باعتبار أنّ عددًا من هذه الصحف كانت تصنعها جاليات أجنبية من ديانات وجنسيات مختلفة من بينها يهود تونسيون. وأمام تركيز الجرائد الصادرة بالمركز، تونس العاصمة، على الأحداث الوطنية، مثّلت الصحف المحلية مصدرًا هامًّا للأخبار في الجهات ومنبرًا لتحليل الظواهر والقضايا المجتمعية التي لم تجد طريقها إلى صفحات الجرائد الوطنية. كما ساهمت صحف الجهات في تكوين عديد من الصحفيين الّذين اختار بعضهم البقاء في مؤسساتهم المحلية وممارسة صحافة القرب، في حين استسلم آخرون إلى إغراء «الوطني» فالتحقوا بصحف مركزية.

ومقابل ازدهارها نسبيًّا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تعيش الصحافة المحلية التونسية في الوقت الراهن تراجعًا من حيث عدد الصحف والإشعاع. ومن أسباب ذلك، التغيرات المستمرّة في المشهد الإعلامي الوطني والّذي كانت له انعكاسات اقتصادية ومالية جمّة، وخيارات الحكومات المتعاقبة بعد ثورة يناير 2011 بقطع المساعدات عن الصحف المحلية وبالتالي التوقّف عن تذليل الصعوبات التي يعيشها القطاع. سنستعرض في هذه الورقة مفهوم الصحافة المحلية وتاريخها في تونس، قبل أن نتوقّف عند واقعها المعيش خاصّة في السنوات التي تلت ثورة 14 جانفي/ يناير 2011 والتي ميّزها تكريس للحريات وممارستها وعلى رأسها حرية الصحافة. وإن كانت ممارسة رهينة التجاذبات السياسية والسياقات المتغيّرة. وقد وجب التنويه منذ البدء أنّ تجربة الصحافة المحلية التونسية لم تكن يومًا قابلة للمقارنة من حيث الصناعة والمضامين بتجارب الصحافة المحلية في الدول المتقدّمة. ذلك أنّها كان ولا تزال تفتقر إلى معايير أساسية أهمّها انتظام الصدور واستدامة الموارد وتعدّد الملاحق وكمّيات السحب وكثافة التغطية وجودتها لسائر المناطق التي تروّج داخلها[3].

3- محمد قنطارة، أي حوكمة عمومية للنشريات الصادرة بالجهات في تونس؟ مداخلة في ملتقى حول الصحافة الجهوية بتونس، نسخة خاصّة بالبحث

كما وجب التنبيه أيضًا إلى أنه قد ارتأينا في ورقتنا هذه الاقتصار على الصحافة المكتوبة دون سائر أصناف الإعلام المحليّ، وذلك لأسباب عديدة أهمّها عامل القدم الذي تتميّز به ظاهرة الصحافة المكتوبة المحلية عن وسائل الإعلام الأخرى في الجهات. إضافة إلى أننا لن نشمل بالدّرس الصحف التي توزّع بشكل مجّاني أو التي يتمّ إصدارها في إطار مشروعات جمعيّاتية مدعومة من مانحين دوليين.

تعريف الصحافة المحلية

تعني الصحافة المحلية: تغطية الأحداث والفعاليات في سياق محليّ قد لا يكون مهمًّا لجماعات محليّة أخرى، حيث يطلق على الفئات المستهدفة في هذا السياق اسم «المجتمعات». وتنتج الصحف المحلية أصنافًا مختلفة من المحتوى، كالتقارير وتغطيات أحداث الرياضة المحلية والفنون والقصص الإنسانية وغيرها من ضروب العمل الصحفي.

تكمن أهمية هذا المحتوى في أنه لا يمكن العثور على معظمه في أي مكان آخر، وهو «مبدأ قد يكون ضروريًا لإنشاء منتج عمليّ ونموذج عمل للصحافة المحلية»[4]. ففي وقت أصبح من السهل فيه الولوج إلى المعلومة عبر وسائط مختلفة، صارت الحصرية أمرًا أكثر أهمية. وعليه، أصبحت الصحافة المحليّة أكثر حاجة إلى تقديم محتوى مختلف بزوايا مغايرة عن المعتاد وقيم صحفية متفرّدة.

ويعرّف كتاب «الصحافة المحلية في عالم الديجيتال» الصحافة المحليّة بأنّها ضرب من تعزيز أواصر الصلة مع المكان والآخرين. حيث يستند إلى دراسة أجراها (موريس دجانوفيتز)، عالم الاجتماع بجامعة شيكاغو، معتمدًا تقنيات تحليل المحتوى والبحث المسحي لاستكشاف أوجه الاندماج المجتمعي في هذا الصّدد. وتوصّل إلى أنّ تركيز الصحف المحليّة على العادات اليومية للمجتمعات المحليّة، وضعف جدليّتها يمثّلان أحد أهمّ الخصائص التي يأخذها القرّاء بعين الاعتبار[5].

4- داميان رادكليف، 8 اتّجاهات رئيسية في الصحافة المحلية، https://bit.ly/2xOriyi

5- الصحافة المحلية.. ديك لا يبيض ذهبًا، مقال، وصال الشيخ، معهد الجزيرة للإعلام https://bit.ly/2DCgY3M.

أمر واحد مؤكّد، هو أنّ الأخبار المحلية ليست قالبًا جاهزًا أو لباسًا على مقاس الجميع. إذ أشارت دراسة أجراها مركز (بيو) للبحوث إلى أنّ كل مجتمع محليّ يملك أفكارًا مختلفة لما يريده من الأخبار المحليّة. حيث تختلف أولويات الموضوعات المستهدفة بالتغطية من مدينة إلى أخرى[6]. وهنا تجد الصحافة المحليّة تقاطعها مع مفهوم «صحافة القرب»، الّذي سنستفيض في تعريفه لاحقًا، والتي تهتمّ فيما تهتمّ برصد التغيّرات في المدن أو البلدات أو القرى وتأثّرها بالهجرة والتقلّبات المناخية والاقتصادية وتطوّر الثقافات والأحوال الاجتماعية.

في مقاله «ردم الفجوة في الأخبار المحلية»، خلص الصحفي جوش ستيرن إلى أنّ «الناس جائعون للأخبار المحلية وتتبّع القضايا المحلية والنقاشات عن كثب». خلاصة إحصائية وردت في الدراسة التي أجراها مركز بيو للأبحاث والتي تفيد بأنّ قرابة «تسعة أعشار السكّان (المشمولين بالدراسة) يتابعون الأخبار المحلية عن كثب» .[7]

على الصحفي المحليّ أن يسأل نفسه كلّ يوم، إذن، كيف يمكن له أن يساعد المجتمع في حياته اليومية؟ فذلك السؤال، وفق (داميان رادكليف) أستاذ الصحافة بجامعة أوريغون الأمريكية، أشبه بمفتاح اليوميّ في المجتمعات المحلية، ووفقه تدور طاحونة الأخبار.. وهو ما يولّد بدوره أسئلة جديدة، وطرق للإبداع تتناول القضايا التي تهمّ المواطن حسب الأولوية.

في الصحافة المحليّة، يكون التفاعل بين المادّة الصحفية والجمهور حقيقيًا ومؤثّرًا في الاتّجاهين، بما يدفع بمزيد من المحتوى الخدماتيّ أي المادّة الصحفية المتعلّقة بالشؤون الثقافية والرياضية والاقتصادية والسّرد القصصي والاحتياجات الخاصّة للأفراد.

ورغم نقائصها وعثراتها، يصف (رادكليف) الصحافة المحلية بـ«عمود الإنارة» الّذي يستضيء به الأفراد ليصبحوا أكثر دراية بشؤونهم المحليّة، بل وأكثر انخراطًا في مجتمعاتهم والتزامًا بالمشاركة في وضع سياساتها وتنفيذها[8].

6- نفسه.
7- نفسه.
8- داميان رادكليغ، «ثمانية اتجاهات رئيسية في الصحافة المحليّة»، https://bit.ly/2xOriyi.

كيف لا ويكاد لا يختلف اثنان أنّ دور الصحفي في القرن الـ 21 لم يعد يقتصر على الإعلام فقط، بل يتعدّاه إلى تشريك القارئ مباشرة في النقاش المجتمعي.

يقول جون كوستا، صاحب الجريدة اليومية باند بولتان «Bend Bulletin» بولاية أريغون الأمريكية إنّه إذا كان «بإمكانك أن تتجاوز الأمور الواضحة في تلك الموضوعات الأكثر أهمية بالنسبة إلى القارئ، فأعتقد أنك ستضمن استدامة عملك. إذا لم تفعل ذلك فتلك مشكلة كبيرة. باعتبار أنه لا يهمّ كيف تقوم بعملية التوزيع إذا لم تكن تخبر القرّاء بشيء يحتاجون إلى معرفته ولا يمكن أن يجدوه في مكان آخر» [9].

وفي السياق نفسه محليًّا، يجزم محمود حرشاني[10] صاحب صحيفة محليّة تونسية، أنه «لا يمكن لأي صحيفة أو مجلة أن تحمل صفة صحيفة جهوية إذا لم تكن ملتصقة بواقع جهتها أو بواقع الإقليم الذي تتكلم باسمه، وبالتالي فالصحيفة الجهوية يجب أن تكون مرآة لواقع الجهة بما فيها من إيجابيات وسلبيات وتكون أداة للتعريف بالنقائص التي يجب تلافيها والتنبيه إلى مواطن الخلل كما أنه عليها أن تبرز الإيجابيات والتنويه بجهود الأفراد والجماعات. ولا يقتصر دورها على الجوانب التنموية، بل يتعدّاه إلى المسائل الثقافية واكتشاف المواهب في كافة المجالات الثقافية والرياضية».

يضيف حرشاني: «ولكن لا يمكن الحديث عن صحافة جهوية محترفة تحترم وتلتزم بقواعد العمل الصحفي إلا مع ميلاد وصدور مجلات وصحف مثل القنال ببنزرت التي أصدرها صالح الدريدي في بنزرت سنة 1968 وشمس الجنوب بصفاقس التي أصدرها على البقلوطي في بداية الثمانينيات ومرآة الوسط بسيدي بوزيد التي أصدرها محمود الحرشاني سنة 1981، وكذلك الجزيرة التي أصدرها المرحوم لطفي الجزيري بجربة سنة 1981».

ويخلص إلى أنّه «يمكن القول إن هذه العناوين هي فعلًا صحف ومجلات جهوية تتوفر فيها كل قواعد العمل الصحفي وأشكاله المختلفة من خبر وتعليق وريبورتاج وحوار».

9- نفسه.
10- حوار خاصّ بالبحث.

في تونس، يستخدم مصطلح الصحافة الجهوية كترجمة لـ «*local journalism*». قد يكون ذلك مرتبطًا بالترجمة عن الفرنسية «*presse régionale*»، لكنّه يعود أيضًا إلى أنّ هيكلة إدارة الدولة لمجالها الترابيّ كانت تتمثّل في المركز (العاصمة) والجهات أي سائر الولايات (المحافظات) المكوّنة للبلاد. من هنا تكون الصحف الجهوية هي الصحف المكتوبة التي تصدر في الجهات، أي خارج المركز. وتشمل الصحافة الجهوية أيضًا في السنوات الأخيرة، وسائل الإعلام الأخرى كالإذاعات والجرائد الإلكترونية وغيرها أو ما يمكن الإشارة إليه بالإعلام الجهوي.

وبعد المصادقة على مجلّة الجماعات المحلية[11]، في أبريل/ نيسان 2018، والتي تعرّف الجماعات المحلية بأنها تتكوّن من «بلديات وجهات وأقاليم» يصبح من الضروري اعتماد وصف «محليّ» بدل «جهويّ» باعتباره أكثر ملاءمة للسياق الجديد وأكثر شمولية لكلّ أصناف الجماعات المحلية.

تاريخ الصحافة المحلية بتونس

«برزت الصحف في الجهات التونسية منذ أكثر من قرن فكان لصفاقس وبنزرت وسوسة وجربة وغيرها من المدن صحفها وكانت في معظمها بلسان فرنسي على غرار *La dépêche Sfaxienne* الصفاقسية و *La Lanterne de Djerba* الجربيّة، أما عن الصحف الجهوية ذات اللسان العربي فقد صدرت في صفاقس جريدة العصر الجديد لمحمد حسن المهيري وكان ذلك في العشرينيات لكنها لم تعمر طويلًا..»[12]

يمكن القول إذن بأنّ الصحافة المحليّة في تونس ضاربة في التاريخ وتعود إلى ما قبل فترة الاستعمار الفرنسي وتواصلت أثناءها. حيث قام فرنسيون كثر بإصدار صحف وجرائد محلية في ولايات صفاقس وبنزرت وسوسة وحتى في توزر. فضلًا عن صحف أخرى، أنشأها تونسيون، وأهمّها على الإطلاق مجلّة مكارم الأخلاق بصفاقس التي أنشأها حامد قدّور، ومجلّة صبرة بالقيروان، والرشيدة بصفاقس، وعدّة صحف أخرى، قامت بدور إعلامي وثقافي هام في فترة الاستعمار.

11- يضبط القانون الأساسي المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية القواعد المتعلّقة بتنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها https://bit.ly/2AZ9GVi.

12- علي البقلوطي، مدير مجلّة شمس الجنوب الجهوية، حوار خاصّ بالبحث.

وفي فترة الستينيات صدرت عديد من الصحف والمجلات المحليّة الأخرى مثل مجلة مرآة الساحل بسوسة بإدارة الطاهر الصّانع وعبد الحفيظ بوراوي، ومجلة تعاضد وثقافة بقفصة والتي كانت تصدر عن الاتحاد الجهوي للتعاضد (استمرّت 4 سنوات)، ومجلة القلم بصفاقس ومجلة الرباط بالمنستير ومجلة أصداء الجنوب الغربي بقفصة. يقول محمود حرشاني، صاحب مرآة الوسط بسيدي بوزيد، «لكنّ هذه المجلاّت لم يكتب لها الدّوام لعدّة أسباب أهمها أنها كانت تصدر من جهات رسمية مثل الولايات أو لجان التنسيق الحزبي أو الاتحادات. كما أنها كانت تفتقد إلى الجانب الحرفي بل أن محتوياتها كانت عبارة عن مجموعات من المقالات والدراسات والأشعار والقصص».[13]

وسجّلت فترة السبعينيات والثمانينيات ظهور صحف محلية أخرى عديدة. يقول محمد قنطارة الأستاذ بمعهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس محمد، في هذا الصّدد، إنّ الإعلام الجهوي وضرورة تطويره مثّلا محور «من أهمّ محاور الخطاب الإعلامي الرسمي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. وذلك نظرًا لقدرته على أن يساهم في اعتقاد من تولى إدارة البلاد آنذاك في مجهود التنمية الذي تقوم به الدولة. وقد تأثر هذا الخطاب بالخصوص بالنظريات التي كانت تؤسس لرؤية تقول إن للإعلام دور هام في دفع عجلة التنمية والارتقاء بالموارد البشرية».[14]

وقد صرّح الطاهر بلخوجة، أحد وزراء الإعلام في عهد بن عليّ، في افتتاح الملتقى الثالث والعشرين للصحافة الناطقة باللغة الفرنسية (نوفمبر 1981) أنّ « أي جهة متخلّفة» هي بالأساس «جهة لا يعرف فيها الإعلام تطورًا ملحوظًا»، وبذلك فإن «التخلّف يعني قدرات ضعيفة للمنظومة الإعلامية».[15]

وقد ظهرت خلال تلك الفترة عدّة عناوين محليّة من بينها: «La Gazette du Sud» سنة 1975، ونسختها العربية شمس الجنوب في 1981، وكلاهما في صفاقس، ومجلّتا نور أكواليتي وقبلها القنال في بنزرت، ومجلاّت La voix du

13- محمود حرشاني، حوار خاصّ بالبحث.
14- محمد قنطارة، أيّ حوكمة عمومية للنشريات الصادرة بالجهات في تونس؟
15- عن محمد قنطارة، أي حوكمة عمومية للنشريات الصادرة بالجهات في تونس؟

centre عام 1978 والجوهرة في 1982 وحضرموت عام 1986 وجميعها في مدينة سوسة، ومرآة الوسط عام 1981 في سيدي بوزيد والجزيرة عام 1980 في جربة والإتحاف سنة 1986 في سليانة وأصداء الوطن القبلي سنة 1978 بنابل وصدى الجنوب بقابس عام 1981 والسواحل في 1985 بالمنستير.

وقد «انتفعت هذه الصّحف التي كانت تصدر بشبه انتظام، بالنسبة إلى أغلبها أي كل شهر أو مرتين في الشهر الواحد باعتبار أنّ صحيفة شمس الجنوب تعدّ الوحيدة التي تصدر أسبوعيًا، من التشجيع المالي المباشر وغير المباشر من وزارتي الإعلام أو الاتصال أو ما يقوم مقامها (لم تتوقف هذه المساعدات بين 1999 و2005 أي خلال كل الفترة التي تم خلالها حذف وزارة الإعلام) في شكل منحة تسند حسب متغيرات دقيقة (انتظام الصدور وانتداب صحافيين مهنيين وتخصيص المضامين لموضوعات وأحداث تخص الجهة) تصرف على ميزانية الدولة»[16].

كما تمتّعت الصحف المحلية في تلك الفترة بإمكانية نشر البلاغات الإشهارية لمعلنين عموميين تقدمها وكالة الاتصال الخارجي التي كلفت بالإشراف على الإشهار العمومي واشتراكات في عدد من إصدارتها وكذلك رخصة لاستغلال سيارة أجرة تساعدها على توزيع نسخها.[17]

عدا عن ذلك كلّه، استفاد الصحفيون العاملون بالصحف المحلية المذكورة أو المتعاونون معها مجّانًا بفرص التدريب والتكوين لدى المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصالين، إضافة إلى تمكين بعض هذه الدوريات الصادرة بالجهات من اقتناء وحدات طباعة.[18]

وقد كانت عائدات الاشتراكات لدى الإدارة والإشهار العمومي والمنحة التي تعطيها الدولة توفر على سبيل المثال لمجلّة شمس الجنوب ونسختها الفرنسية سنويًا ما لا يقل عن 80 ألف دينار سنويًا، وفق ما نقله الأستاذ محمد قنطارة عن مدير المجلّتين السيد علي البقلوطي.

16- نفسه.
17- نفسه.
18- نفسه.

وعلى الرغم من هذه المساعدات، فقد جرت الرياح بما لا تشتهيه سفن الصحافة المحلية، حيث توقّفت عديد من الصحف عن الصدور لأسباب مالية بالأساس، عدا عن ضعف نسب المطالعة والقراءة في تونس. كما كانت محدودية القدرة على التجديد والإبداع أحد عوامل هذا التقهقر. زد على ذلك، أنّ بعض الصحف غابت بمفارقة أصحابها الحياة[19].

يرى السيد علي البقلوطي، مؤسّس مجلّة شمس الجنوب في نسختيها العربية والفرنسية و«عميد الصحافة الجهوية» كما يطلق عليه في تونس، أنّ التقهقر الّذي عرفته الصحافة المحلية، والّذي أدّى إلى غياب العناوين المذكورة، قديم قدم الظاهرة نفسها[20]. ويعزوه إلى سببين:

- عودة السكان الأوروبيين إلى ديارهم غداة استقلال البلاد (30 ألف بالنسبة لصفاقس وحدها) ممّا انجرّ عنه ركود في شتّى مجالات الحياة وفي مقدّمتها المجال الثقافي (إغلاق دور السينما والنوادي الثقافية عامّة)
- الهجرة الجماعية للنّخب الجهوية في اتّجاه العاصمة (250 ألف من صفاقس وحدها غداة استقلال البلاد).

ويوضّح البقلوطي أنّه من تمظهرات هذا التقهقر على الصعيد المحليّ بولاية صفاقس «حلّ فرقة الإذاعة للموسيقى وفرقة المسرح المحترف وجميع فرق الهواة التي نشأت في داخل المدينة العتيقة منذ عشرينيات القرن الماضي (الشيخ بودية، عبد السلام البش، مختار حشيشة، محمد الجموسي.. على سبيل المثال).

«إصدار صحيفتي (*La Gazette du Sud*) في 1975 وشمس الجنوب لاحقًا جاء كردّ فعل على هذا التقهقر»، يقول مدير شمي الجنوب السيد علي البقلوطي، «وقد أمكن بفضلهما إعادة الروح للنشاط الصحفي ولمّ شمل الأسرة الإعلامية ومن بينها زهير العيادي مؤسس النادي الصفاقسي في 1928 والمتضلّع في الصحافة المكتوبة منذ ثلاثينيات القرن الماضي وإتاحة الفرصة لبروز أقلام جديدة ناشئة على غرار رفيق

19- نفسه.
20- علي البقلوطي، حوار خاصّ بالبحث.

بن زينة وتوفيق الحبيب صاحب مجلة «ليدرز» حاليًا ومحمد كسودة الذي أنشأ في سوسة جريدة *La Voix du Centre* وعماد الحضري مؤسس الأسبوعية المجهر في العاصمة ومختار الزواري مؤسس مجلة المؤسسات *La Revue de l'Entreprise* والمغفور له لطفي الجريري مؤسّس جريدة «الجزيرة» بجربة».

يؤكّد محمد قنطارة الأستاذ في معهد الصحافة وعلوم الأخبار أنّه «قد لوحظ من جهة أخرى نوع من التراخي في الخطاب الرسمي في خصوص الإعلامي الجهوي الذي قد يعود إلى الخيارات الليبيرالية التي انتهجتها الدولة منذ إحداث برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نهاية الثمانينيات». غير أنّه يعود في ورقته المذكورة سابقًا ليستدرك بالقول «وبالرغم من هذا فقد واصلت الدولة مساعداتها للنشريات الصادرة بالجهات التي تمكنت على تواضعها من الصمود وسط اهتمام متزايد للدولة بأنشطة أخرى من بينها البرمجة الإذاعية والتلفزيونية التي فتحت للخواص ولو في إطار معين جعل التراخيص تمنح بالأساس لأقارب وأصدقاء الرئيس السابق زين العابدين بن علي وأتباعه».

ويواصل قنطارة «مع العلم أن القطاع السمعي البصري أصبح عنوانًا لإبراز سياسة الدولة والدفاع عنها وسط عالم برز فيه البث الفضائي. كما أن النظام انشغل ببروز الإعلام الإلكتروني والاتصال الخارجي وهي أنشطة كان حسب العقيدة السائدة قبل سنة 2011 عليه أن يحسن القبضة على مضامينها ومراقبتها لتستجيب إلى خياراته في ظل منظومة إعلامية يعلمها الجميع».

وعلى غير المتوقّع، توقّفت، بحلول الثورة التونسية، كل أشكال المساعدات الحكومية من اشتراكات وإشهار عمومي ومنح سنوية.

واقع الصحافة المحلية

يقول السيد علي البقلوطي «عميد الصحافة المحلية في تونس» إنّ الدّعم الّذي كان قائمًا قبل الثورة وسمح لنا بتأسيس كيان للجريدتين فأصبح لهما مطبعة خاصّة ومقرّ وأعوان قارّون وصحفيون، تراجع بالكامل غداة الثورة فحرمت المؤسسة

من المنحة التي كانت تسدى سنويًا إلى عموم الصحف الجهوية وكذا الإعلانات والاشتراكات..» [21]

تدخل «La Gazette du Sud» في 2019 عامها الـ 45 وتدخل نظيرتها شمس الجنوب عامها الأربعين في 20 مارس من السنة القادمة أيضًا، وقد تطورت كلتاهما من صحيفة أسبوعية إلى مجلة شهرية بالألوان «وقد نجحتا في استقطاب عدد لا يستهان به من الأحبّاء يؤسسون اليوم أهم ركيزة لها في غياب الدعم الحكومي»، وفق البقلوطي.[22]

ويضيف «في اعتقادي فإن الموقف الحالي للسلطة المركزية لا يشجع على استمرار الصحف الجهوية بل هو موقف محبط للعزائم وخاصة منها لطلبة معهد الصحافة الذين لم يعد بإمكانهم مجرد التفكير في بعث صحف في جهاتهم ما يضطرّهم بالكاد على البقاء في العاصمة ومواجهة البطالة بدلًا من إنعاش الحياة الثقافية في جهاتهم الداخلية».[23]

«شهادتي في مرآة الوسط مجروحة فأنا مؤسّسها ومديرها وكابدت في سبيلها الكثير من المعاناة وضحّيت من أجلها بمواقع مهمّة في الصحافة التونسية والعربية. فضّلتها عن كل شيء، ومنحتها زهرة شبابي، حتى تمكّنت من الصدور طيلة 33 سنة وكانت فعلًا عنوانًا بارزًا في الصحافة التونسية، التفّ حولها عدد كبير من الكتاب». يقول محمود الحرشاني مدير مرآة الوسط بسيدي بوزيد والتي توقّفت عن الصّدور بعد الثورة. مضيفًا «ورغم أنها كانت تصدر في منطقة لا تتوفر بها معامل أو مصانع فإنها استطاعت أن تستمرّ وأن تلعب دورًا هامًا.. كان وراءها حماس كبير وحبّ لا حدود له لمهنة الصحافة قابلها في الحقيقة تشجيع من الدولة فنجحت مرآة الوسط ولكن بعد الثورة اعتراها ما اعترى الصحف والمجلات الأخرى من صعوبات فتوقّفت وتحوّلت إلى مجلة إلكترونية اليوم».

بالنسبة للحرشاني مدير مرآة الوسط بسيدي بوزيد، والتي توقّفت عن الصدور بعد الثورة، تعدّ الصحافة المحليّة «أكبر جريح من جرحى الثورة»، ويضيف موضّحًا:

21- حوار خاصّ بالبحث.
22- نفسه.
23- نفسه.

«ولكن هذا الجريح هو الوحيد الذي لم تعوّض له الدولة. ففي السابق كانت الصحف الجهوية تحظى بمنحة من الحكومة وبنصيب من الإشهار العمومي وباشتراكات من المؤسسات، كل هذا انتهى بعد الثورة والحكومات المتسابقة لم تعطِ أي أهمية لموضوع الصحافة الجهوية، وتم حجب المنحة العمومية وكذلك حرمت الصحف الجهوية من الإشهار العمومي ولم يقع إدراج المجلات الجهوية في منشور رئاسة الحكومة المرخص للاشتراك فيها».

لم يبق في تونس اليوم من صحف الأمس المحلية المكتوبة سوى النسختين العربية والفرنسية من شمس الجنوب بصفاقس ومجلّة الجزيرة في جربة، إضافة إلى تجربة فتيّة للمجلة الصادرة بسوسة أخبار الساحل. يقول مؤسّس شمس الجنوب إنّه لا سبيل للنهوض بالصحافة الجهوية إلا من خلال رفع العراقيل المكبّلة لمثل هذا الصنف من المشروعات وتجسيم سياسة اللامركزية في هذا القطاع. متسائلًا: «فهل من المعقول أن يبقى رئيس بلدية ما في الجهات ينتظر قرارًا من المركز لكي يتسنى له الاشتراك في جريدته المحلية أو نشر إعلان بها؟ وهل من المعقول والمقبول أن تستثني الحكومة الصحف الجهوية من قائمة العناوين المرخص باقتنائها من قبل هياكلها الإدارية في الجهات؟»[24]

وعدا عن إقراره بعزوف النخبة عن المطالعة والكتابة في الصّحف وعدم تجاوز نسبة المطالعة في تونس عمومًا ٪1، يركّز السيد البقلوطي على العلاقة بين المركز و«الهامش» في تكريس واقع الصحف المحلية المتدهور اليوم عبر السّؤال «فعَن أي لا مركزية نتكلم والحال على ما هي عليه؟»

اللامركزية ودور الصحافة المحلية في اللامركزية

تعرّف اللامركزية بأنها استراتيجية تساعد على التقريب بين الدولة ومواطنيها. حيث تسمح البلديات وهيئات الحكم المحلي كما المؤسسات المحلية الديمقراطية للمواطنين بالتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، ووضع استراتيجيات فاعلة لمواجهة المشكلات التي تواجههم وتؤثر عليهم، إلى جانب إدارة موارد الدولة.

24- حوار خاصّ بالبحث.

كما يسهم القرار السياسي المحليّ القائم على أساس من الديمقراطية والمشاركة في زيادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، ومن ثم يساعد في بناء شرعيتها، وهو ما يعتبر أمرًا حاسمًا في المراحل الانتقالية. لكن، في الوقت نفسه، تواجه «اللامركزية» خطر تغلغل «شبكات الزبائنية السياسية» وتفشي الفساد وتهميش الأقليات والفقراء، وذلك في حال عدم وجود أنظمة مؤسسية وسياسية قوية على المستوى المحلي، وغياب آليات المشاركة والمساءلة التي يستطيع المواطنون من خلالها مراقبة البلديات وهيئات الحكم المحلي ولعب دور أساسي في تحديد برامجها ونشاطاتها.[25]

جاء دستور 27 جانفي/ يناير 2014 بأربعة عشر فصلًا حول اللامركزية. وبقطع النظر عن حجم الفصول المخصّصة للامركزية في الدستور الجديد، يمكن الإقرار بأن هنالك إرادة للتحوّل بها في تونس. من خلال إيجاد ثلاثة مستويات لهذه اللامركزية والتي قدّمها الدستور على أنها دعم لهذا التنظيم الترابي. وهذا ما جاء في الفصل الرابع عشر منه والذي يتحدّث عن التزام الدولة بدعم اللامركزية وباعتمادها بكامل التراب الوطني. وتتمثل هذه المستويات الثلاثة في البلديات والجهات والأقاليم والتي يجب أن تغطّي كل واحدة منها كامل تراب الجمهورية.[26]

من جهتها، تتضمّن مجلّة الجماعات المحليّة المُصادق عليها في ماي/ مايو 2018، قبل أيام قليلة من الانتخابات البلدية، 392 بندًا علاوة على فصول إضافية. ويعرّف هذا القانون الجماعات المحلية بكونها ذوات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمالية وتتكون من بلديات وجهات وأقاليم يغطي كل صنف منها تراب الجمهورية.

وبحسب ما جاء في البند 37 تلتزم الدولة بمساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التوازن المالي. من خلال «صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية» المموّل من ميزانية الدولة.

25- البلديات والحوكمة المحلية في سياق الانتقال الديمقراطي في الدول العربية، ديسمبر 2013، https://bit.ly/2DDCjKd.

26- اللامركزية في الدستور التونسي لسنة 2014: الوعود والحدود، سلسبيل القليبي، المفكّرة القانونية، https://bit.ly/2TbCMYt.

على الصعيد العالمي، يُعتقد أن للامركزية تأثيرات إيجابية عدة، على غرار تطوير فعالية الحكومة، وتقليص الفساد، وتطوير ترقية آفاق العلاقات بين المواطنين وبين الدولة. فالمسؤولون الذين يُكونون قريبين من المواطنين يستطيعون تفهّم حاجياتهم أكثر من أي طرف آخر، ممّا يؤدي إلى توفير خدمات عامة فعّالة. يقول بعض الباحثين في هذا الصّدد: «اللامركزية، وبخاصة نقل السلطة، ستُحسّن المحاسبة والحوكمة، من خلال جعل الحكومة أقرب إلى الناس».[27]

أظهرت اللامركزية على المستوى العالمي تحسّنًا في فعالية استخدام الموارد العامة، وزيادة في التنافس عليها. ففي مدينة بورتو أليغري البرازيلية، على سبيل المثال، تضاعفت تقريبًا حظوظ المواطنين في الوصول إلى المياه، ومعالجة الصرف الصحي، والانتساب إلى المدارس الابتدائية والثانوية، خلال الفترة بين 1989 و1996 [28].

كما يمكن للامركزية أن تساهم في تخفيض ظاهرة الفساد عبر إقامة روابط مباشرة أوثق بين المواطنين والسلطات، الأمر الّذي من شأنه تعزيز الشفافية. يتلقى التونسيون حاليًا القليل من الاتصالات من البلديات. جزء من هذه المشكلة يكمن في البنية التحتية الرقمية، إذ أن العديد من البلديات ليس لديها مواقع إلكترونية قيد العمل، ولذا يتعيّن على مسؤولي البلدية استخدام صفحاتهم الشخصية على «فيسبوك» للتواصل. إضافة إلى ذلك، ليس لدى العديد من البلديات مسؤول عن التواصل، فيما لا يوجد في بلديات أخرى سوى موظف واحد أو موظفين اثنين لتغطية كل القضايا في البلدية.[29]

وقد أشار حسين العباسي، الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل إلى أن منظمة الشغيلة تدفع منذ سنوات نحو تركيز اللامركزية، كما أكّد أن «المجال المحلّي هو محرار الديمقراطية وأداة مثلى لقياس الديمقراطية»، بل وصفه بـ«المدرسة الابتدائية لتعلّم قواعدها»[30].

27- اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق وتمكين الشعب، سارة بركيس ومروان المعشّر، https://bit.ly/2DpXpuq.
28- نفسه.
29- نفسه.
30- اللامركزية عن طريق المشاركة في تونس والعالم، كمال الضيف ورشيد جرّاي، سويس أنفو، https://bit.ly/2qNf4Vr.

صحافة القرب كلبِنة أولى للديمقراطية

«أعتقد أنّه على الدولة اليوم أن تدرك الدور الهامّ للصحافة الجهوية انسجامًا مع توجّهها نحو تكريس الحكم المحلّي وإعطاء دور أكبر للجهات. بل أنه وجب اليوم أكثر من أي وقت مضى التفطّن إلى الدور المحوري للصحافة الجهوية على غرار ما هو موجود في عديد من البلدان الأخرى، وعلى الدولة بالتالي أن تقرّ تشجيعات مالية وحوافز جبائية لتشجيع الصحافة الجهوية وإعادة العناوين التي توقّفت وتشجيع خريجي معهد الصحافة على بعث صحف جهوية وذلك بأن تخصّص لكل صحيفة نصيبًا محترمًا من الإشهار العمومي يغطي تكاليف الطباعة ومنحًا مباشرة وتتكفّل بأجور الصحافيين لسنتين على الأقل. أما بالنسبة للصحف الجهوية الإلكترونية فإنه على الدولة أن تقدّم لكل صحيفة منحة مالية مباشرة وتضمن لها نصيبًا من الإشهار يكفي لتغطية جانب من مصاريفها». يقول محمود حرشاني صاحب مرآة الوسط[31].

ويواصل الحرشاني في تبيان وجهة نظره حول العلاقة بين الصحف المحلية والبلديات «البلديات معنيّة قبل سائر المؤسسات الأخرى بدعم الصحافة الجهوية والتشجيع على وجودها. فلا يمكن للعمل البلدي أن ينجح في غياب إعلام محليّ وصحافة محلية».[32]

وقف محمود الحرشاني، مؤسّس مرآة الوسط، خلال زيارة قام بها إلى السويد سنة 1979 على نجاح تجربة مهمة جدًا في الإعلام المحلي بدعم من بلدية (لاهولم) في جنوب السويد، والتي لا يتجاوز عدد سكانها 10 آلاف ساكن. حيث تصدر هناك جريدة يومية بعنوان (لاهولم تيدنق) أي صدى لاهولم تدعمها البلدية وعدة جمعيات في المدينة مثل جمعية المسنّين وجمعيات للشباب والجمعية الرياضية.

وقد سبق لمرآة الوسط، عندما كانت تصدر في شكل صحيفة ورقية، إصدار ملحق شهري بعنوان «صدى البلدية» وصفها صاحبها الحرشاني بـ«الناجحة جدًّا والتي لم تستمرّ لإخلال بلدية سيدي بوزيد بوعدها المتعلّق بتقديم الدّعم».

في الواقع، وبغضّ النظر عمّا إذا كانت الحلول المقترحة أعلاه صائبة وفعّالة أم لا، فإنه لا يمكن الحديث عن اللامركزية دون التطرّق إلى مفهوم القرب، وهو المفهوم المفتاح

31- حوار خاصّ بالبحث.
32- نفسه.

في تناول أوجه العلاقة بين الصحافة من جهة والسياق السياسي وبناء الديمقراطية من الأسفل أي عبر المشاركة في المجالس البلدية والانتخابات بالترشّح أو التصويت والمراقبة اللاحقة فالمساءلة، من جهة أخرى.

وترتبط صحافة القرب بأربعة جوانب وهي: المنظور الجغرافي والزمني والاجتماعي والنفسي. يهتمّ جانب القرب من المنظور الجغرافي بوضع الرابط بين الموضوع العامّ للمقال ومكان معروف لدى الجمهور المستهدف من ذلك البلد أو المدينة أو الشارع الذي يقطنه القارئ.

ويرتكز مفهوم القرب من منظور زمني على جملة الأحداث التي يهتمّ بها القارئ وتكون قريبة منه من حيث زمن وقوعها. ذلك أن ما يحدث اليوم أو بالأمس أو غدًا هو أكثر أهمية من الأحداث التي جدّت في وقت سابق.

أمّا المنظور الاجتماعي فهو على علاقة وثيقة بالبيئة والقضايا الاجتماعية التي قد تؤثر على القارئ أو المواطن في زمن ما باعتباره أحد أفراد المجموعة. على غرار: الأمن، التشغيل، السكن، الصحّة، التلوّث البيئي.. إلخ.

في حين أنّ المنظور النفسي لمفهوم القرب ينطلق من المشكلات الذاتية والخصوصية للمواطن. ويتم في هذا الصدد التركيز على الجانب العاطفي من خلال اقتراح مسائل تهم القارئ مباشرة. مثل التلوّث البيئي في الحيّ الذي يقطنه أو مسألة التعليم الذي يتلقّاه ابنه أو المشاغل الصحية التي تهمّ الشريحة العمرية التي ينتمي إليها.

ويمكن أن نجد مقاربات أخرى في مجال صحافة القرب وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بعناصر مثل الندرة والشهرة والسبق الصحفي.. إلخ.[33]

ويرى الخبير المستشار لدى اليونسكو صابر الوحيشي[34] أنّه يمكن الوقوف على أربعة محاور عند محاولة الإجابة على السؤال العلائقي بين الصحافة المحلية، بما هي صحافة قرب، ونظام الحكم اللامركزي وتكريس الديمقراطية:

- الخصوصية الديمقراطية: حيث إنه من شأن عنصر القرب في الصحافة المحلية أن يقرّب المواطنة على المستوى المحليّ. فمواطن الداخل يشعر أنّ الإعلام

33- دليل التغطية الصحفية للأحداث السياسية، دوتشي فيله، تونس 2013.
34- حوار خاصّ بالبحث.

المركزي لا يشمله وأنّ قضايا الإعلام المركزية غير قضاياه، بل هي قضايا عامّة لا تمسّ واقعه اليومي الخصوصي مباشرة.

- الإدماج: يمكن للصحافة المحلية وصحافة القرب أن تشكّل فضاءً بديلًا للفئات الهشّة داخل المجتمعات المحليّة التي لم تجد صدى ولا منبرًا لصوتها. من ذلك الأطفال والنساء وذوي الإعاقة. وهي فئات هشّة على المستوى المركزي أساسًا.
- تقدّم البلديات للصحافة المحليّة مادّة ذات أهمية أساسية للجماعة المحلية. فيكون الحديث هنا عن الخبر المحليّ باعتباره خبرًا ذا أولوية وأهمية أكبر لالتصاقه بالمشاغل اليومية للمواطن. فالبلدية إذن يمكن أن تساعد الصحافة على إيجاد خصوصيّتها المحلية.
- في المقابل، تقدّم الصحافة المحلية للبلدية فضاء ومنصّات من شأنها تسهيل الحوار السياسي داخل الجماعة المحلية. إذ يمكن عبر صفحات الجرائد المحلية استعراض الأخبار التي تعنى بالشأن العامّ ومناقشتها وتقديم الآراء المختلفة حول القضايا المرتبطة بها. كما يمكن للصحيفة المحلية أن توفّر للسلطة الحاكمة فرصة لإبراز إنجازاتها في المنطقة المحلية. في المقابل، يستفيد المواطن من الصحافة المحليّة المتوازنة عبر متابعة أداء السلطة المحلية الحاكمة ومساءلتها.

ويلتقي مفهوم صحافة القرب بمفهوم آخر هو المسؤولية الاجتماعية. هي باختصار مسؤولية الصحفي في أن يبلّغ المعلومة بشكل مهني وحرفي للمواطن. وربّما تلقى هنا على عاتق الصحفي العامل في مؤسسات محليّة مسؤولية تحويل القرب إلى عامل تعزيز للمسؤولية الاجتماعية، مسؤوليته هو تجاه المواطن، ومسؤولية السلطات المحلية تجاه مواطنيها أيضًا. ويمكن للصحافة المعمّقة وصحافة الاستقصاء أن تلعب في هذا الصّدد دورًا أساسيًا لا في الارتقاء بالصحافة المحلية فحسب عبر تزويدها بآليات التفرّد والسبق، بل وفي تكريس الشفافية والمساءلة على المستوى المحلّي.

خاتمة

يبدو الاتّجاه الجديد للصحافة النازع نحو تكريس مفهومي القرب والمسؤولية الاجتماعية عاملًا مساعدًا لاستمرارية الصحف المحلية ومشجّعًا على ظهور أخرى. بما من شأنه تعزيز دور الصحافة كسلطة رابعة في الإصلاح والتغيير من «الأسفل».

غير أنّ الواقع التونسي ما يزال بعيدًا على ما يبدو عن اقتناص هذه المفاهيم وتحويلها إلى مشروعات نابضة بالحياة في الجهات الداخلية للبلاد. فالصحف المحلية التي تمكّنت من البقاء على قيد الحياة بعد الثورة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، في حين لا تلوح بوادر بظهور أخرى في المستقبل القريب.

ولعلّه قد غدا ضرورة عاجلة، التباحث حول النظم المالية لإنشاء الصحف المحلية بما يسمح لها أن تكون «ذواتًا» مستقلّة عن الدعم الحكومي غير مرتبطة بالمساعدات الرسمية والإعلانات العمومية. إذ أنّ تبعية الصحيفة المحلية إلى السلطة المركزية أو السلطة المحلية ستكون، لا ريب، حاجزًا يمنع قيامها بدورها كسلطة رابعة داخل الجماعة المحلية أو يحدّ منه، ممّا سيجعلها ظلًا خافتًا تابعًا للسلطة لا «عمود إنارة» يستضيء به المواطن في متابعته لأداء السلطة ومساءلته لها.

إنّ العلاقة بين الصحافة المحلية والديمقراطية علاقة جدلية بامتياز. فمن ناحية، تستفيد الصحافة من وجود مناخ ديمقراطي، ومن ناحية أخرى، لا يمكن الحديث عن ديمقراطية دون وجود صحافة حرّة. ويحفظ التاريخ للقطاع الصحفي التونسي حتى زمن غير بعيد خضوعه لاستبداد السلطة ورقابة هياكلها والتضييق على الأقلام الحرة.

لكنّ الإشكال المطروح في تونس وخارجها، هو كيف يمكن للصحفي أن يكون في الوقت ذاته شريكًا في المشروع الصحفي وأجيرًا وراعيًا لأخلاقيات المهنة بوصفه صحفيًا. ربّما يكون الحل في تنمية الوعي لدى كل الفئات الفاعلة بأنّ الصحافة التي تكون في خدمة المواطن ومسؤولة، لا تتغافل بالضرورة عن كونها تنشط في إطار اقتصاد السوق الّذي قد يكون غير عادل. لكنها مطالبة أيضًا بأنّ منظومة الخبر تفرض عليها خصوصيات بعينها وجب احترامها.

فالصحافة الهادفة هي الصحافة الواعية بدورها ومسؤوليتها الاجتماعية. وهي تعي أن وجودها متوقّف على تعاون أطراف ثلاثة هي مالكو الصحف والصحفيون والجمهور.

خلاصة تنطبق على الصحافة المركزية التونسية المأزومة لأسباب من داخلها وأخرى خارجة عنها. أزمة تجد صداها في السياقات الإقليمية والعالمية وتجعل السؤال حول واقع الصحافة، بشقّيها المحلي والوطني، وارتباطاتها بالسياقات السياسية المتغيّرة وبقيمتي الحرية والديمقراطية سؤالًا بالغ الإلحاح.

الصحافة المحلية والأفق الديمقراطي: حالة المغرب

إسماعيل حمودي

مقدمة

يُحيل مفهوم «الصحافة المحلية» على البعد الجغرافي، كما يُحيل على البعد الثقافي كذلك؛ وفي الإحالتين، هناك من يربط نشأة وتطور الصحافة المحلية بوجود أنساق ثقافية فرعية[35]. ويجد هذا الطرح أساسه في تجارب تاريخية بعينها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن لا يبدو أن هذا المسار هو نفسه في تجارب دولية أخرى؛ ففي المغرب ظهرت الصحافة المحلية للوجود في سياق الظاهرة الاستعمارية لمنطقة شمال أفريقيا.

ويُلاحظ أن الأخذ بعين الاعتبار الأنساق الثقافية الفرعية في تحديد مفهوم «الصحافة المحلية» قد تسرّب إلى التمييز الذي قدّمته لأول مرة منظمة اليونسكو في التقرير الشهير الذي اقترن باسم (شون ماكبرايد) 1981، بين مفهومي الاتصال المحلي والإعلام المحلي[36]. والذي ربط بين نشأة الإعلام المحلي ووجود مجموعات ثقافية أو عرقية تشكل أقلية، قبل أن يتطور فأصبح يحيل على منظومة كاملة من الصحافة والإعلام المحليين.

وبالطبع، فإن هذا الارتباط بين تطور الصحافة المحلية والاعتبار الجغرافي أو الثقافي اقتضى التركيز على وظائف معينة للصحافة المحلية، خصوصًا دورها في تثبيت قيم المجتمع المحلي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتشكيل رأي عام محلي اعتمادًا على مبدأي القرب والمشاركة؛ باعتبارهما أهم ما يميز الصحافة المحلية مقارنة بالصحافة الوطنية أو العالمية.

ذلك أن فرص تقوية «التغذية الراجعة Feedback» في الصحافة المحلية أقوى منه بكثير في الصحافة الوطنية أو العالمية، بفعل عامل القُرب بين الوسيلة الاتصالية والجمهور، الوضع الذي قد يؤدي إلى التفاعل السريع بين الطرفين، خصوصًا في الدول الشاسعة من حيث المساحة الجغرافية.

35- بيير ألبير، **الصحافة**، ترجمة: فاطمة عبد الله محمود (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1987)، ص 22.

36- شون ماكبرايد، **أصوات متعددة وعالم واحد: الاتصال والمجتمع اليوم وغدًا** (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص 195.

وفي الخبرة الأمريكية، تفاعل عاملان هما: المساحة الشاسعة للدولة، وقوة الولايات، لتؤديا معًا إلى تبني خيار اللامركزية، اتخذت صيغة اتحاد فيدرالي تشكل بالتدريج إلى أن صار مكوّنًا من خمسين ولاية. وكانت لهذه التجربة السياسية تأثير مباشر على الصحافة التي كانت نشأتها محلية خالصة. إن ارتباط الصحافة المحلية بالديمقراطية في أمريكا كان ولا يزال ارتباطًا وثيقًا، وبعبارة (إيان هارجريفز) فإن الصحافة في أمريكا «ولدت حرة»[37]، وهو المعطى الذي أقره الدستور الأمريكي الذي يمنع الكونغرس من إصدار أي تشريع يحد من حرية التعبير أو من حرية الصحافة.

وبصرف النظر عن الخصوصية الأمريكية، فإن العلاقة بين الصحافة المحلية والديمقراطية لا تبدو على صورة واحدة، وتختلف من تجربة إلى أخرى، وتُميّز بعض الكتابات بين ثلاثة اتجاهات[38]:

الاتجاه الأول: يرى أن الصحافة فاعل رئيسي في عملية الانتقال نحو الديمقراطية، لأنها وسيلة فعالة في توجيه النقاش العمومي ودفاعها عن الآراء الحرة والمستنيرة، وتدريب الجمهور على المشاركة السياسية الفعالة، فضلًا عن دورها الرقابي على السلطة والمعارضة، وتقويض شرعية النظم السلطوية. وإن كانت الصحافة لا يمكنها أن تقوم بهذه الأدوار منفردة، وإنما تحتاج إلى من يسندها في هذا الدور وأساسًا المجتمع المدني، والقوى الديمقراطية.

الاتجاه الثاني: وهو على النقيض من الأول، حيث إنه يشكك في أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة لتعزيز الديمقراطية، لأنها في أغلبيتها ليست سوى أداة للسلطة، تعزز بواسطتها هيمنتها على المجتمع، وتسهم في استمرار الوضع القائم، خصوصًا وأنها غير قادرة على التحرر من قبضة القوى السلطوية، لأنها مصدر شرعيتها وحمايتها ومصدر تمويلها، وفي غياب كل ذلك يكون مصيرها الفناء. وهو طرح

37- إيان هارجريفز، **مقدمة قصيرة عن الصحافة**، ترجمة: بدر الرفاعي، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2011)، ص 33.

38- انظر: خالد زكي، **الصحافة والتمهيد للثورات** (القاهرة: دار العربي، الطبعة الأولى، 2015)، ص 44. وفون كورف يورك، **الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات: طاقة ديمقراطية مهدرة**، ترجمة: منار وفا وآخرون (القاهرة، منشورات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2005)، ص 49.

موغل في التشاؤم أيضًا، بدليل تجارب صحافية مستقلة استطاعت أن تقوض أسس الاستبداد رغم محاولات التضييق والابتزاز.

الاتجاه الثالث: وسط بين الاتجاهين الأول والثاني، حيث إنه يعترف بدور مُقّدر للصحافة في دعم الانتقال نحو الديمقراطية، ولكن ليس كما ينبغي أن يكون، وينادي إلى تطوير دور الصحافة لكي تؤدي أدوارًا أكبر في دعم عملية الانتقال، من خلال التركيز على النهوض بوظائف محددة مثل إدارة النقاش السياسي بين القوى السياسية، وتوجيه الرأي العام، وفضح الفساد، والتثقيف، وتزويد المواطنين بالمعلومات الصحيحة.

غير أنه مهما تكن التباينات الحاصلة حول حجم التأثير الذي تمارسه الصحافة على عملية الدمقرطة، فإن تجارب الانتقال نحو الديمقراطية تؤكد أن دور الصحافة كان محفزًا وإيجابيًا في تجارب بعض الدول، لكنه لم يكن كذلك في دول أخرى. في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصحافة المحلية والديمقراطية في التجربة المغربية من أجل الكشف عن إمكاناتها الذاتية والموضوعية في دعم الخيار الديمقراطي.

ونفترض، جوابًا على السؤال، أن تأثير الصحافة المحلية يتزايد إيجابيًا لصالح الديمقراطية كلما استقلت عن السلطة، وقامت بأدوارها الطبيعية في الوساطة والرقابة وإدارة الحوار والنقاش السياسي، ويتراجع كلما استسلمت لإغراءات السلطة، وللقيود الموضوعية والذاتية التي تُعيقها عن الاضطلاع بتلك الأدوار.

أولًا: نشأة الصحافة المحلية وتطورها

لكي تنهض الصحافة المحلية بدورها في الوساطة والرقابة وإدارة النقاش السياسي الحر، دعمًا للخيار الديمقراطي، يفترض أن تكون قادرة على ذلك، أي لها من الإمكانيات المهنية والبشرية والمالية، ما يؤهلها للقيام بوظائفها، وهو الرهان الذي يستوجب أن نتوقف بالدراسة والتحليل عند نشأة وتطور الصحافة المحلية.

1 – **نشأة الصحافة المحلية**

أولًا: لقد تأخر ظهور الصحافة في المغرب مقارنة بالدول الغربية أو بعض الدول العربية والإسلامية مثل تركيا ومصر، وقد ارتبطت نشأة الصحافة المغربية بالاستعمار وسياساته[39]. وقد صدرت أول صحيفة سنة 1820 بمدينة سبتة المحتلة، بعنوان: «الأفريقي الحر Liberal Africano» باللغة الإسبانية، ثم صدرت بعده صحف أخرى بنفس المدينة التي تحتلها إسبانيا منذ سنة 1415م. وتعد مدينة طنجة ثاني مدينة مغربية ظهرت بها صحف محلية، منها «عين طنجة L'oiel de Tanger» التي صدرت سنة 1834 باللغة الفرنسية. أما تطوان، فقد تأخر ظهور الصحافة بها إلى سنة 1860، علمًا أنها تقع في نفس المنطقة الجغرافية، أي شمال المغرب، وكان اسم الجريدة «صدى تطوان» واختار مؤسسوها اللغة الإسبانية كذلك. ويرجع ظهور هذه الصحف إلى الاستعمار الفرنسي والإسباني والنخب المرتبطة بهما لاعتبارات ثقافية وتاريخية، وأخرى سياسية.

وتعد جريدة «المغرب» أول صحيفة صدرت باللغة العربية سنة 1889م، وأسسها صحافيان لبنانيين هما: عيسى فرح وسليم كسباني، لكنها توقفت بسرعة، وكانت تحظى بدعم السلطنة العثمانية التي كانت تخوض خلال القرن التاسع عشر مواجهة مفتوحة مع الأوربيين، بما في ذلك في شمال أفريقيا. وعمومًا، لم يبادر المغاربة إلى تأسيس صحفية مغربية خالصة إلا سنة 1907، أطلق عليها اسم «لسان المغرب»، وقد صدرت بدورها في مدينة طنجة.

ومنذ سنة 1912 أدت عوامل محددة، منها إخضاع المغرب رسميًا للاستعمار الفرنسي الإسباني، إلى ظهور صحف جديدة، منها صحف تابعة للسلطات الاستعمارية مثل جريدة «السعادة» سنة 1913، وجريدة «الحق» سنة 1911. وبالمقابل، ظهرت صحف مؤيدة للثورة المغربية ضد الاستعمار، مثل صحيفة «عمل الشعب» بالفرنسية، و«إرادة الشعب»، ومنها صحيفة «المغرب» التي أسسها (شكيب أرسلان)، وجريدة

39- انظر تفاصيل نشأة الصحافة المغربية وتطورها في: زين العابدين الكتاني، **الصحافة المغربية: نشأتها وتطورها** (ج1)، منشورات وزارة الأنباء (المحمدية، مطابع فضالة، 1964).

«العلم» التي أسّسها حزب الاستقلال سنة 1944، وقد استمر بعضها إلى أن حقق المغرب استقلاله سنة 1956. لتبدأ مرحلة ثالثة في تاريخ الصحافة المغربية، سمتها الرئيسية الانتقال من المحلي إلى المركزي.

هكذا يظهر أن الصحافة المحلية في المغرب كانت هي الأصل. فالتجربة انطلقت في المدن البعيدة عن العاصمة/ المركز (الرباط)، مثل طنجة وتطوان وسبتة ولاحقًا مدن فاس ومراكش، ولم تحصل عملية المركزة للصحف الورقية إلا بعد استقلال المغرب عن فرنسا سنة 1956. فحصل تمركز شديد ألغى التنوع الذي عرفته الصحافة المحلية قبل وخلال الفترة الاستعمارية.

2 – تطور الصحافة المحلية

يمكن التمييز في تطور الصحافة المحلية بالمغرب بعد الاستقلال عن فرنسا وإسبانيا سنة 1956 بين ثلاث مراحل: مرحلة الأفول والاندثار، ثم مرحلة إعادة التأسيس، وأخيرًا مرحلة التحول من الورقي إلى الإلكتروني.

المرحلة الأولى: وتميزت باندثار أغلب الصحف المحلية، لسبب رئيسي أن استقلال المغرب وتوحيد منطقة الاحتلال الإسباني ومنطقة الاحتلال الفرنسي اقتضى في رأي السلطة نهج خيار المركزية الشديدة، فانتقلت جل الصحف التي كانت تصدر في الأطراف إلى المركز، باستثناء تجربتين أو ثلاث في طنجة «Le Journal de Tanger»، ويرجع ذلك لأسباب خاصة تتعلق بطبيعة هذه المدينة وتاريخها كمدينة دولية في المرحلة الاستعمارية. ويصف بعض الباحثين هذه المرحلة بـ«المرحلة الحزبية»[40] في إشارة إلى أن معظم الصحف الورقية كانت تصدرها إما الأحزاب السياسية «العلم، المحرر، Espoir، أنوال» أو السلطة بين الفترة 1960 و1990. وبالمقابل، كان هناك غياب شبه تام للصحف المحلية.

المرحلة الثانية: بدأت مع الانفتاح السياسي في التسعينيات من القرن الماضي، حيث اختار النظام السياسي تحرير قطاع الإعلام وإن بشكل محدود ومراقب ومتحكم فيه.

40- Fathallah Daghmi et al, Medias et publics au Maroc, *Les Enjeux de l'information et de la communication* 2012/1 (n° 13/1), p. 86-98.

وسمح في الوقت نفسه بحرية المبادرة في قطاع الصحافة الورقية، حيث عرف عقد التسعينيات ميلاد جيل جديد من الصحف والمجلات المستقلة عن الأحزاب والسلطة، وقد امتدت هذه الموجة إلى المستوى المحلي الذي عرف إصدار صحف أسبوعية وشهرية لا زال بعضها صامدًا إلى اليوم، ومنها صدى تاونات (24 سنة)، الشرق (25 سنة)، الخضراء الجديدة (توقفت سنة 2010 بعد 14 سنة من الصدور)، ثم كانت موجة ثانية من الصحف الورقية المحلية في بداية الألفية الحالية، والتي تزامنت مع ظهور محطات إذاعية خاصة، قناة وحيدة (العيون)، وظهور الصحافة الإلكترونية كذلك.

المرحلة الثالثة: وقد ارتبطت بانتشار الإنترنت منذ بداية الألفية الثالثة، ما أدى بالتدريج إلى ظهور الصحف الإلكترونية لأول مرة سنة 2007 (هيسبريس، منارة..)[41]، التي مهّدت لظهور صحف إلكترونية وطنية وأخرى محلية، بحيث لا تكاد توجد مدينة كبيرة أو صغيرة لا تصدر بها صحف إلكترونية محلية تعكس نبض الحياة فيها. وقد وجدت تلك الصحف في الإنترنت ملاذًا آمنًا لها من إكراهات التمويل، والنقص في الصحفيين المحليين، وضعف التكوين المهني، وغياب مطابع وشركات توزيع محلية، وهي نقائص تعود بالأساس إلى ضعف سوق الصحافة بالمغرب.

ثانيًا: مدى تنوع الصحافة المحلية وانتشارها

1 – التنوع والتعدد

يتميز واقع الصحافة المحلية المغربية بالتنوع والتعدد، ويمكن أن نستخلص ذلك من خلال قراءة سريعة في العناوين الصادرة في السوق الصحفية، والتي تعكس وتحيل إلى أربع نزعات؛ جغرافية وثقافية وإيديولوجية ومهنية:

- **النزعة الجغرافية**: إذ تعكس عدد من الصحف الصادرة نزعات مناطقية وجغرافية لمؤسسيها، بعضها مرتبط بأسماء أقاليم (محافظات) مثال صدى

41- يميز الكتاب الأبيض الصادر عن وزارة الاتصال (أبريل 2013) بين مرحلتين في تطور الصحافة الإلكترونية بالمغرب: مرحلة الهواية 2000-2008، حيث سيطرت «شركات الويب Web- Entreprise»، ثم مرحلة الصحافة الإلكترونية المهنية التي بدأت مع سنة 2007 و2008.

تاونات، أو Le journal de Tanger، وLe Message de Meknès، أو أوراق تادلة، فيما بعضها الآخر يعكس انتماءً جهويًا أوسع من إقليم معين، ومثال ذلك عناوين مثل: سوس، الصحراء، الشرق، وهي جهات مناطقية جغرافية، لكنها تتميز بوجود تنوع ثقافي ولغوي وإثني (صحراوة، سواسة، فاسة، جبالة..).

- **النزعة الثقافية**: بحيث نلاحظ أن بعض الصحف المحلية، سواء كانت ورقية أو إلكترونية، تستدعي في تسمياتها الموروث الثقافي أساسًا، مثال ذلك «غربال القرويين، صوت الأطلس، دليل الريف، صحراوي، الشمالي، ترّيفت.. الخ» لكن هل يعكس عنوان الصحيفة مضمونها؟ يبدو أن اختيار اسم المطبوع يكون في الغالب اعتباطيًا وليس مفكرًا فيه بعناية، وهذه القناعة تشكلت لدينا من خلال ما يُنشر في أغلب هذه الصحف، اللهم بعضها التي تصدرها جمعيات أو هيئات لها خلفيات إثنية أو لغوية، خصوصًا الأمازيغية منها بالأساس.
- **النزعة الإيديولوجية**: ويمكن التمييز انطلاقًا من عناوين بعض الصحف المحلية بين نزعتين: نزعة حداثية تزعم الدفاع عن قيم التنوير والعقلانية، وتدل على اختيار المسؤولين عنها لأسماء مثل «الحداثة، الأنوار، الانتفاضة من أجل الحداثة، الحرية الآن..»، ونزعة محافظة تزعم الدفاع عن القيم الدينية والأخلاقية في المجتمع مثل «السبيل، المحجة، التجديد، الرسالة..»، وتقف وراء هذا الصنف من الصحف المحلية في الغالب هيئات مدنية وحقوقية أو دينية.
- **النزعة المهنية**: من خلال بعض عناوين الصحف المحلية يظهر أن غاية مؤسسيها مهنية، أو أنها تسعى إلى منح أهمية أكبر لما هو مهني في عملها، كونها مصدرًا للمعلومة وللتحليل الموضوعي، مثال ذلك «أخبار الوطن، الحدث السياسي، أفريك نيوز، المغرب الآن..». لكن يبدو أن تحقيق مثل هذا الهدف بعيد المنال إذا نحن عرفنا أن أغلب من يؤسسون الصحف المحلية يفتقرون إلى التكوين الصحفي والمهني المتخصص، وأن كل من يستطيع إبراز مواهبه الصحفية يُستقطب بسرعة المؤسسات الصحفية الوطنية في المركز.

بيد أن حضور هذا التنوع الجغرافي والثقافي والأيديولوجي والمهني في الصحافة المحلية بالمغرب لا يعني أنها تغطي جميع الجهات أو المدن، وهو ما تكشفه خريطة الانتشار التي أعدها الباحث انطلاقًا من معطيات رسمية لوزارة الاتصال.

2 – محددات الانتشار

يتفاوت عدد الصحف المحلية من سنة إلى أخرى، كما يختلف انتشارها بين الجهات الترابية للمملكة المغربية. وتتحكم في ذلك محددات رئيسة، من أهمها الثقل التاريخي والثقافي لهذه الجهة أو تلك، علاوة على الثقل السكاني والاقتصادي.

وأخذًا بعين الاعتبار **المحدد التاريخي والثقافي**، تكفي الإشارة إلى أن أقدم الصحف الورقية اليوم بالمغرب تصدر من مدينة طنجة، التي كانت مدينة دولية خلال الفترة الاستعمارية، ويتعلق الأمر بـ Le journal de Tanger التي احتفت مؤخرًا بمرور 110 سنوات على تأسيسها، كما أن أقدم شهرية محلية تصدر من مدينة وجدة الحدودية مع الجزائر. وتكشف الأرقام الرسمية التي تقدمها وزارة الاتصال أن العدد الأكبر من الصحف المحلية يصدر بجهة الشمال (وأساسًا بمدينتي طنجة وتطوان) بنحو 16 مطبوعًا صحفيًا، تليها جهة الشرق وأهم مدنها وجدة بنحو 14 مطبوعًا صحفيًا.

ويفسّر لنا **المحدد الديمغرافي والاقتصادي** تمركز باقي الصحف المحلية، خصوصًا الشهريات في مدن الوسط الغربي، أي جهة الرباط سلا القنيطرة، وجهة الدار البيضاء سطات. ومعلوم أن بالجهتين تقع العاصمة الإدارية (الرباط) والعاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء) للمملكة.

وهكذا، تكشف وثيقة رسمية[42] لوزارة الاتصال أن عدد الصحف المحلية التي صدرت سنة 2014 من خلال عملية الإيداع الإداري تجاوز عددها 110 عنوانًا. لكن الملاحظ أن الوزارة أحصت المطبوعات الصحفية التي صدرت خلال سنة كاملة، دون تقديم معطيات مفصلة حول الأسبوعي منها أو الشهري أو الفصلي، خصوصًا وأن عددًا قليلًا من تلك الصحف تستطيع المحافظة على الانتظام في

42- انظر الوثيقة على الرابط الإلكتروني التالي: https://goo.gl/aRsJVH

الصدور، وهي الحقيقة التي تكشفها المعطيات المتعلقة بالتمويل العمومي الذي تمنحه الحكومة سنويًا للصحف الورقية، مما سنعالجه في فقرة لاحقة من هذه الدراسة.

ومما يؤكد أن العدد المعلن لا يطابق الحقيقة الواقعية، المؤشر المتعلق ببطائق الصحافة الموزعة على الصحفيين العاملين في الصحف الجهوية، فمن خلال وثيقة رسمية[43] حول لائحة الصحفيين المهنيين الحاصلين على البطاقة المهنية حتى 30 يونيو 2015، تشير الأرقام إلى أن مجموع الصحف الجهوية التي حصل صحافيوها (صحفي مهني، متدرب صحفي، مصور) على بطاقة مهنية من وزارة الاتصال لا يتعدى 55 صحيفة، 10 منها تصدر بشكل أسبوعي و45 تصدر بشكل شهري.

لكن المثير أن هذه الأرقام قد تغيّرت بسرعة في ظرف سنة واحدة، إذ كشفت إحصاءات رسمية أخرى مؤرخة في 30 غشت/ أغسطس 2016، أن عدد الأسبوعيات الجهوية انخفض من 10 سنة 2015 إلى 7 سنة 2016، في حين انخفض عدد الشهريات الجهوية من 45 إلى 33 عنوانًا فقط. مع غياب تام للصحف المحلية اليومية.

وتتمركز **الأسبوعيات الجهوية** في جهتين هما: جهة الشمال (مدن طنجة وتطوان أساسًا) وجهة الشرق (مدينة وجدة أساسًا)، وبحسب اللائحة التي نشرتها وزارة الاتصال على موقعها الإلكتروني نقرأ العناوين التالية: «الحدث الشرقي، الشرق، الشمال 2000، تمودة تطوان، فضاء الحوار». إضافة إلى أسبوعيات تصدر باللغة الفرنسية هي: La Chronique، Le journal de Tanger.

وتختار أغلب الصحف المحلية أن تصدر مرة كل شهر، وبحسب وثيقة وزارة الاتصال فإن هذه الصحف هي: أحداث البوغاز، أحداث الجهة، أخبار الوطن، أحداث سوس، أخبار سوس، الشروق، الانتفاضة، الإنماء، الحقائق الجهوية، الحقيقة، الحياة المغربية، الشعاع القاسمي، الصفاء، العبور الصحفي، العيون أخبار، المحيط، المراسل السياسي، المسائية، الجهات المغربية، المغرب الأخضر، كواليس بلا حدود، سايس أخبار، شالة، شباب العرب، مرآة دكالة عبدة، مراكش الإخبارية،

43- انظر الوثيقة على الرابط الإلكتروني التالي: https://goo.gl/mukW7S

مغرب الأصالة والمعاصرة، ملفات تادلة، سلام اليوم، صدى تاونات، فكيك صوت الجنوب. ومن بين الشهريات الجهوية كذلك اثنتين تصدران باللغة الفرنسية هما: Afrique News، La dépêche de Tanger.

ثالثًا: التنظيم ونمط الملكية

1 – التنظيم

تخضع الصحف المحلية، على غرار الصحف الوطنية، لمبدأ التنظيم الذاتي كما أقر بذلك الفصل 28 من دستور 2011. وهو المبدأ الذي تم التوافق على تفعيله من خلال إحداث مجلس وطني للصحافة، أُنشئ بموجب قانون رقم 90.13، وصدر في أبريل 2016. ويتمتع المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويشمل نطاق اختصاصه الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية سواء كانت وطنية أو محلية، ويعهد إليه بالحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف مهنة الصحافة، وعلى تقيد الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية بميثاق أخلاقيات المهنية والقوانين والأنظمة المتعلقة بمزاولتها.

ويتألف المجلس من 21 عضوًا، منهم 7 أعضاء ينتخبهم الصحفيون المهنيون من بينهم، و7 أعضاء ينتخبهم ناشروا الصحف من بينهم، علاوة على 7 أعضاء آخرين بالصفة يمثلون هيئات حقوقية وقضائية؛ رسمية ومدنية. ولا يميز القانون في ممثلي الصحفيين المهنيين، إيجابًا أو سلبًا، بين من يشتغل في الصحف الوطنية أو المحلية، ونصت المادة 5 من القانون أنه «يتمتع بصفة ناخب» بالنسبة إلى الصحفيين المهنيين «كل صحفي مهني حاصل على بطاقة الصحافة المهنية»، ويضيف شرطًا آخر يتعلق بالتوفر على أقدمية 15 سنة في ممارسة المهنة، على ألا تكون قد صدرت في حقه أية عقوبات تأديبية أو مقررات قضائية نهائية.

لكنها تضمنت تدقيقات أكثر بالنسبة إلى فئة ناشري الصحف، بحيث نص القانون على أنه لا يشارك في انتخاب ممثلي هاته الفئة إلا الناشرون، وأن يصدر المطبوع الدوري «بصفة منتظمة»، وأن تشغل المؤسسة الصحفية، إذا كانت محلية، 5 صحفيين

مهنيين كحد أدنى بالنسبة للصحيفة المحلية اليومية، وصحفيين مهنيين اثنين بالنسبة للصحف المحلية الأسبوعية أو النصف الشهرية أو الشهرية. وهي شروط على بساطتها تبدو صعبة التحقق بالنسبة لكثير من المؤسسات الصحفية المحلية.

ولاعتبارات انتخابية صرفة، اشتملت اللوائح الانتخابية التي تقدمت للمنافسة على مقاعد المجلس الوطني للصحافة يوم 22 يونيو 2018، على صحفيين مهنيين يعملون في قطاع الإعلام والصحافة، بالنظر إلى الثقل العددي الذي يمثله الصحفيون المحليون في قطاع الإذاعة والتلفزة، على وجه الخصوص، على المستوى المحلي.

2 – نمط الملكية

إذا كانت ملكية الصحف الوطنية (القومية) في المغرب تتنوع بين نمط الملكية الخاصة (صحافة مستقلة) وملكية أحزاب سياسية، وذلك بعد انسحاب الدولة تمامًا من هذا القطاع، فإن نمط الملكية في الصحف المحلية، سواء الورقية أو الإلكترونية، يبدو غير واضح تمامًا، ولم نتوصل إلى معطيات دقيقة يمكنها أن تضيء هذا الجانب في هذه الدراسة.

في مقابلة[44] مع إدريس الوالي، رئيس الجمعية المغربية للصحافة الجهوية، أفاد أن «مجمل الصحف الورقية المحلية تعود ملكيتها إلى أشخاص، امتهنوا الصحافة، يُكافحون من أجل الاستمرار بشتى الطرق». وفي رأي الوالي فإن السلطة لم يسبق لها أن خاضت تجربة تأسيس صحف محلية تابعة أو مقربة منها، وهو اختيار دأبت عليه الأحزاب السياسية كذلك، بالنظر إلى صعوبات مثل هذا الاختيار المالية والبشرية.

لكن رغم ذلك، لا يبدو أن الصحف المحلية، التي تحافظ على الصدور رغم عدم الانتظام، بعيدة عن عطف السلطة، أو أعيان الأحزاب على المستوى المحلي. ويظهر ذلك خلال الانتخابات التشريعية أو المحلية، حيث تصطف كل جريدة مع الجهة التي تدفع لها أكثر، مع حرص ظاهر على عدم إزعاج السلطة وتجاوزتها.

وتسعفنا في هذا الصدد شهادة[45] لمدير جريدة إلكترونية محلية إذ يقول: «في يناير

44- مقابلة بتاريخ 22 ماي 2018.

45- يتحفظ الباحث عن ذكر الاسم الكامل لمدير النشر، واسم جريدته، استجابة لطلبه.

2013، كنا خمسة شباب من خريجي جامعات، لم نعثر على عمل بعد التخرج، فقررنا اللقاء بالحاج حمدي، وعرضنا عليه فكرة إحداث موقع إلكتروني داعمًا له، وقد استحسن الفكرة، فكان الاتفاق بيننا: عمل قار بأجر شهري محترم مقابل الانخراط في أجندته السياسية، لقد اتفقنا على إحداث مقاولة على أساس أن يتكلف الحاج بكل شيء، وللإشارة حصلنا على بطاقة الصحافة في أقل من 6 أشهر. واليوم يمكنني القول إن موقعنا الإلكتروني يعد مصدرًا أساسيًا فيما يخص أخبار الجهة التي ننتمي إليها».

عمومًا يصعب الحديث عن استمرارية الصحف المحلية بدون دعم محلي، سواء من قبل السلطة أو من قبل الأعيان من ذوي النفوذ السياسي والمالي، ففي غياب ذلك هناك صحف محلية كثيرة اختفت من الوجود، بما فيها صحف كانت تحصل على التمويل العمومي، لكنه لا يغطي جميع نفقاتها.

رابعًا: الموارد البشرية والمالية

تعد الموارد البشرية والمالية إحدى المقومات الرئيسية لتأسيس الصحف واستمرارها، ويبدو من خلال المعطيات التي استقاها الباحث حول الصحف المحلية بالمغرب أن الموارد محدودة جدًا، وهي السبب الرئيس في عدم انتظام الصدور، وفي اختفاء عدد كبير من الصحف المحلية خصوصًا بعد تنامي دور الصحافة الإلكترونية.

1 – الموارد البشرية

وفق إحصاءات وزارة الاتصال في وثيقة مؤرخة في 30 يونيو 2015(تمت الإشارة إليها سابقًا)، فإن عدد الحاصلين على بطاقة الصحافي المهني في الأسبوعيات والشهريات المحلية يبلغ في المجموع 141 صحفي مهني (صحافيون مهنيون، صحافيون متدربون، مصورون) من أصل 2282 بطاقة مهنية تم توزيعها على مجمل الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة والإعلام.

وتسعفنا الوثيقة في التمييز بين الصحفيين العاملين في الصحف المحلية الشهرية وعددهم 107، وبين العاملين في الصحف التي تصدر بشكل أسبوعي وعددهم

34 صحفي مهني. لكن هذه الأرقام تتغير من سنة إلى أخرى، إما بسبب انتقال هؤلاء الصحفيين إلى العمل في المؤسسات الصحفية الوطنية (في المركز)، أو بسبب مغادرتهم لمهنة الصحافة نحو مهن أخرى.

وأغلب الصحفيين العاملين في الصحف المحلية هم من خريجي الجامعات، وذوو تكوين مختلف عن مجال الصحافة، ويرجع السبب الرئيسي إلى وجود معهد وحيد للتكوين الصحفي والإعلامي مقره العاصمة الرباط، ظل منذ السبعينيات الملجأ الوحيد لمن أراد الولوج إلى مهنة الصحافة والإعلام، لكن منذ مطلع الألفية الثالثة اختارت الدولة توفير عروض متنوعة للتكوين الصحفي والإعلامي من خلال الترخيص لمعاهد خاصة، والسماح بفتح شعبة الإعلام والصحافة في الجامعات، وكذلك في معاهد التكوين المهني بالنسبة لمهن الصورة والصوت والمهن المصاحبة للإنتاج والإخراج.

2 – محنة التمويل

يشكل التمويل العقبة الرئيسية اليوم أمام الصحافة، ولولا التمويل العمومي الذي تمنحه الحكومة للصحف لأفلست جميعها بدون استثناء. ففي سنة 2005، انتبهت الحكومة إلى أهمية إصلاح قطاع الإعلام والصحافة، على إثر خطاب ملكي مؤرخ في 30 يوليو 2004 اعتبر فيها أن «إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصًا بدون الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي». ويعتبر التمويل العمومي المورد الرئيسي للصحف المحلية، في ظل هامشية وضعف باقي الموارد المالية.

ففي سنة 2005 وقعت الحكومة وفيدرالية ناشري الصحف «عقد برنامج لتحديث المقاولة الصحفية»، تضمن عدة مقتضيات منها إحداث لجنة مشتركة للصحافة المكتوبة تتولى دراسة ملفات المقاولات الصحفية من أجل الاستفادة من التمويل العمومي، وقد وضعت الحكومة شروطًا للاستفادة تتمثل فيما يلي:

- ضرورة الوفاء التام للمقاولة الصحفية بالتزاماتها الجبائية.
- تسوية وضعيتها القانونية اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- احترام الحد الأدنى في عدد الصحافيين العاملين في المؤسسة.
- الالتزام بصرف الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في الاتفاقية الجماعية.
- التقيد بالشفافية في التوزيع من خلال الانخراط في مكتب التحقق من انتشار الصحف.
- النشر العلني للحساب الختامي السنوي للمقاولة الصحافية.
- الإدلاء بالفواتير المتعلقة بكلفة الورق والطباعة والهاتف والنقل إلى الخارج عند الاقتضاء.

ومن خلال تصفح تقارير رسمية حول مبالغ التمويل العمومي الموجه للصحف الورقية، سواء وطنية أو محلية، وذلك خلال الفترة ما بين 2005 و2012، استخرجنا المعطيات التالية:

لائحة الصحف المحلية المستفيدة من الدعم العمومي بين 2012-2005 (بالدرهم)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ملفات تادلة	0,00	193,500,81	168,417,17	200,000,00	200,000,00	200,000,00	200,000,00	200,000,00
Le messager de F.M	0,00	0,00	181,077,06	200,000,00	200,000,00	150,000,00	0,00	0,00
الشمال 2000	303,535,49	165,133,04	205,874,82	200,000,00	200,000,00	200,000,00	200,000,00	200,000,00
Le journal de Tanger	959.85 332	221929.00	709.83 230	000.00 200	000.00 200	000.00 200	200.000.00	200,000,00
تمودة تطوان	0.00	0.00	0. 00	0.00	000.00 200	000.00 200	200.000.00	200,000,00
صدى تاونات	0.00	332.02 163	907.12 165	000.00 200	000.00 200	000.00 200	000.00 200	200,000.00
الشرق	000.00 300	252.17 203	000.00 200	000.00 200	000.00 200	000.00 150	0.00	200.000.00
الانتفاضة	0.00	0.00	0 .00	0.00	0.00	0.00	200. 000.00	200.000.00
آفاق الجنوب	172.50 300	349.94 167	648.31 167	000.00 200	0.00	0.00	0.00	0.00
حقائق جهوية	0.00	0.00	0.00	0.00	200.000.00	200.000.00	200.000.00	200.000.00
La Dépêche de Tanger	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	200.000.00

المصدر: من إعداد الباحث

تكشف المعطيات الواردة في الجدول أعلاه عن حجم التمويل المقدم للصحف الورقية المحلية خلال السنوات ما بين 2005 و2012، ويمكن أن نستنتج ما يلي:

أولًا، أن الصحف الجهوية المستفيدة من الدعم قليلة جدًا، ما يعني أنها في أغلبيتها غير مؤهلة للحصول على التمويل العمومي، ولا تستجيب للشروط الحكومية. وهكذا تكشف لنا التقارير الرسمية لوزارة الاتصال حول الصحف المستفيدة من التمويل الحكومي أن من بين 75 صحيفة ورقية استفادت من التمويل العمومي خلال الفترة ما بين 2005 و2011، هناك أقل من 10 صحف ورقية جهوية أدرجت ضمن لائحة المستفيدين.

ثانيًا، أنه إذا كانت قيمة التمويل العمومي فاقت سنة 2005 مثلا 45 مليون درهم، فإن قيمة الدعم الذي حصلت عليه الصحف المحلية لا يتجاوز 1.5 مليون درهم فقط. أي أقل من 2 في المائة من قيمة الدعم العمومي.

ثالثًا، أن التمويل العمومي الذي تستفيد منه الصحف الجهوية يتغير من سنة إلى أخرى، وعلى سبيل المثال استفادت أسبوعية «الشرق» من 300 ألف درهم سنة 2005، لكن قيمة الدعم انخفضت بعد ذلك إلى 200 ألف درهم في السنوات التالية، وفي سنة 2011 لم تستفد نهائيًا. وهي الملاحظة التي تصدق على أسبوعية «آفاق الجنوب»، التي استفادت أزيد من 300 ألف درهم سنة 2005، ثم انخفضت في سنوات 2006 و2007 إلى ما يناهز 167 ألف درهم، لترتفع إلى 200 ألف درهم سنة 2008، قبل أن يختفي الدعم المخصص لها في السنوات اللاحقة.

رابعًا، تظهر الوثائق الخاصة بالتمويل العمومي للصحف الجهوية أنها سريعة الاختفاء، ذلك أن اللوائح الخاصة بالسنوات ما بين 2005 و2011 تشير إلى عناوين لا يوجد لها أثر في اللوائح الخاصة بالسنوات اللاحقة، وفي السوق كذلك. كما أنها غير منتظمة من حيث الصدور، وعلى سبيل المثال كانت «صدى تاونات» التي تجاوز عمرها 24 سنة أسبوعية في البداية قبل أن تتحول إلى نصف شهرية، وأخيرًا إلى شهرية.

وتكشف هذه الملاحظات مجتمعة عن هشاشة الصحافة المحلية، بحيث إن استمرار بعضها يرجع أساسًا إلى التمويل العمومي الذي تحصل عليه، والذي يُمنح لها مع كثير من التساهل في الشروط القانونية المطلوبة، لأسباب بعضها سياسي وبعضها ثقافي واجتماعي.

إلى جانب التمويل العمومي، تعوّل الصحف الورقية على الإشهار، باعتباره المصدر الثاني في مواردها المالية، وتبلغ قيمة سوق الإشهار في المغرب حوالي 6 مليار درهم (600 مليون دولار)، لكن يلاحظ هيمنة التلفزيون واللوحات الإشهارية على أكبر حصة بنسبة 37.6 و30.2 في المائة على التوالي.

وفي يناير 2018، قدم التجمع المهني للمعلنين المغاربة إحصاءات أظهرت تراجع حصة الصحف الورقية من الإشهار إذ لم تتجاوز 745 مليون درهم، أي 13.5 في المائة من السوق الإشهارية، بتراجع قدره 4 في المائة مقارنة مع سنة 2016. وهي معطيات تشير إجمالًا إلى انحصار سوق الإشهار بالنسبة للصحف الورقية، الاتجاه الذي يؤكد أن حظوظ الصحف المحلية التي توزع في الإقليم أو الجهة أقل بكثير من المتوقع.

وتستدرك الصحف التراجع الحاصل في مواردها المالية بتنويع مصادر التمويل، مثل إنشاء نظام كامل للاشتراكات، لكن هذا التوجه يتطلب منظومة نشطة للطبع والتوزيع، وهو ما لا تتوفر عليه الصحف في المغرب.

هكذا يظهر أن الهشاشة هي السمة الرئيسية للصحافة المحلية في الحالة المغربية، فكيف يمكن الحديث عن دورها في دعم البناء الديمقراطي المحلي؟

خامسًا: الصحافة المحلية وآفاق الديمقراطية

إذا كان دور الصحافة في مراحل الانتقال نحو الديمقراطية يختلف من تجربة إلى أخرى، فإن دور الصحافة المحلية لا يبدو أنه يختلف عن هذه القاعدة، بل هناك وعي متزايد بأهمية أن تملأ الصحافة المحلية «الفراغ الديمقراطي» المحلي، من خلال النهوض بمهام المشاركة والتمثيل والرقابة وإثراء النقاش السياسي المحلي.

ويمكن تحديد التوقعات المعيارية من الصحافة السياسية في النظام الديمقراطي في أدوار رئيسية عديدة[46]، لكن يهمنا منها في هذا السياق أربعة: أولًا، دمقرطة المعلومات من خلال تزويد المواطن بالمعلومات والتحاليل الدقيقة عن الأحداث الآنية بما يسهم في خلق مواطن متنور وقادر على الإسهام في تقدم المجتمع والسياسة. ثانيًا، ممارسة دور الرقيب على من بيدهم السلطة والمال، فالصحافة ولدت لتكون سلطة رقابية للمجتمع على حكامه. ثالثًا، النهوض بدور الوساطة على اعتبار أن الصحافة وسيط بين المواطن والسياسي، تسعى إلى أن يكون صوت الشعب مسموعًا. ورابعًا، لكي تقوم الصحافة بهذه الأدوار بنجاح تحتاج الصحافة إلى أن تكون طرفًا مدافعًا ومنحازًا لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتبدو هذه القناعات مقبولة لدى شرائح واسعة في المغرب وفي الوطن العربي، كما أكدت ذلك ثورات الربيع العربي في سنة 2011، حيث رفعت شعار الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ورغم التعثر الذي تعرفه تلك الثورات في أكثر من بلد عربي، فإن أي فرصة متاحة للتعبير تستعمل للتأكيد على نفس الشعارات، ما يعني أن الاقتناع بالديمقراطية بات القيمة السائدة بين تلك الشعوب، وأن تجاوز العوائق السلطوية مسألة وقت فقط.

ولعل من أهم تلك العوائق تحكم وتدجين الأنظمة السلطوية في وسائل الإعلام والصحافة، تمامًا مثلما تعمل على تدجين الأحزاب ورجال السياسة، أدى إلى فراغ ديمقراطي يقتضي تجاوزه بناء تكتلات مدنية وإعلامية وأكاديمية إن على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي. في هذا الأفق، يمكن أن يكون دور الصحافة المحلية ذا مغزى، قد يكون بديلًا عن وضعية الهشاشة التي تكبلها حاليًا عن القيام بأي دور جدي.

46- Jaques Le Bohec, **La question du Rôle Démocratique de la presse Locale en France**, Hermès, La Revue 2000/1 (n° 26-27), p. 185-198.

الإعلام المحلي في الجزائر:
الجذور والواقع والتحديات

رضوان بو جمعة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تطور الإعلام المحلي الورقي والإلكتروني بالجزائر، في علاقته بطبيعة المنظومة السياسية والتنموية والإدارية على الصعيد المحلي.

ستنطلق هذه الورقة من الجذور التاريخية للإعلام المحلي، في تحديد مختصر لأهم المراحل التاريخية التي عرفها هذا النوع من الإعلام من الفترة الاستعمارية إلى بداية السداسي الثاني من سنة 2018.

كما سيركز البحث على تطور الإعلام المحلي في بنيته الاقتصادية وفي مضامينه وقيمه الإخبارية، وما هو واقع هذا الإعلام والمشكلات التي يعاني منها في علاقتها بالبنية السياسية والثقافية والاقتصادية والإدارية للمجتمع المحلي.

كما يسعى هذا البحث للإحصاء الشامل لأهم الصحف الورقية والإلكترونية المحلية في الجزائر، وعلاقتها بالمجتمع المدني والإدارة على الصعيد المحلي، كما تتوقف عند أهم التحديات التي تواجهها، خاصة وأن الأزمة العامة التي تعرفها الصحافة الورقية، لم تستثن الصحافة المحلية، والتي تعرف انهيارًا في موارد الإعلانات، وتقلصًا للمبيعات ومنافسة كبيرة للصحافة المحلية الإلكترونية المجانية ولشبكات التواصل الاجتماعي التي تعرف تأسيسًا لمئات الصفحات التي تراقب وترصد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على الصعيد المحلي، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على الأداء الإعلامي وعلى تسيير الشؤون المحلية بوجه عام.

مقدمة:

لا بد في بداية هذه الورقة من التأكيد على أن مفهوم الإعلام المحلي في سياق هذا البحث يتم تحديده من محتواه فهو إعلام يتم إدراكه ثقافيًا ونفسيًا أنه كذلك، فهو محلي من حيث النشر، يخص رقعة جغرافية محددة، ولا يهم إلا جمهورًا محليًا محددًا.

كما يرتبط الإعلام المحلي بعدة مفاهيم أبرزها مفهوم الجوارية ومفهوم المحلي، ومفهوم الجهوي، والتي تتضمن كلها مفاهيم الصحافة الجوارية والمجتمع المحلي، إذ أن الجوار ليس ماديًا فقط ولكن هو نفسي واجتماعي وثقافي وحتى سياسي أيضًا.

إن المقصود بالإعلام المحلي في هذا البحث من الناحية الإجرائية هو القول بأنه كل

ما تعلق بالإعلام الذي يخص منطقة أو جهة أو ولاية أو محافظة معينة من مناطق وجهات وولايات الجزائر.

ومن هذا المنطلق، فإن هذا العمل سيرتكز على استعراض الإعلام المحلي في الجزائر من جذوره التاريخية إلى منتصف سنة 2018، وسيركز بالأساس على الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية المحلية، مع استعراض سريع للقنوات الإذاعية المحلية، والتي تقدر بـ48 إذاعة محلية كلها عمومية والتي نعتقد أنها تحتاج لدراسة منفردة.

و يمكن في بداية هذه الدراسة الإقرار بأن موضوع الإعلام المحلي في الجزائر، يعتبر أحد محاور البحث التي تعرف نقصًا معتبرًا في مجال البحث الإعلامي في الجزائر إلا ما ندر، وهو ما أكده مؤرخ الصحافة الجزائرية الأستاذ زهير إحدادن[47]، فهذا المجال البحثي لم يعرف في علوم الإعلام و الاتصال وفي السياق الجزائري بالذات، أي بناء علمي أو تراكم معرفي يسمح لنا بوضوح علمي يمكننا من صياغة افتراضات علمية دقيقة وواضحة، ويعود هذا النقص لعوامل متعددة بعضها علمي معرفي و بعضها سياسي إيديولوجي، ليس المجال للتوقف عندها، لأن ذلك ليس من مشمول افتراضات وأهداف وإشكالية هذه الورقة.

وقد سعينا لتغطية هذا العجز العلمي والتوثيقي، بالعودة لبعض المصادر وبعض الكتابات التي حتى وإن كانت لم تتناول الإعلام المحلي بشكل مباشر، إلا أنها تزودنا ببعض المؤشرات التي تتقاطع مع الظاهرة الإعلامية بوجه عام في علاقتها بإشكالية بحثنا، كما عملنا في الوقت ذاته على إجراء العديد من المقابلات مع مختلف الفاعلين في مجال الإعلام المحلي بالجزائر.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة إذن حول واقع الإعلام المحلي في الجزائر، حيث تنطلق من هذا السؤال المركزي:

كيف بدأ الإعلام المحلي في الجزائر، وما هو المسار الذي اتخذه قبل وبعد الاستقلال؟

47- Zahirlhaddaden (2002) :la presse écrite en Algérie Les éditions AT-turath Alger P.8.

وما علاقة التحولات التي عرفها هذا النوع من الإعلام مع التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية على الصعيدين المحلي والوطني؟

وحتى نتمكن من تحقيق أهداف هذه الورقة، لا بد من الانطلاق من الجذور التاريخية لبروز الصحافة المحلية في علاقتها بالتنظيم الإداري للإدارة المحلية من الفترة الاستعمارية الفرنسية التي بدأت سنة1830، إلى فترة الاستقلال التي تبدأ سنة 1962.

الإدارة المحلية والمجتمع المحلي والديمقراطية التشاركية:

لا يمكننا أن نفهم الكثير من المؤشرات الخاصة بخريطة الإعلام المحلي في الجزائر دون الرجوع إلى البنية التنظيمية للدولة في بعدها المحلي، فالجزائر اليوم كأكبر بلد أفريقي من حيث المساحة، تقدر مساحتها بـ 2.741.381 كيلو متر مربع ويبلغ عدد سكانها أكثر من 42مليون نسمة حسب أحدث الإحصاءات الرسمية التي أعلن عنها في أبريل 2018.[48]

وبعد استقلال الجزائر سنة 1962، أصبحت عدد الوحدات الإدارية البلدية والولائية في الجزائر 15 ولاية، 91 دائرة، 676 بلدية. وفي سنة 1974 ارتفع عدد الولايات إلى 31 ولاية وعدد الدوائر إلى 160 دائرة وعدد البلديات إلى 704 بلدية وفي سنة 1984 حدث تعديل آخر على الخريطة الإدارية للجزائر ليرفع عدد الولايات إلى 48 ولاية 1541 بلدية و742 دائرة.[49]

كما أن عدد الجمعيات المحلية اليوم في الجزائر حسب إحصائيات وزارة الداخلية الجزائرية يقدر بأكثر من 90 ألف جمعية محلية،[50] بالإضافة لكل هذا فإن الخطاب الرسمي ودستور 2016 كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية في تسيير الجماعات المحلية، حسبما جاء في تصريحات مختلف القائمين على تسيير أجهزة السلطة التنفيذية.[51]

48- للمزيد من التفاصيل أرجع لهذا الرابط: https://goo.gl/z5Gorm

49- انظر في هذا المجال

Mahfoud،Kaddache (1992). L'Algérie durant la période ottomane. Alger: Alger : O.P.U

50- لقراءة بعض التفاصيل اقرا هذا الرابط: https://goo.gl/bM5CY8

51- انظر في هذا المجال مثلا: https://goo.gl/pQodAA

كل هذه المعطيات تبين على الصعيد النظري والإجرائي أهمية الصحافة المحلية في السياق الجزائري اليوم، غير أن ذلك قد لا يكفي لفهم الظاهرة الصحفية المحلية، دون العودة لجذورها التاريخية وتطورها قبل وبعد استقلال الجزائر.

الجذور التاريخية للإعلام المحلي في الجزائر

تجمع مختلف الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتاريخ الصحافة في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي (1962-1830)، إلى أن نشأة الصحافة المكتوبة تزامن مع الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830.[52]

فظهور الصحافة في الجزائر هو ظهور سياسي بامتياز ارتبط بالدعاية الاستعمارية وبتبرير الاحتلال، وهو الانشغال الذي يترجم تطور الصحف تدريجيًا كمًا وكيفًا وفق تطور الاهتمامات والانشغالات السياسية والعسكرية والدعائية للسلطات الاستعمارية، ففي هذه الفترة الاستعمارية صدرت العديد من العناوين الصحفية بعضها محلية النشر والتوزيع، وبعضها الآخر وطنية الصدور ومحلية التوزيع، بتوجهات متعددة حددها بشكل دقيق وموسع مؤرخ الصحافة الجزائرية زهير إحدادن.

فعلى سبيل المثال كان عدد الصحف في الجزائر سنة 1866 أكثر من 15 صحيفة، ست منها كانت تصدر في الجزائر العاصمة، و خمس منها بقسنطينة في الشرق الجزائري، وأربع بوهران في الغرب الجزائري، وكانت غالبيتها موالية للسلطات الاستعمارية وتصدر باللغة الفرنسية، ليصدر بعض شباب عنابة بالشرق الجزائري سنة 1893 جريدة «الحق» باللغتين العربية و الفرنسية، والتي كانت كما يقول المؤرخ والباحث

52- انظر مثلا:

- Z. Ihaddaden,). (1983Histoire de la presse indigène en Algérie: des origines jusqu'en 1930, Alger, ENAL.

- ورضوان بوجمعة النظام الإعلامي في الجزائر من 1962 إلى 2016: دراسة في ثالوث النسق السياسي، والمنظومة التشريعية والنموذج الاقتصادي في الاعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية: تحولًا ورؤى منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى 2018.

Philipp Zessin [53] بمثابة الجريدة المعبرة عن الأهالي ومشكلاتهم الوطنية والمحلية والتي عرفت منعا بقرار إداري سنة 1894، لتتبعها تجارب متعددة على الصعيد المحلي، منها صحف محلية موالية للاستعمار، وأخرى أهلية وأخرى وطنية، وقد شدد المؤرخ والباحث علي مراد، على أن الصحافة المحلية الأهلية كانت مؤشرًا ورمزًا لديناميكية المجتمع المدني الذي بدأ يتشكل، فالجرائد كما قال «بدأت تؤدي دور الأحزاب التي لم تكن موجودة بعد، كما كانت تضمن تنقل الأفكار داخل المجتمع المحلي»،[54] و يضيف المؤرخ علي مراد القول بأن «صحفيي هذه الصحف المحلية كانوا ينشطون حلقات ثقافية تحضرها النخب المثقفة الجزائرية، وكانت بمثابة فضاءات للتبادل ولبروز شبكات التنشئة الاجتماعية والسياسية» وهو ما جعل السلطات الاستعمارية وبداية من 1920 تعمل على قمع هذه الصحف وهؤلاء الصحفيين بسبب بروز ما يسميه المؤرخ علي مراد بالرأي العام الإسلامي الجزائري المناهض للاستعمار.

وقد عرفت الصحافة المحلية المكتوبة في الفترة الاستعمارية ازدهارًا كبيرًا، خاصة بالنسبة للصحف الموالية للاستعمار وهذا كمًا ونوعًا، فبالعودة لمختلف المراجع حول هذه الفترة يلاحظ ارتباط هذه الصحف بشكل أو بآخر بطبيعة تنظيم الإدارة الاستعمارية، التي قسمت الجزائر إلى 12 عمالة، ويمكن للمهتمين بهذا الموضوع العودة للكثير من الأبحاث الفرنسية حول هذا الموضوع.[55]

53- انظر في هذا المجال

PhilippZessin, (2011) « Presse et journalistes « indigènes » en Algérie coloniale (années 1890-années 1950) », Le Mouvement Social 2011/3 (n° 236), p. 35-46. DOI 10.3917/lms.236.0035

54- Ali. MERAD, (1964) « La formation de la presse musulmane en Algérie (1919-1939) », IBLA. Revue de l'Institut des Belles lettres arabes à Tunis, 1964, p.133.

55- انظر على سبيل المثال:

L.-P. Montoy, La presse dans le département de Constantine (1870-1918), thèse d'État, sous la dir. de J.-L. Miège, université d'Aix-en-Provence, 1982

L.-P. Montoy La presse de Philippeville 1919-1962 (aujourd'hui Skikda) et de Collo : Répertoire des titres, fiches signalétiques, notices biographiques1983

وما يهمنا أكثر في هذا السياق هو استعراض تطور الصحافة المحلية في الجزائر منذ استقلالها في جويلية 1962 إلى منتصف السداسي الثاني من سنة 2018.

مراحل تطور الإعلام المحلي في الجزائر

يمكن تقسيمها إلى ست مراحل أساسية، نستعرضها وبالتفصيل فيما يأتي:

المرحلة الأولى: جويلية/ يوليو 1962 – أفريل/ أبريل 1965

تأميم الإعلام وتوقف الصحف المحلية

تتميز هذه المرحلة ومع نهاية السداسي الثاني من سنة 1965 بموت كل الصحف الخاصة، كتلك التي ورثت عن الاستعمار الفرنسي، أو تلك التي تأسست بعد الاستقلال، فمنظومة الحكم تبنت مبدأ تأميم الصحافة على غرار تأميم الكثير من القطاعات الأخرى، وقد كانت الصحف المحلية الخاصة، أحد أكبر ضحايا هذه السياسة، فقد توقفت ثلاث صحف محلية من الغرب الجزائري، وخمس صحف محلية من الشرق الجزائري، وصحيفة واحدة في العاصمة.

ففي 17سبتمبر 1963مثلًا، اتخذ المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني إجراءات تقضي بتأميم اليوميات الكولونيالية.

ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 1 يوضح عدد العناوين الصحفية المحلية الخاصة التى توقفت بين 1962و1965

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	تاريخ التأسيس	تاريخ التوقف	الوضع القانوني
1	Alger cesoir	الفرنسية	العاصمة وولايات الوسط	محمد بودية	14-04-1964	31-08-1965	يومية خاصة
2	La dépêche de Constantine	الفرنسية	قسنطينة والولايات المجاورة لها	L,Morel	1905	17-09-1963	يومية خاصة
3	La dépêche Dimanche Est Algérien	الفرنسية	قسنطينة والولايات المجاورة لها	L,Morel		جويلية 1963	أسبوعية خاصة
4	La dépêche de l'est	الفرنسية	بونة أي عنابة والولايات المجاورة لها		1880	ديسمبر 1962	يومية خاصة
5	L'écho d'Oran	الفرنسية	وهران والولايات المحاورة لها	P. Laffont		17-09-1963	يومية خاصة
6	L'éveil de Sétif	الفرنسية	سطيف والمناطق المجاورة لها	M.Set-Boun	1931	1963	نصف شهرية خاصة
7	Oran Republicain	الفرنسية	وهران والولايات المحاورة لها	M.Karsenti		13-07-1962	يومية خاصة
8	Le petit Sétifien	الفرنسية	سطيف والمناطق المجاورة لها	FT-Venys	1902	1963	أسبوعية خاصة
9	Réveil de Mascara	الفرنسية	معسكر والمناطق المجاورة لها	G.Selbe	1874	1963	خاصة

تم بناء هذا الجدول بناء على بعض معطيات الباحث زهير إحدادن الواردة في الكتب التالي: Zahirlhaddaden (2002) :la presse écrite en Algérie Les éditions AT-turath Alger 2002P 13 et 14

وبالإضافة لإشكالية التأميم، فإن موت صحف أخرى كان متعلقًا بالطرح الاستعماري لبعض العناوين، ولأسباب سياسية أخرى فيما يخص باقي العناوين، ولطبيعة منظومة الحكم التي تبنت غداة الاستقلال نظام الحزب الواحد، ونظامًا مركزيًا يعتقد بأن الخصوصيات المحلية والتعددية الثقافية والاجتماعية، يمكن أن تهدد مركزية الدولة ووحدة النسيج الاجتماعي والوحدة الترابية للبلاد، وهو النهج الذي سيستمر وبمخرجات مختلفة حتى فيفري/ فبراير من سنة 1989.

إذن وباختصار وإلى غاية أفريل/ أبريل 1965كانت في الجزائر ستة يوميات، كلها وطنية، وحتى وإن كان بعضها جهويًا في مكان الصدور، فإن مضمونها كان وطنيًا، بسبب سيطرة منطق الدولة المركزية.

المرحلة الثانية: من ماي/ مايو1965إلى ديسمبر1978

ميلاد الصحافة العمومية الجهوية

يمكن القول إن سنة 1965 كانت سنة اضطراب وتذبذب سياسي بامتياز بدأت في التاسع عشر من جوان/ يونيو 1965 بانقلاب عسكري قاده وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين، الذي تولى الحكم وعزل الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، واستمرت بحملة اعتقالات ضد المعارضين لما سمي رسميًا بالتصحيح الثوري.

على الصعيد الإعلامي، عرفت هذه الفترة ميلادًا لصحيفتين عموميتين واحدة في الشرق وأخرى في الغرب.

ففي الشرق الجزائري، تحولت جريدة «النصر» في ماي/ مايو 1965، من جريدة وطنية إخبارية للشرق الجزائري إلى «جريدة الشرق الجزائري»،[56] وهي الجريدة التي أصبحت تصدر وبشكل كامل باللغة العربية في الثالث من جانفي/ يناير من سنة 1972، كجريدة عمومية جهوية أولى في الجزائر من حيث محتواها الجواري الذي يهتم بالأساس بكل ما يحدث في الشرق الجزائري. وقد عرفت هذه الجريدة أرقام سحب مهمة في نهاية الستينيات وصلت إلى أكثر من 50 ألف نسخة يوميًا، ورغم

56- Zahirlhaddaden (2002): opcit P 184.

المصاعب الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها اليوم والتي قد تهدد مستقبلها، تبقى جريدة «النصر» تضمن توزيعها بنفسها.

أما في الغرب الجزائري، فقد انتقلت صحيفة «الجمهورية» إلى جريدة جهوية للغرب الجزائري في الفاتح جانفي/ يناير من سنة 1977 بعدما تحولت للصدور وبشكل كامل نحو اللغة العربية بعدما كانت تصدر باللغة الفرنسية.

وما يمكن التشديد عليه أن الجريدتين بالرغم من بعض المتاعب المالية اليوم لا زالت تصدر إلى يومنا هذا.

المرحلة الثالثة: جانفي/ يناير 1979إلى جانفي/ يناير 1989

استمرار الخوف من كل ما هو محلي

لم تسجل الصحافة المحلية أي جديد في هذه الفترة حيث بقيت «الجمهورية» و«النصر» كعنوانين وحيدين في الخريطة الإعلامية المحلية، وما يمكن التوقف عنده في هذه الفترة، هو استمرار الخوف مما هو محلي بسبب عدة أحداث محلية عرفتها الجزائر، أحداث طرحت مشكلات سياسية، مثل مظاهرات أفريل/ أبريل 1980 التي عرفتها منطقة القبائل والتي طرحت مسألة الاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغية. كما عرفت عاصمة الشرق الجزائري قسنطينة، أحداثًا دامية، بدأت بإضراب الطلبة في الجامعة لتتحول الأحداث بعدها لشوارع قسنطينة، مع بروز مظاهر العنف و الحرق و تكسير المرافق العمومية، وكل هذه الأحداث انتهت بأحداث أكتوبر 1988 التي انطلقت من الجزائر العاصمة، لتنتشر في كامل الجمهورية وتنتهي بإقرار التعددية السياسية والإعلامية.

المرحلة الرابعة: فيفري/ فبراير 1989إلى جانفي/ يناير 1992

انفجار في عدد العناوين المحلية

تعتبر هذه المرحلة أهم مرحلة على مستوى احترام الحريات، وممارستها، إذ تبدأ هذه المرحلة مع دستور فيفري/ فبراير 1989، ثم قانون الإعلام 1990، وتنتهي في 11جانفي/ يناير 1992 مع إلغاء المسار الديمقراطي.

يمكن أن توصف هذه المرحلة، ودون أي تردد علمي بأنها العهد الذهبي للحريات ولحرية الصحافة المكتوبة على وجه الخصوص، من منطلق أن هذه المرحلة عرفت إقرارًا للتعددية وبناء للآليات التشريعية لتنظيم وضبط القطاع الإعلامي، كما عرفت تسهيلات اقتصادية واجتماعية، ومساعدات مالية لصالح الصحفيين بغرض مساعدتهم على تأسيس صحف خاصة.

وقد برزت العشرات من العناوين الصحفية المحلية في هذه المرحلة بعضها بقي، والكثير منها اندثر بسبب عدم القدرة على بناء نموذج اقتصادي يسمح بمواجهة المنافسة الكبيرة للكثير من العناوين.

المرحلة الخامسة: فيفري/ فبراير 1992 إلى أوت/ أغسطس 2012

تضييق على الصحف المحلية وظهور للإذاعات المحلية والصحافة الإلكترونية

بهذا العنوان يمكن تلخيص هذه الفترة الزمنية، فالعشرية الأولى منها تميزت بتضييق كبير على الصحف المكتوبة المحلية على غرار الصحف الوطنية الخاصة، بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر، حيث عملت السلطة على الصعيد المركزي والمحلي على احتكار كل المعلومات المرتبطة بالوضع السياسي والأمني، خاصة وأن البلاد رزحت تحت مرسوم حالة الطوارئ لغاية فيفري/ فبراير 2011، كانت نتيجة هذا التضييق موت الكثير من الصحف المحلية والوطنية، إما منعًا وقمعًا، أو بالخنق الاقتصادي لها، على غرار جريدة «الرأي» التي توقفت في أوت/ أغسطس 2003، وسجن مديرها بن نعوم لمدة 11 شهرًا، لأسباب سياسية تتعلق بخط الجريدة الذي كان معارضًا للرئيس بوتفليقة، وجريدة «أخبار العاصمة» التي توقفت لأسباب مالية في نهاية التسعينيات وغيرها من التجارب.

السلطة وفي إطار الأحداث التي اشتعلت في مختلف المناطق، وبالإضافة لخنقها وتوقيفها ولقمعها للصحف الخاصة التي رفضت مسايرة سياساتها، فطنت لأهمية الإعلام المحلي في خضم استراتيجيتها الاتصالية والدعائية، فخلال اجتماع خاص للحكومة عقد في 1994 بحضور بعض إطارات المؤسسة الإذاعية يرأسهم المدير

العام الأسبق لمين بشيشي. دافعت الحكومة عن مشروعها الهادف إلى تأمين سكان الحدود إعلاميًا، بعد عمليات الاستهداف من قبل الإذاعات الأجنبية لاسيما في تلك الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك.

ولذلك راحت تستثمر في فتح الإذاعات المحلية في كل ولاية من الولايات (المحافظات الإدارية)، وعددها اليوم 48 إذاعة محلية، وهي كلها إذاعات عمومية، تبث 21 إذاعة منها باللغتين العربية والأمازيغية، و27 أخرى منها بالعربية فقط. والجدول الثاني الموالي يوضح بالتفصيل توزيع هذه الإذاعات المحلية:

جدول رقم 2: يوضح تواريخ إنشاء الإذاعات المحلية ولغة بثها

رقم	الإذاعات المحلية	تاريخ بداية الإرسال	لغة البث
01	بشار/الساورة	1991 04 20	العربية
02	ورقلة/الواحات	1991 05 09	العربية والأمازيغية
03	الأغواط/السهوب	1991 11 05	العربية
04	متيجة/المتيجة	1991 05 08	أنهت برامجها مع افتتاح إذاعة البليدة
05	تمنراست/الأهقار	1992 04 16	العربية والأمازيغية
06	تلمسان	1992 10 07	العربية
07	سطيف/الهضاب	1992 10 10	العربية والأمازيغية
08	البهجة	1992 10 01	العربية والأمازيغية
09	وهران/الباهية	1995 01 26	العربية
10	قسنطينة/سيرتا	1995 02 02	العربية
11	تبسة	1995 04 04	العربية والأمازيغية
12	أدرار/ توات	1996 08 04	العربية والأمازيغية
13	بجاية/الصومام	1996 08 19	العربية والأمازيغية
14	الوادي/سوف	1996 11 21	العربية
15	عنابة/البوني	1997 01 13	العربية
16	إيليزي	1997 01 27	العربية والأمازيغية
17	تيارت/تيهرت	1998 10 25	العربية والأمازيغية
18	باتنة/الأوراس	1998 12 18	العربية والأمازيغية
19	تندوف	1999 03 12	العربية والأمازيغية

رقم	الإذاعات المحلية	تاريخ بداية الإرسال	لغة البث
20	النعامة	1999 04 24	العربية
21	بسكرة/الزيبان	1999 07 30	العربية
22	غرداية	2001 02 24	العربية والأمازيغية
23	معسكر/بني شقران	2003 07 27	العربية
24	البيض	2003 09 08	العربية
25	المسيلة/الحضنة	2003 10 07	العربية
26	سكيكدة	2003 11 15	العربية
27	الشلف	2004 11 26	العربية والأمازيغية
28	مستغانم/الظهرة	2004 02 10	العربية
29	سيدي بلعباس	2004 02 17	العربية
30	سوق اهراس/أهراس	2005 02 23	العربية
31	غليزان	2006 02 05	العربية
32	جيجل	2006 11 01	العربية
33	الجلفة	2006 09 09	العربية
34	سعيدة	2008 02 24	العربية
35	أم البواقي	2008 03 19	العربية والأمازيغية
36	عين تيموشنت	2008 03 26	العربية
37	برج بوعريريج/البيبان	2008 04 23	العربية والأمازيغية
38	تيسمسيلت	2008 04 26	العربية والأمازيغية
39	عين الدفلى	2008 05 05	العربية
40	خنشلة	2008 12 25	العربية والأمازيغية
41	قالمة	2008 12 27	العربية
42	البويرة	2008 12 29	العربية والأمازيغية
43	ميلة	2009 03 09	العربية
44	تيبازة	2009 07 01	العربية والأمازيغية
45	المدية/ التيطري	2010 03 22	العربية
46	الطارف	2010 06 30	العربية
47	البليدة	2011 07 05	العربية
48	تيزي وزو	2011 11 01	العربية والأمازيغية
49	بومرداس	2012 08 05	العربية والأمازيغية

ومن جانب آخر، ومع بداية سنة 2006، بدأت تظهر بعض الصفحات المحلية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما بدأ معها يبرز التدوين على الصعيد المحلي، حيث إنطلقت بعض الصحف الإلكترونية المحلية، كان أولها جريدة «الجلفة أنفو»[57] في أفريل/ أبريل 2006، وبعدها توالت العناوين التي مهدت لميلاد ساحة إعلامية جديدة على الصعيد المحلي بوسائط جديدة وبتحديات مختلفة وبمشكلات مستحدثة ومعقدة.

المرحلة السادسة: من سبتمبر 2012 إلى سبتمبر 2018

أزمة الصحافة المحلية الورقية وظهور الصحافة الإلكترونية

يمكن اعتبار هذه الفترة، أنها الزمن الحقيقي لبداية بلورة مؤشرات لوجود صحافة محلية إلكترونية مهنية نسبيًا بالرغم من الكثير من المشكلات والعوائق التي واجهتها وتواجهها.

كما أن هذه الفترة هي بداية أزمة معقدة للصحافة المحلية الورقية على غرار الصحافة الورقية الوطنية[58] حيث إن هذا الوضع لم يستثن الصحافة الورقية المحلية، فسحب الصحف المحلية مثلًا تقلص بأكثر من 50 بالمائة، والعديد من الصحف المحلية أفلست وأغلقت أبوابها، كما أن الصحف المتبقية تقاوم في ظل ظروف اقتصادية ومالية جد صعبة، في ظل تراجع مبيعات الصحف، وتقلص بأكثر من 70 بالمائة للموارد الإشهارية، وارتفاع تكاليف إنتاج الصحف وغيرها من المشكلات التي سنستعرضها فيما يأتي.

57- مقابلة مع خالدي بلقاسم سعيد مدير الجريدة الالكترونية «الجلفة أنفو» اجريت يوم 15جويلية 2018.

58- انظر في هذا المجال ولمزيد من التفصيل: رضوان بوجمعة: الإعلام الرقمي ومستقبل الصحافة الورقية في الجزائر في إصلاح الإعلام في المنطقة العربية: المهنية والمأسسة. منتدى البدائل العربي للدراسات والمعهد السويدي بالإسكندرية الطبعة الأولى 2018.

واقع الصحافة الورقية لغاية نهاية أوت/ أغسطس 2018

انخفاض السحب وتراجع المبيعات، وانهيار مداخيل الإشهار

هذا ما يظهر جليًا عند القيام بتقييم لحصيلة الصحافة المحلية في الجزائر اليوم، فإذا ما توقفنا عند أرقام سحب الصحافة الورقية المحلية مثلًا إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018، فإن أول ما يشدنا هو النسب الكبيرة في تراجع سحب الصحف المحلية، ولا نستثني من هذا التراجع أي عنوان صحفي، حيث يمس هذا الواقع اليوميتين العموميتين «النصر» و«الجمهورية»، كما يمس العناوين الخاصة، ونسب هذا التراجع تتراوح بين 50 إلى 70 بالمائة.

كما تعرف المبيعات تقلصًا كبيرًا، بالإضافة لانهيار مداخيل الإشهار التي تراجعت بأكثر من 70 بالمائة بالنسبة للصحف الخاصة وبأكثر من 50 بالمائة بالنسبة للصحف العمومية.

كما تشهد الكثير من الصحف اختناقًا اقتصاديًا وماليًا كبيرًا قد يؤدي لموتها الحتمي على غرار العشرات من العناوين التي أفلست وتوقفت عن الصدور.

فإذا نظرنا مثلًا لعناوين الصحف المحلية الورقية التي تصدر بولايات الوسط، فإننا نلاحظ أنه من ضمن العشرات من العناوين الصحفية الورقية لم تبق إلا أربع جرائد، من المحتمل جدًا أن تتقلص لجريدتين فقط مع نهاية 2018، بسبب أوضاع مالية لا يمكن تحملها.

جدول رقم 3 يوضح عدد الصحف المحلية التي تصدر في ولايات الوسط

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
1	البهجة نيوز	العربية	الجزائر العاصمة وضواحيها	نبيه بوجمعة	3 آلاف نسخة	خاصة
2	الوسط	العربية	كل ولايات الوسط	شفيقة العرباوي	3 آلاف نسخة	خاصة

3	La Dépêche de Kabylie	الفرنسية	ولايات الوسط من الجزائر العاصمة وتيزي وزو وبجاية والبويرة وبومرداس	أيديربن يونس	10 آلاف نسخة	خاصة
4	Soummam news	الفرنسية	ولاية بجاية وضواحيها	شريف بوخمال	3 آلاف نسخة	خاصة

أما إذا توقفنا عند خريطة الصحف المحلية في ولايات الشرق الجزائري، فإننا نلاحظ أنه من ضمن أكثر من أربعين عنوانًا كان موجودًا لم يتبق إلا 16جريدة، بسحب يتراوح بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة للغالبية العظمى منها، ومن المحتمل ألا تبقى أكثر من 6 عناوين صحفية محلية في ولايات الشرق الجزائري مع نهاية 2018 بسبب أوضاع اقتصادية ومالية صعبة، بل ومستحيلة التحمل حسبما خلصنا إليه من خلال تحقيقات ميدانية واتصالات أجريناها مع مختلف الجهات التي تتدخل في إنتاج الصحف المحلية.

والجدول الرابع يوضح بالتفصيل هذه الخريطة.

جدول رقم 4 يوضح عدد الصحف المحلية التي تصدر في ولايات الشرق

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
1	صدى الشرق	العربية	كل ولايات الشرق	محمد بومعراف	3 آلاف نسخة	خاصة
2	أوراس نيوز	العربية	باتنة والولايات المجاورة لها	سمير بوخنوفة	بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة	خاصة

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
3	إدوغ نيوز	العربية	عنابة والولايات المجاورة لها	رضوان حريتي	بين 3 آلاف و5آلاف نسخة	خاصة
4	النصر	العربية	قسنطينة وكل ولايات الشرق	سليم بوفنداسة	15 ألف نسخة	عمومية
5	الصقر	العربية	عنابة والولايات المجاورة لها	غالم خميسي	3 آلاف نسخة	خاصة
6	آخر الساعة	العربية	عنابة والولايات المجاورة لها	سعيد بلحجوجة	5 آلاف نسخة	خاصة
7	أخبار الشرق	العربية	عنابة وكل ولايات الشرق	عمار صايفي	3 آلاف نسخة	خاصة
8	أصداء الشرق	العربية	قسنطينة كل ولايات الشرق	أحمد كرفاسي	3 آلاف نسخة	خاصة
9	Le quotidien de Constantine	الفرنسية	قسنطينة وكل ولايات الشرق الجزائري	سمير بوزيدي	بين 3 آلاف و5آلاف نسخة	خاصة
10	Le provincial	الفرنسية	عنابة وبعض الولايات المجاورة لها	على بوعصيدة	بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة	خاصة
11	L'est republican	الفرنسية	عنابة وكل ولايات الشرق الجزائري	لزهر مراد	10 ألف نسخة	خاصة
12	El Acil	الفرنسية	قسنطينة وكل ولايات الشرق الجزائري	محمد بن محمد	10 آلاف نسخة	خاصة

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
13	Seybouse Times	الفرنسية	عنابة وما جاورها	محمد رفراف	5 آلاف نسخة	خاصة
14	Les echos de l'Est	الفرنسية	قسنطينة وكل ولايات الشرق الجزائري	أحمد كرفاسي	بين 3 آلاف و5 آلاف نسخة	خاصة
15	L'index	الفرنسية	قسنطينة وكل ولايات الشرق الجزائري	زبير مزازيغ	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
16	كواليس	العربية	سطيف وكل ولايات الشرق الجزائري	بشير بوفندي	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة

أما تجربة الصحف المحلية في الغرب الجزائري فهي جديرة بدراسة مستقلة خاصة بسيسيولوجيا جمهور الصحافة المحلية، فالغرب الجزائري بقي ولأكثر من عشريتين من الزمن يعرف أكبر عدد من الصحف المحلية، فقراء هذه المدن يقبلون عليها أكثر من إقبالهم على الصحف الوطنية لكن بعض المؤشرات تبين أن الأزمة التي تعرفها الصحافة الورقية لم تستثن حتى الصحف المحلية في الغرب حيث أفلست ثلاث يوميات نهاية السنة الماضية وبداية هذه السنة، ويتعلق الأمر بيوميتي «صوت الغرب» و«الوصل» باللغة العربية و«لافوا ده لوراني» باللغة الفرنسية، فبالنسبة ليومية «صوت الغرب» باللغتين العربية والفرنسية، أكد لنا أحد الصحفيين في مقابلة خاصة معنا[59] أن «الأزمة بدأت مع تقلص موارد الإشهار، وبتقليص عدد الصحفيين والعاملين في الجريدة، وانتهت بغلق الجريدة في نهاية 2016». ويشير المصدر ذاته إلى أن الصحف المحلية في الغرب الجزائري تعمل بعدد محدود من الصحفيين الذين يتقاضون أجورًا أقل بكثير من أجور الصحفيين الذين يعملون في الصحف الوطنية.

59- مقابلة مع السيد مصطفى زيتوني صحفي في يومية «صوت الغرب» باللغة الفرنسية يوم 22أفريل 2018.

والملاحظ أنه من ضمن أكثر من أربعين عنوانًا تأسست في الغرب الجزائري لم يبق إلا 18 عنوانًا، ومن المتوقع أن تتوقف نصفها على الأقل في غضون السنتين القادمتين بسبب ضعف الموارد المالية لهذه الصحف، وضعف سحبها الذي لا يتجاوز ثلاث آلاف نسخة، وبسبب منافسة الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي.

ويوضح الجدول رقم 5 مختلف المعطيات المتعلقة بالصحف المحلية التي لا زالت تصدر في الغرب الجزائري إلى نهاية أوت/ أغسطس 2018.

جدول رقم 5 يوضح عدد الصحف المحلية التي تصدر في ولايات الغرب

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
1	منبر الغرب	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد المجيد بليدي	3 آلاف نسخة	خاصة
2	صدى وهران	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	مريم جباري	3 آلاف نسخة	خاصة
3	صوت الغرب	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبدو غالم	5 آلاف نسخة	خاصة
4	الجمهورية	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	بوزيان بن عاشور	5آلاف نسخة	عمومية
5	البلاغ	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	محدد لخذر	3 آلاف نسخة	خاصة
6	Réflexion	الفرنسية	مستغانم وكل الغرب الجزائري	بلحميداش بلقاسم	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
7	Ouest tribune	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد المجيد بليدي	بين 3آلاف و5 آلاف نسخة	خاصة
8	Le regional	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	أحمد بنويس	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
9	LE quotidian d'oran	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	محمد عبدو بن عبو	20 ألف نسخة	خاصة
10	Le patriote	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	عمر وتسي	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
11	La concord	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	قدور معمري	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
12	L'echod'oran	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد القادر بلعاليا	10 آلاف نسخة	خاصة
13	Jeunesse d'Algérie	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد القادر دريوة	أقل من 3آلاف نسخة	خاصة
14	Algerie presse	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	محمد يزيد بمبريك	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
15	INFO OUEST	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد العزيز حوماد	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة

عدد الجرائد	اسم الجريدة	لغة الجريدة	ولاية أو منطقة	مدير التحرير	معدل السحب اليومي	الوضع القانوني
16	Cap ouest	الفرنسية	وهران وكل الغرب الجزائري	حفيظة بن عرماس	أقل من 3 آلاف نسخة	خاصة
17	المجتمع	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	سهيل نور الدين	3 آلاف نسخة	خاصة
18	منبر القراء	العربية	وهران وكل الغرب الجزائري	عبد القادر يشبة	3 آلاف نسخة	خاصة

أما في الجنوب الجزائري، فإنه في حدود التحقيقات التي أجريناها لم تبق أية تجربة، فبعض العناوين على قلتها والتي عرفتها بعض الولايات في الجنوب الجزائري لم تبق ولم تصمد بسبب المشكلات المالية والاقتصادية التي عرفتها، وبسبب ضعف شبكة توزيع الصحف في هذه المناطق وصعوبات جمة لها علاقة بمشكلات الطباعة وضعف شبكات الطرق، والمسافات الكبيرة والمتباعدة بين مختلف بلديات وولايات الجنوب.

و الجدير بالإشارة هنا إلى أن السلطات العمومية بدأت في فك العزلة عن الجنوب في هذا المجال، بفتح فروع للمطابع العمومية بولايات الجنوب الجزائري حيث تم تدشين مطبعتين عموميتين في السنتين الماضيتين، واحدة في الجنوب الشرقي بورقلة وأخرى بالجنوب الغربي ببشار، مع وجود مشروع لأربع مطابع عمومية أخرى دائمًا في الجنوب في كل من أدرار و إليزي وتمنراست وتندوف، وهدف هذه المطابع هو ضمان طبع الصحف اليومية بشكل جيد وتوزيعها في وقتها، ومن شأن ذلك أن يفتح المجال لتأسيس تجارب جديدة لصحف محلية بالجنوب الجزائري، خاصة وأن مجموعة من التحديات الأمنية والسياسية تواجه الجزائر، خاصة وأن حدودها الجنوبية المفتوحة على عدة بلدان تعرف نزاعات مسلحة وأزمات سياسية، كما هو الشأن بالنسبة للحدود مع ليبيا، والنيجر ومالي والمغرب والصحراء الغربية وغيرها.

وعلى العموم يتبين لنا من خلال كل ما سبق، أن الصحافة الورقية المحلية في الجزائر، تعرف أزمة كبيرة على غرار الأزمة العامة التي تعرفها الصحافة الورقية الوطنية، وأن كل المعطيات تؤكد أن مسار موت العديد من الصحف الورقية لن يستثني العديد من الصحف المحلية، ولذلك من المتوقع أن لا يتبقى إلا عشرات العناوين الصحفية المرتبطة اقتصاديًا بكبار رجال المال والأعمال، أو الصحف الحكومية المرتبطة بريع الإشهار العمومي والاستراتيجيات الاتصالية والدعائية لمنظومة الحكم، أو تلك التي ترتبط بنخب محلية على علاقة بمشروعات سياسية واقتصادية على الأصعدة المحلية.

واقع الصحافة الإلكترونية المحلية

بدأت ومنذ سنة 2006 تظهر العديد من الصحف المحلية الإلكترونية و بعض الصفحات المحلية على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن أولى الصحف الإلكترونية المحلية نجد جريدة «الجلفة أنفو» والتي تأسست حسب مديرها في 28 أفريل/ أبريل 2006، حيث تعرف هذه الجريدة اهتمامًا كبيرًا على صعيد منطقة الجلفة، ولها تأثير كبير على الصعيد المحلي، كما تعرف مناطق الغرب الجزائري العديد من الصحف الإلكترونية المحلية، على غرار صحف في سيدي بلعباس ووهران و تيسمسيلتو مستغانم وغيرها، كما تعرف ولايات الشرق كذلك صحفًا أخرى مماثلة، والأمر كذلك بالنسبة لمنطقة الوسط تيزي وزو وبجاية وبومرداس وغيرها.

ويمكن التأكيد أن عدد الصحف الإلكترونية المحلية بالجزائر يقدر بالعشرات، غير أن تلك الصحف المهنية نسبيًا والتي تقوم بتحيين مادتها باستمرار لا يتعدى عددها 13 جريدة تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وتعرف تحديات ومشكلات كبيرة ترتبط بالنموذج الاقتصادي، وبالمحيط العام الذي لا يساعد عملها كثيرًا.

ويمكن اختصار أهم هذه الصحف في الجدول رقم 6 الوارد فيما يلي:

جدول رقم 6 أهم الصحف الالكترونية المحلية

اسم الصحيفة الالكترونية وعنوانها الإلكتروني	مسؤول الجريدة	اللغة والوضع القانوني	منطقة الجريدة
http://www.djelfa.info الجلفة أنفو	خالدي بلقاسم سعيد	العربية والفرنسية	الجلفة
http://www.toutizi.com/ كل شيء عن تيزي وزو	بلقاسمي محند السعيد	الفرنسية	تيزي وزو
http://www.cherchellnews.dz/ أخبار شرشال			شرشال
https://lebouzeguenepost.com/ بوزقن بوست	كريم فرقاني		منطقة بوزقن بولاية تيزي وزو
https://sawtsetif.com/ صوت سطيف			سطيف
http://www.mostaganem-aujourdhui.com/ مستغانم اليوم			مستغانم
https://www.ouarsenis.com ورسنيس		الفرنسية	تيسمسيلت
http://lavoixdesidibelabbes.info/ صوت سيدي بلعباس		العربية والفرنسية	سيدي بلعباس
http://kabyleuniversel.com/ كابيل يونيفرسال		الفرنسية	منطقة القبائل
http://bel-abbes.info/ أخبار بلعباس		الفرنسية	سيدي بلعباس
http://echosdesidibelabbes.info/ أصداء سيدي بلعباس		الفرنسية	سيدي بلعباس
http://agrobejaia.com/ أغرو بجاية		الفرنسية	بجاية
https://www.boumerdescity.com بومرداس سيتي	إسلام رخيلة	العربية	بومرداس

ويجدر التأكيد في هذا المجال على أن تجربة الصحافة الإلكترونية المحلية، تعرف العديد من المشكلات والتحديات، مشكلات وتحديات كبيرة ومعقدة تحققنا منها من خلال مجموعة من المقابلات مع أهم الفاعلين في هذا الحقل الإعلامي، ويمكن حصر أهم هذه التحديات والمشكلات، فيما يلي:

1 – عدم وجود إطار قانوني ينظم الصحافة الإلكترونية بوجه عام والصحافة الإلكترونية المحلية بوجه خاص، حيث إن التشريع الجزائري لا يتضمن أي نص يعترف بالمشروعية القانونية للصحافة الإلكترونية، ككيان مهني واقتصادي، كما أن القانون لا يتحدث عن الهوية المهنية والقانونية لصحفيي الويب، وهو أمر يطرح مشكلات على عدة أصعدة خاصة وأن الصحافة المحلية الإلكترونية تشغل اليوم ما لا يقل عن مائة صحفي، وهذه المشكلة شدد عليها كل من مدير جريدة الجلفة أنفو ومدير جريدة بومرداس سيتي.[60]

2 – نقص الإشهار الإلكتروني على الصعيد المحلي، وهيمشكلة طرحها كل العاملين في الصحافة الإلكترونية المحلية الذين التقينا بهم، والذين يؤكدون أن ذلك قد يؤدي لإفشال العديد من التجارب وإفلاس بعضها الآخر.

3 – ضعف تدفق الإنترنت في الجزائر بالمقارنة مع المعايير الدولية في هذا المجال، وهذا الضعف يبرز أكثر في المناطق الداخلية والأرياف على خلاف المدن الكبرى.

4 – منافسة شبكات التواصل الاجتماعي للصحافة الإلكترونية المحلية، بعرضها لمادة إعلامية كاملة ومجانية.

5 – عدم وجود أية استراتيجية من قبل السلطات العمومية لدعم الصحافة الإلكترونية المحلية، وتقديم التسهيلات التي تمكنها من المساهمة في بناء منتوج إعلامي رقمي جزائري على شبكة الويب، خاصة وأن ما هو جزائري على الشبكة يبقى ضعيفًا وضحلًا كمًا وكيفًا.

الخلاصة

و في الأخير يمكننا القول إن الصحافة المحلية المكتوبة في الجزائر وبالرغم من الأزمة البنيوية التي تعيشها لا زالت تلعب دورًا مهمًا على الصعيد المحلي، بالرغم من الكثير من النقائص الناجمة عن الطبيعة المغلقة لمنظومة الحكم القائمة على الغموض في

60- مقابلة مع إسلام رخيلة مدير جريدة بومرداس سيتي أجريت يوم 29 ماي 2018و مقابلة مع خالدي بلقاسم سعيد مدير الجريدة الإلكترونية «الجلفة أنفو».

تسيير الشأن العام، كما أن الصحافة المحلية المقروءة اليوم تشهد منافسة كبيرة من قبل شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية المحلية، هذه الأخيرة التي بدأت تبني نفسها في وضع اقتصادي صعب لكن من المؤكد أن الصحافة الإلكترونية المحلية في بدايتها، وبأن تطورها مرتبط بتغيير بنيوي للمنظومة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ومن الممكن أن تكون لهذه الصحافة دور كبير في إحداث هذا التغيير وهذا التحول.

فالصحافة المحلية الورقية تقاوم عدة متغيرات ومشكلات معقدة، في حين أن الصحافة المحلية الإلكترونية تحاول بناء نفسها في محيط لا يساعدها كثيرًا على ذلك، لكن ما هو مؤكد هو أن الإعلام المحلي هو واقع يبقى تطوره مرهونًا بتطور الوضع العام في الجزائر، إذ من المتوقع أن يؤثر الإعلام المحلي في هذا الواقع ويؤثر فيه، فحساسية الموقف والتطور السياسي على الصعيد المحلي، والتحديات الأمنية والجيوسياسية للمناطق الحدودية، كلها عوامل ستؤدي إلى حراك يكون فيه الصحفيون المحليون وبعض العناوين الصحفية المحلية في قلب الحدث بتداعياته السياسية و الإعلامية على الصعيد المحلي.

كما أن التحولات البنيوية الحتمية التي ستعرفها الجزائر على نطاق المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العشرية القادمة وذلك على الصعيدين المركزي و المحلي، ستفرز تغييرًا أو تحولًا في المنظومة الإدارية والسياسية، إذ من المتوقع أن تتراجع الطبيعة المركزية المغلقة لمنظومة الحكم، لصالح توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة المحلية، بسبب اتساع المشكلات التي تحمل طابعًا محليًا، حيث سيؤدي ذلك حتمًا لأن يلعب الإعلام المحلي دورًا كبيرًا في بناء رأي عام محلي يكون في طليعة التحولات البنيوية التي ستعرفها الجزائر.

تعقيب: واقع وآفاق الصحافة المحلية فى البلدان المغاربية
المغرب والجزائر وتونس

عبد الحق ساعف

يعتبر الإعلام في البلدان المتقدمة إحدى المؤسسات الرئيسة الضرورية لتوازن السلطات الدستورية الثلاث المعروفة، التي هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل تعتبر رابع هذه السلطات. وتشكل الصحافة الورقية، ومنذ زمن غير بعيد الصحافة الإلكترونية كذلك، إحدى مكونات هذه السلطة. وهي تحظى باهتمام كبير لا من طرف الدولة فحسب، ولكن أيضًا من طرف جمهور المواطنين اعتبارًا لدورها كمؤسسة وسيطة بين السلطة والمواطنين ولدورها في تشكيل الرأي العام وإشراك المواطنين في ممارسة الديمقراطية ومراقبة تدبير الشأن العام بالإضافة إلى مساهمتها في تثقيف المواطنين والرفع من مستوى الوعي لديهم، ودورها أيضًا في إشراك المواطنين في المشروع التنموي للبلاد.

وإذا كان هذا الوصف ينطبق على الصحافة الوطنية (القومية) المركزية، فإنه ينطبق كذلك على الصحافة الجهوية أو المحلية. فهذه الأخيرة تستمد أهميتها من كونها تشكل إحدى ركائز إعلام القرب، أو الإعلام الجواري، الذي يهتم بتشكيل الرأي العام المحلي والقضايا المحلية التي تهم العيش اليومي للساكنة المحلية، وتساهم في بناء وتقوية الديمقراطية التشاركية المحلية، وممارسة الرقابة على تدبير الشأن العام المحلي، وإشراك المواطنين في بلورة وإنجاز المشروعات التنموية المحلية. وقد عرفت هذه الصحافة ولا تزال، رغم الأزمة التي تعرفها الصحافة الورقية وحتى الإلكترونية عالميًا، ازدهارًا كبيرًا وحظيت بانتشار واسع، ولعبت أدوارًا مهمة مكنتها من المساهمة في النهضة التي عرفتها هذه الدول المتقدمة.

أما في البلدان العربية بصفة عامة، وفي البلدان المغاربية على الخصوص، فإنه بغض النظر عن بعض الحالات الاستثنائية، فإن الصحافة الجهوية أو المحلية لم تعرف نفس النجاح، ولم تحظى بنفس الانتشار، ولم يكن لها نفس التأثير على بناء الديمقراطية وعلى المشروعات التنموية المحلية كمثيلاتها في الدول المتقدمة. ويرجع ذلك لأسباب مختلفة ومتنوعة، وهذا ما يطرح السؤال عن سبب أو أسباب ضعف هذا النوع من الصحافة في هذه البلدان المغاربية، كما في بلدان الوطن العربي الأخرى.

ولعل المقالات الثلاثة حول الصحافة المحلية في بلدان المغرب الكبير، موضوع

هذا التعقيب، تشكل إضافة ثمينة وجب التنويه بها كمحاولات لتشخيص واقعها واستشراف آفاقها، فهذه الدراسات تأتي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المنطقة العربية التي تعرف ترددًا متكررًا بين تيارين متناقضين ينزع الأول إلى الانتقال إلى الديمقراطية، والثاني إلى الإبقاء على هيمنة السلطوية والتحكم في آليات تسيير الشأن العام بما فيها الآلية الإعلامية. وتكمن إضافتها في كونها جاءت لتملأ الفراغ الذي مازال يطبع البحث العلمي في مجال الإعلام والاتصال في هذه المنطقة من الوطن العربي ولتضيء بعض الجوانب فيه من أجل تحديد نقط ضعف هذا النوع من الصحافة والوقوف على أسبابه وعلى العوائق التي تحول دون قيامها بالأدوار التي من المفترض أن تقوم بها من أجل تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في المجالات الترابية المحلية كما تقوم بها مثيلاتها في البلدان المتقدمة.

فالبحث العلمي في مجالات الإعلام والاتصال مازال في البلدان المغاربية يشكو من نقص كبير رغم وجود العديد من المؤسسات المتخصصة التي قلما تتطرق لهذا النوع من الموضوعات. وتشكل هذه الدراسات الثلاث إضافات ثمينة كونها حاولت تسليط المزيد من الضوء على واقع الصحافة المحلية في البلدان المغاربية الثلاثة، وعلى طرق اشتغالها وعلى تشخيص النقص الذي يعتري قدراتها وينعكس على شكل ومضمون منتوجها وعلى انتظامية صدورها وحتى على وجودها. وتكمن فائدة هاته المقالات في كونها كذلك مساهمات في بلورة بعض شروط تجاوز التحديات التي تواجهها وذلك في أفق التأسيس لفعل إعلامي جهوي قادر على المساهمة بنجاعة في مشروع الانتقال إلى الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لشعوب هذه المنطقة من البلاد العربية.

ومن الممكن أن نستنتج من هذه الدراسات الثلاث بشكل عام، رغم خصوصيات كل بلد من البلدان المغاربية الثلاثة (المغرب، والجزائر وتونس) الناتجة عن اختلاف السياقات، أن الصحافة المحلية فيها عمومًا تتسم بالهشاشة وبضعف الأداء وبمحدودية الانتشار والتأثير على الرأي العام المحلي، وبنقص النجاعة في القيام بالأدوار المفروض أن تنجزها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على المستوى المحلي كما تفعل مثيلاتها في الدول المتقدمة.

من خلال قراءة متمعنة في الدراسات الثلاث حول الصحافة المحلية في كل من المغرب والجزائر وتونس، التي حاولت رصد واقع هذه الصحافة وطبيعة التحديات التي تواجهها، يمكن ملاحظة تشابه في نتائج تشخيص رغم اختلاف التطور وخصوصيات السياقات (I) وضرورة بلورة وتفعيل نفس الشروط للنهوض بهذا النوع من الصحافة وجعلها تساهم في نهضة هذه البلدان (II).

I- تشابه أسباب ضعف وهشاشة الصحافة المحلية في البلدان المغاربية:

تخلص المقالات الثلاثة حول واقع الصحافة المحلية في بلدان المغرب العربي الثلاثة، المغرب، الجزائر وتونس، إلى نفس الاستنتاجات التي تؤدي إليها نفس الأسباب رغم اختلاف السياقات والتطورات التي عرفها كل بلد من هذه البلدان. وبالفعل فرغم وحدة اللغة والدين، ورغم خضوع هذه البلدان لنفس الاستعمار (الفرنسي) فإن تطورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي طبعه الاختلاف بحكم الظروف والملابسات التي صاحبت حصولها على الاستقلال وتدبيرها لمرحلة ما بعد الاستقلال.

ذلك أنه في إطار القطبية الثنائية التي طبعت النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية اختلفت هذه البلدان في طبيعة النظام السياسي والاقتصادي التي قررت اعتماده. وهكذا فبينما عرف المغرب التعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية، فضلت الجزائر وتونس نظام حكم الحزب الواحد والاقتصاد المسير. إلا أنه رغم هذا الاختلاف في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية المعتمدة، فإن ما طبع هذه البلدان المغاربية بشكل عام هو الضيق الكبير لهامش الديمقراطية فيها ومحدودية مجال الحريات الفردية والجماعية ومركزية الدولة في النشاط الاقتصادي والإداري والاجتماعي والثقافي. ويمكن تفسير هذا الوضع بالتخوف بعد الاستقلال من تفتت الدولة والحاجة إلى التحكم في المؤسسات في ظل الصراعات حول السلطة بين القوى التي استلمت الحكم من الاستعمار والأطراف المعارضة لها. فالهاجس عند الحكومات بعد الاستقلال كان ولازال هو إبقاء مختلف مؤسسات الدولة تحت سيطرة الدولة المركزية. ومن الطبيعي

أن يكون الإعلام من بين المؤسسات الاستراتيجية التي حرصت الحكومات المتعاقبة في البلدان المغاربية إلى يومنا هذا على إبقاءها تحت سيطرتها.

فقد وعت هذه الحكومات منذ البداية، وقبلها السلطات الاستعمارية، بأهمية الإعلام ومؤسساته للتحكم في دواليب الدولة وفي التأثير على الرأي العام، وهذا ما يفسر هيمنة الإعلام المركزي (الوطني/ القومي) والمكانة الهامشية التي كان ومازال يحتلها الإعلام الجهوي/ المحلي بصفة عامة والصحافة الورقية والإلكترونية بصفة خاصة في المشهد الإعلامي المغاربي.

لقد عرفت الصحف المحلية في البلدان المغاربية الثلاثة نشأة متشابهة. ذلك أنها نشأت مع دخول الاستعمار إليها من أجل تلبية حاجاته ولتحقيق مصالحه وأهدافه. ولم تكن عند نشأتها في مجملها قومية (مركزية) بل كانت محلية/ جهوية صدرت في بعض المدن التي عرفت تكتلات مهمة للمستعمرين. وقد شكلت سببًا لردة فعل الوطنيين في مدن مختلفة تجسدت في إصدار صحف محلية مناهضة للاستعمار وناشرة للفكر المقاوم ومحرضة بشكل مباشر أو غير مباشر ضد هذا الاستعمار.

إلا أنه مع بداية استقلال البلدان الثلاثة تغير وضع الصحف المحلية بحيث لم تبق في الصدارة ولم تستمر كمصدر رئيس للأخبار والتثقيف بسبب ظهور صحافة قومية/ وطنية معبرة عن مواقف وسياسات الدولة أو عن مواقف وآراء الأحزاب السياسية أو الأوساط الاقتصادية. ظهور الإعلام القومي/ المركزي تلبية لضرورات سياسية واقتصادية لمرحلة ما بعد الاستقلال أدى إلى تهميش الصحافة الجهوية وإلى تدني قيمتها كوسيلة إعلامية لدى الجمهور على الأقل تلك التي استمرت في الصدور. وعلى كل حال فواقعها الحالي منذ الاستقلال، والذي تم تشخيصه في الأوراق الثلاث، يعكس بوضوح وضعيتها الهشة وعجزها عن القيام بأدوارها الطبيعية المفروضة باستقلالية وحرية كما هو حال الصحافة المحلية في البلدان المتقدمة. ويرجع المشخصون حال الصحافة المحلية في البلدان الثلاثة إلى أسباب رئيسة تتشابه إلى حد كبير ترمي هذه الورقة إلى التركيز على بعض منها لم يتم التركيز عليها والتي قد يكون من الأفيد أن تحظى بتفصيل وتحليل أوسع حتى يتبين للمعنيين بشأن الصحافة

المحلية في البلدان المغاربية بوضوح لا يدع مجالًا للشك، طبيعة العوائق التي تقف أمام تطور وانتشار الصحافة المحلية في البلدان المغاربية وتحول دون إسهامها الناجع في الانتقال الديمقراطي وفي بلورة وإنجاز المشروع التنموي المنشود.

وإذا أردنا أن نحدد بدقة هذه الأسباب فيمكن أن نصنفها حسب طبيعتها إلى أسباب سياسية (1) وأخرى اقتصادية (2)، وأخرى اجتماعية (3) ثم أسباب ثقافية (4) وأخرى مهنية (5).

1) **الأسباب السياسية:**

- **غياب الديمقراطية وضيق هامش حرية التعبير والإعلام**

رغم اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان المغاربية الثلاثة، فإن ما يطبع الحياة السياسية فيها إلى فترة زمنية قريبة هو ضيق هامش الديمقراطية ومحدودية مجال الحريات الفردية والجماعية. قد يتسع هامش الديمقراطية في أحد هذه البلدان في مرحلة معينة من حياته السياسية. إلا أنه بصفة عامة يمكن ملاحظة غياب الهامش الكافي من الديمقراطية الذي يضمن حرية التعبير اللازمة لممارسة إعلامية محترمة. وطبيعي أن تتأثر الصحافة المحلية كالصحافة المركزية/ الوطنية (القومية) بضيق هامش الديمقراطية وحريات التعبير والإعلام. ولعل الترتيب الذي تحتله البلدان المغاربية في التقارير الوطنية والدولية، رغم ما يمكن أن توجه إليها من مؤاخذات، يؤكد الوضع غير المثالي للديمقراطية وحرية الإعلام في كل من البلدان المعنية.

- **مركزية الدولة وغياب سياسة جهوية لامركزية وغير ممركزة**

يمكن تفسير ضعف الصحافة المحلية في البلدان المغاربية بمركزية الدولة وغياب سياسة جهوية تعتمد اللامركزية واللاتمركز التي سادت إلى حدود اليوم.

ويبرر هذه السياسة في نظر الباحثين في علم السياسة والعلوم الإدارية، حاجة السلطات المركزية في البلدان المغاربية غداة الاستقلال إلى ضمان وحدة البلدان والتخوف من تعميق خصوصيات الجهات التي قد تقودها إلى التفتت والتمزق، وهذه المركزية المفرطة الموروثة عن النظام الاستعماري الفرنسي تجعل مؤسسات الدولة في الجهات غير مؤهلة

قانونيًا وماليًا للانفتاح على الإعلام المحلي وغير قادرة على تخصيص الدعم المناسب لمؤسساته المختلفة حتى ولو مقابل خدمات قد تستفيد منها. وينطبق هذا الأمر على المجالس المنتخبة جهويًا أو محليًا وحتى على الفعاليات الاقتصادية التي تنشط جهويًا أو محليًا كما جاء في الورقة حول الصحافة المحلية التونسية.

2) **الأسباب الاقتصادية:**

ما يطبع الصحافة الورقية والإلكترونية في البلدان المغاربية بشكل عام هو هشاشتها الاقتصادية التي تؤدي بها في غالب الأحيان إلى التوقف أو الإفلاس. فأغلب الصحف المحلية في البلدان الثلاثة تنشأ في غالب الأحيان من طرف أفراد باستثمار ضئيل ودون دراسة جدوى، ودون بنيات تحتية قوية ملائمة (مقرات مضمون إيجارها، تجهيزات كافية تسهل العمل الصحفي..). وليس بغريب أن يجعلها هذا الضعف الاقتصادي تسقط في أيدي أطراف سياسية أو اقتصادية تستخدمها لأغراض أنانية ضيقة بعيدة عن مصالح الجماعة المحلية التي تنشط في مجالاتها الترابية وليس بغريب كذلك أن يسقط العديد من أصحاب هذه الصحف في الارتزاق الذي يؤدي إلى ممارسة للمهنة الإعلامية مخالفة للأعراف والتقاليد والأخلاقيات الراقية المعترف بها عالميًا.

- **ضعف الدعم العمومي:**

وإزاء هذه الهشاشة الاقتصادية للصحافة المحلية، يستنتج من البحوث الثلاثة، غياب إرادة دعم اقتصادي حقيقي لفائدة الصحف المحلية في السياسات العمومية الإعلامية في البلدان المغاربية. وحتى حين يقدم هذا الدعم فإنه لا يرقى إلى المستوى الذي يضمن لهذه الصحف الانتظامية في الصدور واستقطاب أطر الكفاءة المتخصصة وبالتالي تجويد محتوياتها مما يسهم في انتشارها وتوسع قاعدة قرائها . وهذا ما يفسر توقف وإفلاس وبالتالي اختفاء العديد من المقاولات والعناوين الإعلامية الجهوية أو المحلية. وبالطبع فإن هذا الاختفاء يضر بعملية الانتقال الديمقراطي وبالعملية التنموية برمتها حيث يحرم المواطنين في المجالات الترابية المحلية من إحدى الوسائط الهامة للمشاركة والمساهمة في هاته العمليات.

■ **ضعف مداخيل الإشهار**

تبقى استفادة الصحف المحلية في الدول المغاربية من مداخيل الإشهار جد ضعيفة مقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة. ويرجع هذا إلى غياب الانفتاح الذي يطبع العلاقة بين هذه الصحف وبين الفاعلين المؤسستين العموميين أو الخواص، إضافة إلى هؤلاء الفاعلين المحليين وتفضيلهم إشهار مؤسساتهم وخدماتهم أو منتوجاتهم على صفحات مؤسسات إعلامية مركزية/ وظنية (قومية) تصدر غالبًا باللغة الفرنسية.

■ **ضعف القدرة الشرائية للمواطن المغاربي:**

يمكن تفسير قلة جمهور قراء الصحف المحلية في البلدان المغاربية الثلاثة، بالعامل الاقتصادي الذي يتجلي في ضعف القدرة الشرائية للمواطن. ولعل هذا راجع إلى حجم نسبة الفقر في هذه البلدان الذي مازال مهمًا رغم ما بذل من مجهودات للقضاء عليه والذي يسببه غياب عدالة اجتماعية تقوم على توزيع عادل للثروات. وهكذا فإذا كانت نسبة الفقر المطلق لا تتجاوز 1 في المائة، ونسبة الفقر النسبي تصل إلى حدود 6.6 في المائة في المغرب في سنة 2018، فإنها في الجزائر تصل إلى 10 في المائة سنة2011، إلى 2.15 في المائة سنة 2015 في تونس.

وبالتأكيد أن استشراء البطالة، في البلدان المغاربية خاصة في أوساط الشباب المتعلم والحاصل على شهادات جامعية، من شأنه أن يحرم الصحف بصفة عامة، والمحلية منها بصفة خاصة، من نسبة مهمة من القراء المحتملين، الذين في إمكانهم أن يساهموا في انتشارها ومقروئيتها والرفع من مداخيلها وضمان استمراريتها.

3) **الأسباب الاجتماعية للعاملين في المؤسسات الإعلامية المحلية**

تعود هشاشة الصحف المحلية المغاربية إلى كون العاملين بها من صحفيين وإداريين وأعوان على قلتهم لا يتمتعون بوضعيات اجتماعية تضمن لهم العيش الكريم وممارسة مهنهم في ظروف جيدة بمهنية وفي إطار الأخلاقيات النبيلة التي تقتضيها هذه المهنة. فالأجور في إطار الصحف المحلية في البلدان المغاربية الثلاثة إضافة إلى أنها غير قارة في أغلب الحالات، تبقى على العموم متدنية لا تغنيهم عن البحث عن مداخيل أخرى

قد تؤثر على طبيعة الممارسة الصحفية. إضافة إلى ذلك يفتقر الإعلاميون المحليون في غالب الأحيان إلى الحماية الاجتماعية التي من شأنها طمأنتهم على أحوالهم في الحالات التي قد يقعون ضحايا لبعض المخاطر خلال مسارهم المهني. ولا شك أن هذه الأوضاع تؤثر على جودة الصحافة المحلية وعلى سمعة ومصداقية العمل الصحفي في المجالات الترابية المحلية لدى مختلف الفاعلين المحليين سواء تعلق الأمر بصانعي القرار أو بالفاعلين الاقتصاديين أو بجمهور القراء المحليون.

4) الأسباب الثقافية

- **محدودية المقروئية في البلدان المغاربية:**

تشكل محدودية المقروئية إحدى المسببات المهمة لضعف انتشار الصحافة المحلية في البلدان المغاربية. وهناك دراسات كثيرة أكدت على الضعف الشديد لنسبة الناس في البلدان المغاربية الذين يقرؤون الصحف وخاصة الصحف المحلية. وطبيعي أن يشكل عدم وسع قاعدة القراء المحليين عائقًا لاستمرارها والزيادة من مداخيلها التي يمكن أن تغطي بها بعض تكلفتها. ويرجع سبب محدودية قراءة الصحف في البلدان المغاربية إلى عدة عوامل منها انتشار الأمية في البلدان الثلاثة واختلالات منظومة التعليم.

الانتشار الواسع للأمية:

مازالت بلدان المغرب الكبير تشكو من الانتشار الواسع للأمية في مجتمعاتها. فالإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية لهذه البلدان تشير إلى الارتفاع المهول لنسب الأمية رغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال. فبينما تشكل النسبة العامة للأمية في المغرب ٪32 (أي 3 أشخاص على 10 سنة 2014) (7.47 ٪ في الوسط القروي، وعند المرأة إلى حدود 9.41 ٪ مقابل ٪22 بالنسبة للذكور). فإنها في الجزائر تناهز 10 في المائة في حين تصل في تونس في السنوات الأخيرة إلى 1.19 في المائة.

ضعف التمدرس وجودة التعليم:

يشكل عدم تعميم تمدرس الأطفال، والهدر المدرسي الهام خصوصًا في المستويات الأولى من الأنظمة التعليمية المعتمدة في البلدان المغاربية الثلاثة، وتردي جودة

التعليم الذي تنبه إليه باستمرار التقارير الوطنية والدولية، أحد أهم أسباب محدودية القراءة بشكل عام والصحف المحلية بشكل خاص. فتقرير البنك الدولي حول «التعلم لتحقيق الدور المنتظر من التعليم» الأخير مثلًا، يشير إلى أن أعداد هائلة من التلاميذ يصلون إلى البلوغ دون اكتساب المهارات الأساسية ومنها القراءة. وبالطبع فهذا الأمر يؤثر بشكل مباشر وهام على مقروئية الصحف عامة والصحف المحلية خاصة بحكم أن النسب العالية لعدم التمدرس والهدر وعدم تأهيل التلاميذ للقراءة والكتابة توجد بالجهات وبالأخص في الوسط القروي وتمس بالكثرة الفتيات.

5) الأسباب المهنية

- **غياب المهنة وضعف جودة الصحف المحلية:**

بصفة عامة تقدم الصحف المحلية في الدول المغاربية منتوجًا إعلاميًا جد متواضع إذا قارناه مع ما تقدمه مثيلاتها في البلدان المتقدمة كالصحف الفرنسية مثلًا.

ويتجسد هذا الضعف ليس فقط في الكم الذي يتجسد في قلة عدد الصفحات، وفي ضآلة المحتوى حيث إن مضامين هذه الصحف تبقى ضعيفة وقليلة بالنظر لما تحفل به المجالات الترابية المحلية من مؤهلات يجب التعريف بها، ومن مشكلات يفترض طرحها للنقاش العمومي المحلي، ولكن تجسد أيضًا في الكيف. ذلك أنه نادرًا ما تعالج الصحف المحلية المغاربية القضايا الهامة التي تعني الساكنة المحلية كقضايا الشباب، وقضايا البيئة، والأوراش التنموية التي تهم المجال الترابي المحلي أو عدم وجودها. وكذلك الممارسات المتبعة في تدبير الشأن العام من طرف السلطات العمومية أو من طرف الهيئات المحلية المنتخبة، أو أنشطة الفاعلين الاقتصاديين.. إلخ. بل على العكس غالبًا ما يستغل صفحات الصحف المحلية لممارسة سلوكيات تتنافى وأخلاقيات المهنة الإعلامية حيث يتم التشهير بالأفراد أو الهيئات أو نشر الأخبار التي لم يتم التحقق من صحتها أو نشر الشائعات لأغراض تكون بعيدة عما يفترض أن تهدف إليه الصحافة المحلية بحكم قربها من الساكنة المحلية.

ويعود ضعف جودة المنتوج الإعلامي المحلي كذلك لضعف مهنية الصحفيين والتِقنيين العاملين بالصحف المحلية الناتجة عن ضعف تكوينهم. ففي غالب الأحيان يتعلق الأمر بأشخاص لم يتخرجوا من مؤسسات التكوين في الإعلام والاتصال ولا يتقنون بالشكل المطلوب العمل الإعلامي ولا يمارسونه حسب القواعد والأخلاقيات المتعارف عليها.

الأسباب التكنولوجية:

يتفق المشخصون لواقع الصحافة المحلية في البلدان المغاربية على أن الثورة الرقمية بما أنتجته من وسائل إلكترونية للإعلام والاتصال جعلت الصحافة الورقية سواء القومية/ الوطنية أو المحلية، تعاني من المنافسة القوية للصحافة الإلكترونية ولشبكات التواصل الاجتماعي وللمدونات التي ينشئها الأشخاص فيما يسمى بالعالم الأزرق. فالمعطيات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرسمية للبلدان المغاربية تؤشر على الانتشار المضطرد في البلدان المغاربية الثلاثة للوسائل الحديثة للإعلام والاتصال وإلى النسب الكبيرة من المواطنين الذين يجعلوا منها مصادرهم الأولى وربما الوحيدة للأخبار وللتواصل أيضًا. ورغم كثرتها، فإن القليل منها هي التي تتصف بالمواصفات المهنية وتتوفر على الحد الأدنى من الإمكانات التي تسمح لها بممارسة المهنة الإعلامية باحترافية ونبل. وبالرغم من أن إحداثها لا يتطلب استثمارات مهمة إلا أن العديد منها يعيش نفس الأزمة ويتخبط في نفس المشكلات التي تعيشها الصحف المحلية الورقية. ويرجع هذا بالأساس إلى غياب نموذج اقتصادي ناجع للمقاولة الإعلامية التي أنشأتها.

2 – شروط النهوض بالصحافة المحلية في البلدان المغاربية:

إن النهوض بالصحافة المحلية في بلدان المغرب العربي في هذه المرحلة الهامة التي تلت التطورات الناجمة عن ثورات الربيع العربي أضحى ضرورة حتمية وجب العمل على تحقيقها. ذلك أن التحولات الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها ولا تزال تتمخض فيها، تفرض على الحكومات المغاربية وضع قطيعة مع

مركزية الدولة وانتهاج سياسات تتخلى فيها عن اختصاصات كانت إلى حدود اليوم تحتكرها، لفائدة الجهات والمجالات الترابية المحلية. ومن الطبيعي أن هذه الأخيرة تحتاج للنجاح في مهامها إلى إعلام محلي قوي وفعال يساهم في التأسيس لديمقراطية تشاركية على المستوى المحلي وفي التنمية المحلية.

1) **الشرط السياسي:**

حد أدنى من هامش الديمقراطية وحرية التعبير

لا يمكن للصحافة المحلية في المغرب والجزائر وتونس أن تزدهر وتساهم في البناء الديمقراطي والتنموي للمجال الترابي المحلي الذي تنشط فيه، إلا في إطار مناخ سياسي يتسم بالانفتاح ويقوم على الاختيار الديمقراطي وعلى الإرادة في توسيع مجال الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات وعلى رأسها حرية التعبير وحرية الإعلام. ولا شك أن الدساتير الجديدة المصادق عليها بعد ثورات ما يطلق عليه بـ«الربيع العربي» تشكل خطوة مهمة في اتجاه الانتقال الديمقراطي لتوسيعها لمجال الحريات وتكريسها لمبدأ الديمقراطية التشاركية والجهوية الموسعة التي تنبني على أساس اللامركزية واللاتمركز. وأكيد أنه لا يمكن تفعيل مقتضيات هاته الدساتير دون إشراك منظومة الإعلام في البناء الديمقراطي بما تحتويه من دعائم كالصحافة الورقية والإلكترونية المحلية.

سياسة جهوية مؤسسة على مبدأ اللامركزية واللاتمركز

إن تنظيم الدولة على أساس المركزية والتمركز الإداري يعتبر عائقًا أساسيًا أمام نجاح الإعلام المحلي بشكل عام والصحافة الورقية الإلكترونية بشكل خاص. لذا يتحتم على الحكومات في البلدان المغاربية، بعد عقود من مركزية الدولة وبعد أن تم تثبيت وحدة الدولة الوطنية وقطع أشواط مهمة في تصليب التماسك الاجتماعي، نهج سياسة جديدة تتأسس على اللاتمركز واللاتركيز الإداري، وتمنح ولو تدريجيًا، للجهات وللجماعات المحلية اختصاصات أوسع مما لديها الآن لتدبر شؤونها على أساس قواعد الديمقراطية التشاركية. وفي هذا السياق ستحتاج هذه المجالات

الترابية المحلية حتمًا للإعلام بشكل عام والصحافة المحلية بشكل خاص للقيام بدور الوسيط بين الهيئات المسيرة لهذه المجالات المحلية والساكنة المحلية للأخبار، ولإشراكها في بلورة واتخاذ القرارات المحلية.

إن من بين أسباب نجاح الصحافة المحلية في بلدان مثل فرنسا وإسبانيا وألمانيا ودول أوروبا الشمالية هو الانفتاح الحاصل بين مؤسسات الدولة والهيئات المنتخبة والمؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص والمؤسسات الإعلامية. ذلك أن هذه الدول المتقدمة ديمقراطيًا وعت أنه في ظل العولمة الزاحفة، للجهات أو الجماعات المحلية دور حاسم في التنمية. ولهذا وسعت من اختصاصاتها ومدتها بالإمكانات اللازمة التي تمكنها من خوض غمار المنافسة الدولية في مجال جلب الاستثمارات والسائحين..، وكل ما يمكن أن يعود بالخير عليها. ووعت أن هذه الجهات والجماعات المحلية لن تتمكن من ربح رهان التنافسية الداخلية أو الخارجية إلا عبر الإعلام الوطني (القومي) عمومًا والإعلام المحلي خصوصًا. عبر هذا الأخير تستطيع الجهة أو الجماعة المحلية تسويق نفسها لأنه هو المؤهل لمساعدتها على تحسين صورتها وتذييعها والتعريف بمؤهلاتها المختلفة عبر صفحاتها الورقية أو الإلكترونية.

فاللامركزية تسهل هذه العملية ويمكن للفاعلين المحليين اتخاذ قرار الإشهار أو نشر الإعلانات الخاصة بمؤسساتهم أو بالجهة أو الجماعة المحلية المعنية دون الرجوع إلى المركز وتضييع الوقت والجهود.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه العام في البلدان المتقدمة سائر منذ مدة في نهج توسيع اختصاصات للجهات والجماعات المحلية ومنح الإعلام الجهوي دورًا أساسيًا في ممارسة الديمقراطية وفي العملية التنموية. غير أن بلدان المغرب الكبير ما تزال متأخرة في هذا الموضوع رغم الخطابات الرسمية ورغم إصدار قوانين تقضي بتوسيع اختصاصات الجهة كما هو الحال في المغرب (دستور 2011)، وتونس (دستور 2014) ومجلة الجماعات المحلية (2016) وكما هو الحال أيضًا في الجزائر، حسب الورقة المتعلقة بالجزائر.

2) **الشرط الاقتصادي**

يعد أساسيًا لاستمرار الصحافة المحلية ولانتظامية صدورها ولجودة مضمونها ولمهنيتها ولاحترافيتها وكذلك لاستقلاليتها وحريتها. وحيث إن هذا الجانب هو إحدى نقط الضعف الكبرى للصحافة المحلية التي يتوقف عليها نشاطها ووجودها حتى، فمن واجب الحكومات المغاربية أن تتخذ الإجراءات الضرورية لضمان تقوية الوضعية الاقتصادية لهذه الصحف وذلك بدعم قدراتها المالية والمادية والبشرية.

3) ولكي يفي الدعم المالي بغرضه ويضمن استمرارية صدور الصحف المحلية وجودة مضمونها فإنه يفترض فيه أن يكون مهمًا وأن يكون منتظمًا خلال فترة زمنية معقولة وأن بمنح بشروط.

4) **الشرط المهني والأخلاقي**

من المطلوب في هاته المرحلة المفصلية من تاريخ بلدان المغرب العربي ومن تطور الصحافة المحلية فيها أن تنتهج هذه الأخيرة ممارسة إعلامية بمهنية واحترافية في إطار القواعد والأخلاقيات المتعارف عليها عالميًا. ويتوقف تحقيق هذا الشرط على عدة عوامل من المفروض أن تلتزم بها المؤسسة الصحفية المحلية والصحفيين العاملين بها. من بين هاته الشروط:

- استقطاب أطر صحفية متخصصة حاصلة على تكوين إعلامي في مؤسسات التكوين المتخصصة والتخلي عن الاعتماد على الأطر ذات التكوين الأكاديمي العام كما هو الحال حاليًا. ومن المنطقي أن ينعكس هذا الأمر على جودة المنتوج الصحفي المحلي ليس فقط شكلًا ولكن أيضًا مضمونًا،
- انتهاج ممارسات تعتمد التقصي عن صحة الخبر وعن مصداقية مصادره والابتعاد عن الإشاعات والأخبار الزائفة التي قد تمس بمصداقية الصحيفة.
- التطرق للموضوعات التي تعني العيش اليومي للساكنة المحلية وتحسين فضاءها الحيوي وطرحها للنقاش العمومي المحلي والابتعاد عن موضوعات الإثارة والموضوعات التي تمس الحياة الشخصية للأفراد والتي ليس لها أثر إيجابي على مستوى الوعي الجماعي للساكنة المحلية.

من المفروض لتقوية المهنية والاحترافية والأخلاقية في الممارسة الإعلامية في الصحافة المحلية أن يلعب الضبط الذاتي دورًا أساسيًا في هذا المجال لاسيما وأن هناك اتجاه في البلدان المغاربية لأحداث هيئة مشكَلة من داخل الجسم الصحفي (المجلس الوطني للصحافة في المغرب) للإشراف ولممارسة هذا الضبط الذين شأنه تجنيب الصحفيين الإنحراف عن الممارسات الجيدة للمهنة الإعلامية.

الخلاصة:

إن الإعلام المحلي في بلدان المغرب العربي بصفة عامة، والصحافة الورقية أو الإلكترونية المحلية بصفة خاصة يعيش أزمة بنيوية حقيقية في سياق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ومهني متردي يؤثر سلبًا على وجودها وتطورها ويعيقها في القيام بأدوارها للمساهمة في البناء الديمقراطي وفي إنجاز التنمية الشاملة التي تحتاج إليها هذه البلدان في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخها. وهي تواجه تحديات كبيرة في فترة تدفع فيها العولمة الزاحفة إلى تمركز وسائل الإعلام العالمية والهيمنة على مجال الإعلام والاتصال، وتهميش كل ما هو محلي بما فيه الإعلام المحلي. إن هذا الأخير يبقى ضروريًا للحفاظ على الهوية الثقافية المحلية ولمقاومة التنميط الناتج عن زحف العولمة وهيمنتها. إلا أنه من اللازم الوعي بأن النهوض به عامة والصحافة الورقية والإلكترونية المحلية خاصة، مرتبط بتطور الوضع العام في البلدان المغاربية الثلاثة.

ومن المؤكد أن للإعلام المحلي دورًا في هذا التطور وفي تغيير شروط الانتقال الديمقراطي وشروط بناء مشروع تنموي يمكن هذه البلدان من اللحاق بركب الدول المتقدمة ديمقراطيًا واقتصاديًا وإعلاميًا. فالعلاقة جدلية بين منظومة الإعلام المحلي والوضع العام للبلدان الثلاثة، كل واحد يؤثر في الآخر، إلا أن الواقعية تفرض الاعتراف بأن رهان الصحافة المحلية في رفع التحديات التي تعترضها حاليًا ليس بيسير في غياب قوى مجتمعية محلية واعية بأهميتها وبضرورتها في التغيير ومتجندة لدعمها والدفاع عنها، أيضًا في غياب صحفيين ومقاولين إعلاميين مناضلين متشبعين بالعقيدة الإعلامية يؤمنون بالرسالة النبيلة للصحافة ويتمتعون بمناعة قوية ضد مختلف الإغراءات.

لقد أصبحت علاقة الإعلام بالجهوية بالفضاء المغاربي علاقة حاسمة في سبيل تحقيق التنمية بأوجهها المتعددة، الأمر الذي يتطلب العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنمية الصحافة المحلية على المستويين التشريعي والتنظيمي والمادي والمهني، ومن هذه التدابير:

- توفير بيئة حاضنة لتطوير المشهد الإعلامي بالبلدان المغاربية، مما سيمكن من تنشيط الحياة الديمقراطية في هذا الجزء من الوطن العربي.
- ضمان الحق في الولوج والحصول على المعلومات المحلية.
- توفير التأطير القانوني والمادي للصحافة الجهوية، وتنمية قدراتها المهنية، بالتكوين المستمر، واستكمال التكوين على ضوء التحولات المتسارعة التي يعرفها مجتمع الإعلام والمعرفة، بفضل التكنولوجيات الحديثة.
- التعامل مع الصحافة المحلية، كشريك في إعداد السياسات العمومية الإعلامية الجهوية، وليس خصمًا من لدن الإدارة الترابية والهيئات المحلية المنتخبة.

الصحافة المحلية فى مصر: الواقع والمأمول

أحمد خير الدين

مقدمة:

تفاؤل كبير بتجارب الصحافة المحلية ساد مجتمع المهنة في العالم خلال السنوات الخمس الماضية، واعتُبرت حينها كل محاولة جديدة فرصة يمكن الاستناد إلى دعمها وزيادة أعدادها في خضم الخوف الطاغي من اندثار المهنة وزوال الصناعة، والخروج من المواجهة الورقية الإلكترونية التي لم تزد المشهد إلا ارتباكًا وتراجعًا.

تنافس الصحفيون والباحثون حينها في البحث في اختلافات التجربة الهندية[61] باعتبارها الأنجح، وأسباب تميزها، والدروس التي ينبغي تعلمها من أجل صحافة محلية ناجحة، لكن ذلك التفاؤل لم يدم طويلًا بفعل تغيرات سياسية واقتصادية ومهنية أطلت برأسها على العالم أجمع لتنقل هذا التفاؤل بعنف شديد ليتحول إلى خوف وتشاؤم أكبر.

ففي أبريل الماضي وخلال حديث مع «سي إن إن»، اعتبر رئيس تحرير نيويورك تايمز دين باكت[62] أن الأزمة التي تواجهها الصحافة المحلية الآن هي الأكبر، بل وتتجاوز في خطورتها داخل بلاده المواجهة بين الصحف الأمريكية الكبرى والرئيس دونالد ترامب، مشيرًا إلى تخفيض النفقات وتراجع التوظيف وخلو غرف الأخبار من الأعداد المناسبة من الصحفيين وأثره على المجتمع.

أما في مصر فكان للصحافة المحلية شجون أخرى، فالبلد الذي شهد تجربة مختلفة لشكل مبكر من الصحافة المحلية في مرحلة ما قبل ثورة يوليو عام 1952 تمثلت في الإذاعات الأهلية التي انتشرت بشكل واسع وبلغات مختلفة في ضواحي مدينتي القاهرة والإسكندرية عاش كذلك حركة واسعة بآمال كبيرة أعقبت ثورة يناير وما صاحبها من حراك شامل وإعادة نظر طموحة في كثير من القطاعات شجعت على ظهور تجارب صحفية محيلة حركت كثيرًا من المياه الراكدة.

61- للاطلاع على تجربة الهند: محمد كساب، المصري اليوم ترصد أسباب توزيع 310 مليون نسخة يوميا في الهند https://bit.ly/2R6aflw

62- حوار دين باكت رئيس تحرير نيويورك تايمز مع شبكة «سي إن إن»: https://bit.ly/2PetprT

لم يدم هذا الطموح ولم تبق تلك الآمال، فإضافة إلى هذا الخوف العالمي على مستقبل الصحافة تضاعف تراجع الصحافة المحلية في مصر مع واقع سياسي واقتصادي ومهني أكثر قتامة، أُضيفت إليه عوامل أخرى زادت من التهديدات التي تواجهها الصحافة بشكل عام، والصحافة المحلية بشكل أخص، شملت حزمة قوانين قالت الدولة إنها تهدف بصياغتها وتمريرها عبر البرلمان[63] إلى تنظيم المشهد الإعلامي الذي تراه مسؤولًا عن كثير من الأزمات!

نقابيون وحقوقيون رأوا في تلك التشريعات مع التدخل المالي للاستحواذ غير المسبوق على كثير من التجارب الصحفية سيطرةً إضافيةً على المشهد الإعلامي، إلى جانب أزمات اقتصادية زادت من انصراف القارئ عن شراء وقراءة الصحف، وضاعفت تكلفة انتاجها، وغياب للتنافس على الأداء الصحفي وسيادة الرواية الرسمية في مواجهة طوفان من الشائعات وترك المشاهد والقارئ والمستمع أمام غياب للمعرفة لصالح البروباجندا، فيما يعاني الصحفيون أنفسهم من أزماتهم المالية والمهنية التي جعلت الصورة كابوسية.

ومع تزايد الملاحقات الأمنية وانتشار مبرر «نشر أخبار كاذبة» لحصار الروايات المقابلة لما تقوله الحكومة بات العمل في الصحافة المحلية أو الشعبية سببًا كافيًا للاشتباه والتوقيف، وحفلت صفحات المواقع الإلكترونية بقصص وصور لصحفيين ومدونين وجدوا أنفسهم أمام خطر السجن لأنهم استخدموا الكاميرا أو الكلمة لنقل ما يحيط بهم من أخبار أو قصص صحفية[64].

كما زاد من الأزمات التي تهدد الصحافة المحلية المصرية أكثر من نظيراتها في العالم «تراجع كبير» في مستوى الصحفيين وكليات الصحافة والإعلام، وتحول قطاع

63- للاطلاع على هذا القوانين طالع موقع منشورات قانونية:
قانون الهيئة الوطنية للإعلام: https://bit.ly/2CUY9Zp
قانون الهيئة الوطنية للصحافة: https://bit.ly/2NS74vn
تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: https://bit.ly/2EyPduc

64- حرية الفكر والتعبير، التقرير ربع السنوي الثالث لحالة حرية التعبير في مصر (يوليو-سبتمبر2018): https://bit.ly/2ylpw4k

مراكز التدريب على المهنة إلى شكل من أشكال التجارة وتقديم الخدمات بمقابل مرتفع للغاية لا يتناسب مع دخول الصحفيين الراغبين في تطوير مهاراتهم، ولا قدرات المبتدئين الباحثين عن إعداد لدخول هذا المجال ولا الفرص النادرة المتاحة أمامهم في سوق العمل الصحفي.

- **بين الصحافة والسياسة.. قصة تاريخية:**

قصة الصحافة في مصر تؤكد ذلك الاقتران بينها وبين السياسة[65]، وتكشف رؤية ومفهوم كل صاحب سلطة عن دورها في مقابل استقبال المواطن لها. لم تتغير الأمور كثيرًا منذ دخل نابليون بحملته مصر حاملًا معه مطبعته ضمن ما اصطحبه من أسلحة ومدافع وباحثين ومدونين.

تغير اسم المطبعة التي حملت اسم جيش الشرق في الإسكندرية إلى المطبعة الأهلية حين وصلت الإسكندرية، وكان هدفها الأبرز نقل الدعاية التي يريد نابليون إيصالها للمصريين لتبييض وجه جيشه، وإقناع المواطنين أنه لم يأت غازيًا بل محبًا ومقدرًا للبلد وأهله.

لم يصدر العدد الأول من جريدة «التنبيه» التي يفضح اسمها ما كانت ترمي إليه، ورحلت الحملة ومعها المطبعة تاركة وراءها أثر ما أصدرته من منشورات ومطبوعات باللغتين العربية والفرنسية لم تحقق غرضها في إقناع الناس بغير حقيقتها لكنها خلفت تغييرًا كبيرًا في النظرة إلى الكلمة وفعلها في نفوس الناس وحكام المستقبل أيضًا.

لذا لم يكن غريبًا أن يشهد الصراع بعدها بين محمد علي وأبنائه من جهة والشعب من جهة أخرى استخدام الصحافة والأوراق والكتابة، يبدأ الباشا بإصدار الوقائع المصرية كنموذج لرواية رسمية وينتقل الحكم إلى ابن وحفيد فتظهر مع تغير المشهد السياسي صحف وادي النيل والأهرام وأبو نظارة وغيرها ليصل العدد في عهد إسماعيل إلى ثلاث وعشرين صحيفة.

65- لتفاصيل أوسع عن تاريخ الصحافة المصرية، طالع «تاريخ الصحافة المصرية»، د. عواطف عبد الرحمن، ود. نجوى كامل

ويتطور الأمر بتغير شكل السياسة والعلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة وتظهر رغبة الرقابة ومحاربة الكلمة في عهد الخديوي توفيق، الذي تنوعت في عهده أشكال ملاحقة الصحفيين والكتاب بين التهديد وغلق الصحف ونفي أصحابها، وفي عهد عباس حلمي الثاني تنقسم الصحافة في مصر بين الخديوي والاحتلال.

بظهور عبد الله النديم وتجربته تتضح صورة جديدة للصحافة الناقدة والمتحررة، أقرب إلى ما نراه من صحافة المواطن وكتابات مواقع التواصل الاجتماعي، وتتعزز مكانة الكلمة كعامل فاعل في حياة الناس وتوقهم إلى ما يعبر عنهم، ويصبح الرجل محركًا لمشاعر المصريين الناقمين على الاحتلال، ومشجعًا على ظهور المزيد من التجارب الصحفية.

وحين تتحرك المياه الراكدة في مصر كما لم يحدث من قبل، ويخرج الوفد للتفاوض على الجلاء غير مدرك أنه يترك وراءه بلدًا سيتغير وينتفض، كانت الصحافة تدشن عصرها الذهبي بتجارب أدرك أصحابها أهمية اللحظة وأمل الناس في أن يعرفوا ويشاركوا ولو بإدراك ما يدور من حولهم.

تلك الدوافع والمعطيات كانت كذلك ماثلة في أذهان الضباط الصغار وهم يستقرون على رأس الحكم في مصر بعد يوليو من 1952، ويجعلون من السيطرة التامة على الصحف أولويتهم كما فعلوا مع مبنى الإذاعة الذي سارعوا لحصاره وإعلان بداية عصرهم عبر أثيره، ليدشن عبد الناصر ما سماه «تأميم الصحافة» بمبررات حماية الجمهور من الاستغلال السياسي للمهنة ومحاربة مشروع الدولة الجديدة.

مشهد لا يختلف كثيرًا عما جرى من تواجد كثيف لجنود الجيش حول أسوار مبنى ماسبيرو أثناء انتفاضة يناير، وصورة القائد البارز في المجلس العسكري وهو يدخل حاملًا معه شريط فيديو كانت إذاعته إعلانًا لانتهاء حقبة مبارك ودخول البلاد عصرًا جديدًا، كانت التجارب الصحفية والحرية التي بدأت عقب الثمانية عشر يومًا أبرز ملامحه.

تلك الحرية التي لم تتبلور في مشهد إعلامي واضح المعالم رغم قوته وتأثيره، غاب فيه حوار بين صانعيه لصياغة قوانينه وشكله وانشغل بأولويات أخرى، رغم أنه أفرز جيلًا جديدًا من الصحفيين، وقدم تجارب سعت إلى شكل جدي من الإعلام وجذبت الكثير من الشباب إلى العمل في المهنة، كانت دافعًا آخر لسلطة ما بعد الثلاثين من يونيو لعلاقة جديدة مع الصحافة بدأت محتضنة ومستغلة لدورها وانتهت بتأميم جديد بذات المبررات، حماية الناس من الاستغلال السياسي والروايات المغرضة.

- **حقبة جديدة وهموم قديمة:**

هذا الاقتران بين الصحافة والتعامل معها كأداة سياسية أو بوق لنقل الرسائل ينبغي توجيهه وضبطه بحسب رؤية الدولة كان المحرك الرئيسي للتشريعات وعلاقة السلطات بالإعلام والعاملين فيه، وكذلك عند قطاع كبير من رجال أعمال قرروا أن يضعوا أموالهم في تجارب إعلامية بعيدة عن الدولة بهدف أن يقتربوا منها أو تحميهم.

ما تراه أجهزة الدولة الآن فوضى ما بعد يناير كان مناخًا أنتجته الثورة بروح متفائلة خرجت من الثمانية عشر يومًا بمشهد تنظيف شوارع ميدان التحرير في الطريق إلى بداية جديدة، وهو ما كان حاضرًا في أذهان العاملين في الإعلام والراغبين في البحث عن دور في مصر الجديدة كذلك.

كان النفور من إعلام عصر مبارك وطرق معالجة صحفه وتلفزيونه لقضايا المجتمع وصولًا إلى تعاطيه مع مشهد الخروج الكبير إلى الشوارع مطالبين بإسقاط النظام الذي أحكم قبضته على مصر لأكثر من ثلاثين عامًا هو السبب في تلك الشهرة التي حظي بها برنامج وليد لمقدم لم يره أحد من قبل ركز جل مادته على السخرية من ذلك الإعلام.

من الصورة التعبيرية إلى التظاهر مقابل وجبة كنتاكي سار القطاع الأكبر من الإعلام وسيطرت الصورة على المحصلة النهائية لتظلم معها تجارب مستقلة وصحفيين مهنيين حاولوا أن يقدموا ما تمليه عليهم قواعد الصحافة وأولويات المحاسبة وتقديم القارئ على الحكام، لكن ما الذي تغير بعد ذلك؟

قنوات وصحف وليدة وإذاعات إنترنت ومواقع إلكترونية، ووجوه خرجت من الميدان ومواقع التواصل الاجتماعي والمدونات لتضخ دماء جديدة في الصفحات والشاشات. لم تكن الرغبة خالصة لدى ملاك وسائل الإعلام قديمها وحديثها في إتاحة فرص للشباب بقدر ما كانت محاولة لمجاراة الموقف الجديد واستثماره باختلاف الأهداف وراء ذلك.

الملاحظ أن وسائل الإعلام هذه غاب عنها في عصرها الجديد دراسات سوق جادة، وبحث متقن في أولويات القارئ والمشاهد والمستمع وتفضيلاته لما يريد من مواد، وعدم اعتمادها أو اهتمامها بإيجاد وسائل تقييم أكثر احترافية وفائدة لما جرى، وكيف يُمنع تكراره وأخذ الجميع زهو بنسب التوزيع والمشاهدة غير المسبوقة دون تسجيل لدوافع ذلك والمدى الزمني لاستمراره وحقيقة اقترانه بالسيولة السياسية في الفترة الانتقالية.

اقتران ثورة يناير بميدان التحرير ومركزية المشهد في وسط العاصمة وبؤر صغيرة في محافظات الإسكندرية والسويس امتد كذلك إلى المشهد الصحفي، كانت الثمانية عشر يوما مناسبة للمرور على ما جرى خارج القاهرة، وبعدها حين بدأ الشعب يبحث عن أولوياته كانت الصحافة تتعامل مع الأمر كاكتشاف عوالم لم تعرف عنها شيئًا من قبل.

لم يتغير النصيب للمحافظات من اهتمام تلك المؤسسات رغم ما تغير في المشهد، ولم تتعد مساحات الاهتمام أكثر من ملفات موسمية تعد على عجل عن قضايا مثارة أو أزمات ملحة يطلب رؤساء التحرير من مراسليهم المقيمين هناك أو موفديهم لساعات أن يقدموا تقارير كثيرة وسريعة.

فيما مارست بعض الصحف أدوارا تحريضية أو رافضة لمطالب وتظاهرات خرجت في المحافظات في الأشهر التي تلت الثورة عبر أصحابها عن مطالب ظنوا أنها ستحل أو رأوا أن ذلك التوقيت هو الأنسب لرفع أصواتهم لتوضع همومهم في الحسبان وترتيب أولويات الحكم الجديد، إلا أن تلك الصحف رأتها «مطالب فئوية تجتاح مصر».

كانت هذه دوافع أخرى جديدة أضيفت إلى هموم قديمة أدت لظهور أصوات من خارج القاهرة تسعى لبث ما يشغل ساكني «الأقاليم» كما هو الدارج في الصحافة المركزية التي تتعامل مع ما هو أبعد من العاصمة باعتباره في ترتيب متأخر عن قصص وأحداث القاهرة والجيزة والقليوبية.

- **صحافة محلية جديدة.. ميلاد لم يكتمل:**

من بين هذه التجارب موقع بوابة «المندرة»[66]، وهو حسب تعريف مؤسسيه بوابة إعلامية محلية، بدأت عام 2010 ويسعى إلى تقديم صحافة مهنية ومستقلة خارج القاهرة تختص بأخبار صعيد مصر وتحديدًا محافظات: الجيزة – بني سويف – الفيوم – المنيا – أسيوط – سوهاج – الأقصر – قنا – البحر الأحمر – الوادي الجديد.

مؤسسا الموقع هما الصحفية حنان سليمان[67] التي بدأت من صحيفة قومية تقليدية «روز اليوسف» وامتد عملها في الصحافة إلى عشر سنوات، ثم انتقلت إلى الدراسة الأكاديمية والكتابة عن ريادة الأعمال والمشاركة بشكل مستقل مع عدد من الصحف. شاركت حنان في تلك التجربة أحمد توفيق، وهو مبرمج مصري وخبير في نظم المعلومات وتأسيس مواقع الإنترنت وتطويرها، لكنه قرر ترك العمل في الشركات والتفرغ لمشروعات مستقلة.

كما أن «ولاد البلد»[68] مثل نموذجًا آخر لمشروعات الصحافة المحلية الأخرى التي ظهرت بمبادرات دعم ورعاية من جهات مانحة، وبتعريف الموقف لنفسه فإن رعاته هم معهد الصحافة الدولي في النمسا بعد فوزه ضمن أربعة عشر مشروعًا إعلاميا آخر، وبحسب تعريف ولاد البلد لأنفسهم على موقعهم الإلكتروني فهم شركة إعلامية مصرية تستهدف تطوير الصحافة المحلية في مفاهيمها وممارساتها ومهاراتها عبر شبكة من الصحفيين المحليين في نطاق الصعيد.

66- بوابة المندرة: https://bit.ly/2R1RCPm
67- موقع احكي، حوار مع حنان سليمان: حنان سليمان ...تنشئ «مندرة» لأهل الصعيد: https://bit.ly/2CZxpXq
68- موقع ولاد البلد: https://bit.ly/2rusmbS

يقول العاملون في ولاد البلد إنهم يسعون إلى خدمة المجتمعات المحلية والالتزام بأخلاق المهنة وقيمها والتعبير عن أصوات الناس وهمومهم وشغل مكانة الوسيط بينهم والسلطات المعنية، عبر عشر غرف للأخبار وستة إصدارات ورقية وموقع إلكتروني. ورغم عدم الإعلان عن ذلك على الموقع الإكتروني لـ«ولاد البلد» إلا أن الشركة بدأت كمشروع يتلقى دعمًا من جهات مانحة.

أما التجربة الثالثة هي «باشكاتب»[69] الذي تأسس بمبادرة من الصحفي أحمد الهواري سعيًا لإصدار مطبوعات محلية في المناطق المهمشة يحررها نشء من أبناء تلك الأحياء لنقل ما يعانونه من مشكلات ومحاولة البحث عن حلول لها، بعد تدريبهم بشكل أولي على مهارات أساسية للتحرير والتصوير والإخراج الفني.

وباشكاتب مثل «المندرة» و«ولاد البلد» يتلقى دعمًا من جهات مانحة ومؤسسات دولية تهتم بالعمل الأهلي وتقدم المساعدة للمبادرات الإعلامية والاجتماعية، كما يقول الهواري إنه يحاول ضمن ورش التدريب المستمرة للعاملين في تلك المطبوعات أن يساعدهم في الوصول إلى طرق لجلب إعلانات خاصة بمناطقهم.

ورغم وجود تجارب كثيرة غير «المندرة» و«ولاد البلد» و«باشكاتب» إلا أن النماذج الثلاثة تصلح كعينة لدراسة دوافع التأسيس ومرحلة الصعود والتراجع الذي منيت به هذه التجارب خلال السنوات السبع التي تلت ثورة يناير حتى الآن، والأسباب والمظاهر التي صاحبت كل مرحلة منها والفارق بين التراجع الذي أصاب الصحافة المحلية كجزء مما تعانيه الصحافة في العالم كله، وبين ما يخص تجربة الصحافة المحلية المصرية بشكل خاص، وإلى أي مدى نجحت التجارب الجديدة في خلق نمط يفصلها عن غيرها من الصحافة المحلية القديمة، وكيف ساهم الموقف السياسي والأزمات الاقتصادية في زيادة هذا التراجع.؟

آمال كبيرة ونظرة جديدة:

في تقديمه لكتابه «الصحافة الإقليمية.. الماضي.. الحاضر.. المستقبل: دراسة حالة على مصر» رأى الباحث الدكتور رامي عطا صديق، أن ذلك النمط من العمل الذي

69- موقع باشكاتب: http://bashkatibnews.com

تمثله الصحافة الإقليمية والمحلية يعد لونًا متميزًا لا غنى عنه في المجتمعات المتقدمة والنامية، كما أنها حلقة وصل بين المواطنين الذين يعيشون في الأقاليم والمجتمعات المحلية وبعضهم بعضًا، وهي كذلك حلقة وصل بين مواطني الأقاليم والمجتمعات المحلية وبين وطنهم الأم، ثم بينهم وبين العالم الإنساني – البشري والمجتمع الدولي، إذ على الرغم من أهمية الصحف المركزية التي تصدر في العاصمة وتوزع في كل أنحاء الدولة، فإنه يظل لوجود الصحف الإقليمية والمحلية أهميتها وضرورتها، حيث تكون أكثر معرفة بالإقليم وأكثر وعيًا بالمجتمع المحلي الذي تصدر فيه، كما أنها تكون أكثر فهمًا لمواطني الإقليم واحتياجاتهم المجتمعية المتنوعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[70]

لم تغب هذه الحقائق والأفكار عن ذهن القائمين على التجارب الثلاث وهم يصيغون الشكل الذي بدأوا به، اتضح هذا في تعريفهم بأنفسهم، وفي الحديث للصحف التقليدية ولوسائل الإعلام الأجنبية التي اهتمت بالبحث وراء ما جاؤوا ليقدموه وما الذي يفرقهم عن غيرهم؟

1 – من بين ما يجمع هذه التجارب كذلك هي روح شابة تميزت بها لا تعود فقط إلى أعمار مؤسسيها والعاملين فيها، لكن في الشكل الذي اتخذته لنفسها والسرعة التي تتعامل بها مع المواد الصحفية، والمرونة التي تتعامل بها مع ما يحيط بها من تحديات.

2 – منحت هذه العوامل ميزة إضافية لتلك التجارب للتعامل بشكل أسرع وأقرب مع الحوادث الإرهابية التي وقعت في محافظات الدقهلية والمنيا والغربية والإسكندرية، كما قدمت قصصًا إنسانية ومعايشات لضحايا هذه الوقائع وما تركته من أثر في حياة عائلاتهم ومحيطهم.

3 – كما أن التجارب الثلاث سعت إلى بناء شريحة عريضة من صحفيين مبتدئين وطلاب في فروع الإعلام بالجامعات المحلية تعهدتهم بأشكال مختلفة ومتدرجة

70- د. رامي عطا الله الصحافة الإقليمية: الماضي.. الحاضر.. المستقبل
https://bit.ly/2J8YrMy

من التدريب على الكتابة للمواقع الإلكترونية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من فنون الصحافة، كما حرصت على إبراز المتميز من انتاجهم.[71]

4 – قدمت هذه التجربة تناولًا لموضوعات غائبة عن الصحافة التقليدية مثل تخصيص تغطيات خاصة لدوري الأقاليم والبطولات والمنافسات المحلية مثلما حدث في «ستاد ولاد البلد»[72] الذي يقدم متابعة يومية لمباريات كرة القدم في دوري الدرجة الثانية.

5 – سعت هذه التجارب عبر إصداراتها الإلكترونية والمطبوعة إلى التعامل مع قضايا مجتمعاتها مثل الشكاوى الخاصة بالنظافة، وسوء الخدمات الطبية، وحال الطرق ووسائل النقل والمواصلات، الكثافة في المدارس وغياب الإمكانات في الجامعات.

6 – شاركت هذه التجارب بمبادرات منها في حملات توعية بالحفاظ على المناطق الأثرية والعمران، والاكتشاف المبكر للأمراض، ونظافة الشوارع، والحفاظ على مياه الشرب ورعاية معارض للحرف اليدوية والتسوق وغيرها.

7 – فتحت هذه الوسائل نافذة لتعبير أهالي وسكان المحافظات عن شكواهم أو مشكلاتهم كما في «سامعينكم»[73] على ولاد البلد، أو المشاركة بالكتابة والتعبير كما في التدوينات على موقع المندرة، ورعت هذه التجارب مواهب المحافظات في الأدب والشعر والغناء مثل «هات فنك وتعالى» التي قدمتها ولاد البلد أو منح مساحة لنشر رسوم كاريكاتيرية أو مقالات أو قصص أو «ماراثون الصورة» كما في «باشكاتب» أو تشجيع تلك المواهب بنشر أخبارها كما في المندرة.[74]

71- تقوم هذه التجارب على تدريب الطلبة والمهتمين بالعمل في الصحافة في الأقاليم، المصدر: مقابلات شخصية للباحث مع عدد من المتدربين.

72- قسم ستاد ولاد البلد المتخصص في متابعة دوري الدرجة الثانية في مصر:
https://bit.ly/2mSiDIv

73- «سامعينكم» باب متخصص في عرض شكاوى المواطنين:
https://bit.ly/2yrSndU

74- يمكن الاطلاع على جانب من هذه الابداعات والأفكار عبر قسمي: «إبداع» في

8 – تعاملت هذه التجارب مع وسائل التواصل الاجتماعي بإدراك ووعي لقيمتها ودورها كوسيلة تلقٍ وإعادة تقديم للمحتوى الصحفي والوصول إلى قطاع أكبر من الجمهور وإبراز ما تقوم به من عمل مختلف عن غيرها من وسائل الإعلام.

أزمات وواقع جديد:

رغم هذه الآمال الكبيرة والإيجابيات الملحوظة التي حملتها الصحافة المحلية في شكلها الجديد إلا أنها احتوت كذلك على عثراتها وما أعاقها عن اكتمال تجربتها بشكل يجعلها أكثر اختلافًا عما أتت لتواجهه وتغيره، بعض تلك السلبيات نابع من داخلها ومرتبط بشكل اختارته لنفسها، والبعض الآخر الأكبر يعود إلى الظرف الذي ولدت فيه، كجزء من أزمة تعيشها الصحافة ككل، وواقع سياسي يعيشه المجتمع الذي وجدت فيه.

1 – وجدت هذه التجارب نفسها بعد سيولة سياسية وأحداث ساخنة وتوترات كبيرة أمام لحظة جمود وأزمة اقتصادية وملفات شائكة عليها أن تتجنب الاقتراب منها، ما جعلها تقع أسيرة في بعض الأحيان لنمط صحافة محلية عتيق يعالج موضوعات تقليدية عن العادات والتقاليد في محافظات الصعيد أو أبرز الأماكن التي عليك زيارتها، أو طوفان من أخبار الجرائم والحوادث.

2 – الحديث عن الشكاوى والتقصير أو التحقيق والبحث في اتهامات الفساد أو استغلال السلطة بات أمرًا محرمًا رغم كونه السبب الرئيس في الصحافة العالمية لنيل جوائز «بوليتزر» في الصحافة المحلية الأمريكية على سبيل المثال، إلا أن الاقتراب من ذلك في التجارب المصرية يجعل استمرارها في خطر.[75]

3 – خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة شهدت الصحافة المحلية أعنف موجة طالت العاملين فيها بدأت بالتضييق والمنع من ممارسة العمل ووصلت إلى مصادرة

باشكاتب: https://bit.ly/2NQTTek

«هات فنك وتعال» في موقع ولاد البلد: https://bit.ly/2NT5gma

75- مقابلات للباحث مع عدد من العاملين في موقعي باشكاتب وولاد البلد.

معدات التصوير أو التوقيف وتوجيه الاتهامات الجنائية، ففي أكتوبر من عام 2017 ألقت سلطات الأمن في الغردقة القبض على مصطفى السباق وحسن جابر وأمرت النيابة بحسبهما بتهمة إثارة الرأي العام ونشر شائعات كاذبة لشر السخط على الأجهزة التنفيذية.[76]

كان السباق وجابر قد شاركا في التعريف ونشر الأخبار والصور عبر «فيسبوك» و«تويتر» لمظاهر التقصير وتأخر رد الفعل الحكومي في التعامل مع حمى الضنك التي انتشرت حينها في محافظة البحر الأحمر، وأنكرت الدولة وتقاعست عن التعامل معها لمدة طويلة قبل أن تعترف بها أخيرًا ويزور وزير الصحة بعض الحالات المصابة بها.[77]

وفي مارس من العام الجاري ألقى أفراد أمن من قسم العطارين بالإسكندرية القبض على الصحفية مي الصباغ والمصور أحمد مصطفى أثناء إعدادهما تقريرًا مصورًا عن ترام المدينة الأثري، والذي يبلغ عمره أكثر من 150 سنة.[78]

وجهت نيابة شرق الإسكندرية للصحفيين اتهامات بنشر أخبار كاذبة والانتماء لجماعة أسست بخلاف أحكام القانون، وبقيا في الاحتجاز لنحو أسبوعين قبل أن يخرجا بكفالة مالية ألفين جنيه للصحفية وألف جنيه للمصور.[79]

وفي الإسكندرية أيضًا ألقى الأمن القبض على طالبتين جامعيتين أثناء استطلاع آراء المواطنين في بناء سور يحجب البحر في المدينة الساحلية، ووجهت لهما النيابة قائمة تهم طويلة شملت الانضمام لجماعة الإخوان وحيازة مصنف سمعي وبصري بغرض تكدير السلم العام والتحريض ضد الوحدة الوطنية، وتسجيل وتصوير مصنف سمعي وبصري دون ترخيص أو تصريح من وزارة الثقافة.[80]

76- مدى مصر، حبس اثنين من أهالي القصير 15 يومًا بتهمة «نشر إشاعات كاذبة» حول «حُمّى الضنك»: https://bit.ly/2CVUV7P

77- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: https://bit.ly/2yN7P3m

78- المصري اليوم، إخلاء سبيل الصحفية مي الصباغ والمصور أحمد مصطفى بضمان مالي: https://bit.ly/2D0put4

79- حرية الفكر والتعبير، إخلاء سبيل مي الصباغ والمصور أحمد مصطفى: https://bit.ly/2JavtvN

80- حرية الفكر والتعبير، تجديد حبس طالبتين بالإسكندرية بتهمة استطلاع آراء المواطنين حول «السور العازل على البحر»: https://bit.ly/2yrRBxr

4 – تحدث صحفي في واحدة من هذه التجارب للباحث عن أكثر من واقعة تهديد أو محضر في قسم شرطة أو استدعاء للتحقيق بسبب موضوعات عن إهمال في جمع القمامة أو استغلال للسلطة أو إساءة التعامل مع المواطنين، وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التهديد بسحب ترخيص العمل أو إغلاق مقر المطبوعة.

5 – لتجنب الوقوع في هذه المآزق كان على العاملين في هذه المطبوعات أن يقدموا بعض المواد الصحفية التي تعظم من دور المسؤولين المحليين أو تشير إلى مجهوداتهم وأعمالهم في نطاق مناطقهم ما جعلهم في كثير من الأحيان يقتربون من أداء وسائل الإعلام الحكومية التي ترى في الصحافة أداة للتنمية والدعم وتغيب دورها في الرقابة والمسائلة.

تعرضت هذه التجارب لهجمة وتهديدات أخرى متعلقة بما استهدف مؤسسات المجتمع المدني، والصحافة المستقلة منذ مطلع العام 2015 شملت اتهامات لولاد البلد على سبيل المثال بتدريب الطلاب على أنشطة خارجة والمشاركة في مؤامرات عالمية والاستغلال السياسي للمواطنين.

رغم ما جاء في بيان متزن من الشركة المالكة للموقع ردًا على هذه الاتهامات إلا أن حدودًا جديدة بدا أنها ترسم للتعامل مع الصحافة ككل، والصحافة المحلية بشكل خاص. جعل القائمين عليه أقرب للسائرين على حبل رفيع خشية تعريض أنفسهم ومن معهم إلى أخطار كثيرة أولها الإغلاق وأخرها السجن.[81]

6 – السعي نحو استيعاب التطور في وسائل التواصل الاجتماعي ومزاحمتها بشكل كبير للصحافة الاحترافية أمر عجزت عنه المؤسسات الكبرى وواجهت صعوبات جمة في ملاحقة ما يجري جعلها في بعض الأحيان تخرج للعلن تشكو مما يحدث، فهي تدفع رواتب ضخمة لتجد المواد التي تنتجها ملكًا لغيرها.

7 – وقعت الصحافة المحلية في مصر في مأزق أكبر، فالمنافسة مع الصفحات والحسابات التي تقدم محتوى غير احترافي وتنشر صورًا ومقاطع فيديو وأخبارًا

81- بيان من «ولاد البلد»، صحافة وطنية من المحافظات المصرية:
https://bit.ly/2PhLMfO

غير دقيقة جعلتهم أقرب إلى رد فعل يحاول اللحاق أو التدقيق في تلك الأخبار، وهو أمر يستهلك من طاقة العاملين ويصرف اهتمامهم عما هو أولى.

8 – المطبوعات التي أصدرتها هذه التجارب، تحديدًا ما يقوم به ولاد البلد وباشكاتب واجه ذات الأزمة التي تعانيها الصحافة التقليدية حيث الانصراف الكبير عن الإنفاق على شراء الصحف في ظل الأزمة الاقتصادية، مع ارتفاع التكلفة بشكل دوري كلما زادت أسعار الورق الخام، إضافة إلى غياب وسائل توزيع قادرة على الوصول إلى مناطق أوسع وأكثر انتشارًا.

في «باشكاتب» اعتمد القائمون على التجربة على التوزيع بشكل يدوي، يتناسب مع محدودية الطبعات الخاصة بكل منطقة، وتوفير مقابل هذه المهمة، إلا أنه في النهاية يعطي انطباعًا بأنها إصدارات تجريبية وأكثر شبهًا بمطبوعات المدارس والجامعات[82].

حاولت هذه التجارب أن تعوض التراجع في الدعم المالي بسبب القيود التي فرضتها الدولة على الدعم الأهلي ومبادرات المجتمع المدني فحاولت التوسع في الحصول على إعلانات محلية من شركات ورجال أعمال وسلاسل تجارية في مناطقها إلا أن استمرارية هذه الإعلانات كانت مأزقًا جديدًا نظرًا للأزمات الاقتصادية وما صاحب تحرير سعر الصرف من مراجعات لدى المستثمرين والمواطنين على حد سواء ما دفع في النهاية إلى تقليل إنفاقها وميزانياتها لاحتواء الخسائر.

في مقاله «صحافة الأقاليم خارج دائرة الضوء» المنشور على موقع الصوت الحر يبدأ الكاتب الصحفي محمود بسيوني بالحديث عما يعانيه الصحفيون في الأقاليم من إحساس بكونهم أقل قيمة بحصولهم على رواتب ومكافآت أدنى مما يحصله العاملون في الإصدارات القاهرية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى هجرتهم وشد الرحال إلى القاهرة بحثًا عن فرصة أفضل.[83]

82- مقابلة للباحث مع أحمد الهواري مؤسس مشروع باشكاتب

83- موقع الصوت الحر، محمود بسيوني «صحافة الأقاليم خارج دائرة الضوء»:
https://bit.ly/2Pf8PHQ

9 – لم تعد هذه فقط أبرز الأزمات التي تواجهها الصحافة المحلية بعد مرور أكثر من ست سنوات على نشر هذا المقال فقد أضيفت صعوبات جديدة أبرزها غياب وسيلة واضحة لقياس توجهات المواطنين ومدى إقبالهم على أشكال الصحافة المختلفة، وما يحتاجونه من مواد إعلامية.

قرار وزارة القوى العاملة في يوليو من 2017 بإغلاق مكتب شركة أبحاث السوق «إبسوس» في القاهرة لم يكن مفاجئًا، فحملة من الإعلام الحكومي ونواب في البرلمان كانت قد بدأت قبلها بفترة، وشاركت وزارة الداخلية بتحذير للمواطنين من المشاركة في استطلاعات رأي تجريها منظمات أعلام أجنبي.[84]

الاتهامات التي أغلقت الشركة على إثرها كانت «مخالفات تتعلق بالصحة والسلامة» فيما رأت المؤسسات الإعلامية الحكومية أنها كانت تقدم نتائج غير صحيحة عن نسب المشاهدة والتوزيع، وهو أمر يظهر مدى القلق من ظهور التراجع الكبير في إقبال المواطنين على الصحف التي باتت الأجهزة الأمنية المالك الأساسي لها.

10 – بغياب قياس رأي واستطلاعات بات الحصول على بيانات ومعلومات عن الصحافة أشبه بعمل استقصائي وصحفي مستقل، فالصحف تتحفظ على نسب توزيعها، والقنوات تتنافس في وصف نفسها بالأكثر انتشارًا والأعلى مشاهدة، والصحافة المحلية وسط هذا عاجزة عن تقدير حجم تأثيرها وسط هذا كله.

لذا كان من الصعب على الباحث الوصول إلى أرقام رسمية تظهر نسب توزيع الصحف، فكان البديل تقديرًا مبدئيًا من أحد المشرفين على توزيع الصحف اليومية أظهر أن متوسطها اليومي يصل إلى 340 ألف نسخة لما يقرب من 15 مطبوعة يومية تصل المحافظات المصرية المختلفة.

والأرقام بمقارنتها بما شهدته صحيفة كالمصري اليوم وصل متوسط توزيعها في

84- إغلاق شركة إبسوس للخدمات الاستثمارية نهائيا في مصر وإحالتها للنيابة العامة: https://bit.ly/2xPRjCr

الشهور الأولى من عام 2011 إلى مليون نسخة تظهر أزمة كبيرة في إقبال المواطنين على شراء الصحف في بلد يبلغ تعداد سكانه الآن نحو 100 مليون نسمة.

وتلك أزمة تعانيها الصحافة المحلية بإصداراتها ومطبوعاتها إذا ما أضيف إليها عامل حيوي آخر وهو وصول نسبة الأمية إلى ٪25.5 من إجمالي السكان في إحصاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن عام 2017، وهو إحصاء سجلت فيه محافظات الوجه القبلي أعلى نسبة أمية.

11 – صعوبة أخرى تواجهها الصحافة المحلية باعتمادها على من يتخرجون من أقسام الصحافة في كليات وجامعات خارج العاصمة، وهي على ما فيها من رغبة وجهد في تقديم كل جديد إلا أنها تعاني من ضعف الإمكانات، وتواضع المستوى وهو ما يدفع الطلاب في النهاية إلى الخروج إلى جامعات القاهرة.

12 – تمتد هذه الصعوبة لتصل إلى عزوف كامل عن العمل في الصحافة المحلية والهجرة إلى المدينة سعيًا وراء مجال وتجارب أوسع، وهو ما لاحظه الباحث أثناء اللقاءات مع زملاء في وسائل إعلام مقرها القاهرة أو آخرين في الصحافة المحلية، إذ يفكر الكثير من هؤلاء في أن الفرص أكبر في القاهرة والبقاء للمحاولة لتعديل الموقف في محافظاتهم أقرب للمستحيل.

13 – جزء كبير مما يدفع الصحفيين إلى سلوك هذا النهج هو قلة الأفكار وندرة الأحداث أو الاكتفاء بالعودة إلى متابعة أمر جلل إن استحق الأمر، في مقابل مساحة أوسع من العمل والاقتراحات يتيحه لهم التواجد في غرف أخبار وستوديوهات القاهرة التي تميز فيها الكثير من الصحفيين القادمين من خارج القاهرة.

14 – الحديث عن التدريب داخل هذه التجارب وما تقدمه من دعم للصحفيين يشير إلى جانب سلبي آخر يتمثل في المقابل المالي المرتفع للدورات التدريبية المقدمة من مراكز مستقلة إن رغب المبتدئون في اكتساب مهارات تساعدهم في الدخول إلى العمل الإعلامي، أو حاول العاملون تطوير قدراتهم.[85]

85- تتجاوز أسعار ورش التدريب على الكتابة الصحفية في مؤسسة المصري اليوم على سبيل

15 – غياب نموذج تجاري ناجح في المؤسسات الإعلامية الكبرى وتصدر أخبار خسائرها السنوية يجعل من غير المنطقي لوم الصحف المحلية الصغيرة على تكرار هذا الأمر في مساحتها الضيقة إن وضعنا في الاعتبار ما أسلفنا ذكره من أزمات اقتصادية عامة وارتفاع في الأسعار ورغبة في منح العاملين رواتب توازي زيادة احتياجاتهم.

16 – عانت هذه الإصدارات من تواضع في إخراجها الفني، وبساطة شديدة في شكل مواقعها الإلكترونية، فولاد البلد تصدر بموقع يحمل إشارة «بث تجريبي» فيما يفتقر موقع المندرة للجوانب الجمالية ما يجعله أقرب لمدونة غير احترافية، ويبقى تصميم باشكاتب الأنسب لمحتواه المعتمد على نشء وأطفال غير محترفين.

17 – على منصاتها على موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر لم تحقق هذه التجارب حضور يوازي عمرها وحجم ما تنتجه من أخبار أو يتماشى مع سعيها للوصول إلى جمهور أكبر، فولاد البلد يتابعها على تويتر نحو 13 ألف مستخدم، ونحو 50 آخرين على فيسبوك، بينما المندرة يتابعها نحو تسعة آلاف على تويتر، و105 ألف على فيسبوك، ويتابع باشكاتب على تويتر ألف مستخدم على تويتر، و25 ألف على فيسبوك.[86]

18 – رغم محاولاتها في مطبوعاتها أن تقدم نمطًا صحفيًا أقرب إلى القصص العميقة والمتابعة القريبة التي لن يجدها القارئ في غيرها، إلا أن غياب الصور الاحترافية والفيديو الجذاب والبراعة في استخدام مهارات السرد وجذب القارئ جعل الأولوية للمحتوى الإلكتروني رغم أنه في كثير من الأحيان يفتقر للمهنية والدقة.

المثال مبلغ الألفي جنيه مصري.

86- منصات التواصل الاجتماعي:

ولاد البلد: فيس بوك: https://bit.ly/1mCMDiE ،تويتر: https://bit.ly/PhO1MZ

باشكاتب: فيس بوك: https://bit.ly/2EB783y ،تويتر: https://bit.ly/2P9DJl8

المندرة: فيس بوك: https://bit.ly/2S6cnL5 ، تويتر: https://bit.ly/2EN9xZ9

- **ما الذي تحتاجه الصحافة المحلية في مصر؟**

لا يمكن القول إن تغييرًا قد يحدث في بنية الصحافة المصرية ككل في وضعها المتأزم حاليًا دون تغيير في شكل تعاطي السلطة معها ورؤيتها لدورها، وهو أمر يعبر بشكل كبير عن حجم الأزمة التي تعيشها الصحافة المحلية كجزء أكثر تأثرًا من غيره من فروع الصحافة، لكن بعض الخطوات قد تؤهل الجميع إلى القيام بدوره إن حدث ذلك.

أولًا: إدراك الصحفيين أنفسهم لدورهم ومهام مهنتهم والنظر إلى عملهم كأداة محاسبة تمنع بأدائها تدهورًا وفسادًا يطال المجتمع ككل ويطالهم العاملين في الصحافة في نهاية الأمر.

ثانيًا: التعاطي مع التغير الكبير في ذائقة الجمهور الذي أصبح يميز ما يراه وينتظر احترام عقله وإعطاءه الأولوية في سماع شكواه وتحقيق رغبته عن المسؤولين المحليين والسلطات المركزية.

ثالثًا: ملاحقة التطور في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأدوات الصحافة الجديدة بدلًا من الانغماس التام في الصراع غير المنتج والمنافسة التي باتت خارج الزمن بين الصحافة الإلكترونية والمطبوعة.

رابعًا: توقف الصحافة التقليدية عن التعامل مع الأخبار خارج القاهرة باعتبارها مادة إضافية تستدعيها حين تجد مساحة خالية إلى جانب أخبار العاصمة وجولات الوزراء وتصريحات الرؤساء.

خامسًا: الوصول إلى صيغ إعلانية أكثر مرونة وذكاء وملاءمة لنمط الاستهلاك المحلي ولرغبات الجمهور وتطلعات المعلن.

سادسًا: الاستفادة من تجارب غرف الأخبار المدمجة في الفصل بين المحتوى المناسب لجمهور وسائل التواصل الاجتماعي والآخر الباحث عن محتوى قصصي أو مواد مكتوبة أو مصورة أكثر عمقًا وتقديم أشكالًا أكثر جذبًا للجمهور.

الإعلام المحلي في سوريا بين عامي 2011 و2018

بلال سليطين

مقدمة:

على مدى عقود من الزمن اعتمدت الحكومات في بلادنا أسلوب المركزية الشديدة فحصرت كل السلطات بيد العاصمة بما فيها السلطة الرابعة التي تحوّلت إلى لون واحد وخبر واحد ورأي واحد يُقدّم من خلال عدة جرائد تصدر في المركز وتبتعد عن قضايا المحليات باتجاه قضايا السلطة وحشد التأييد لها وتجميل أخطائها وعيوبها حتى بات لون الصحافة في البلاد أسودًا مثل حبرها، لونًا واحدًا منفِّرًا للقرّاء والمواطنين الذين أصبحت علاقتهم مع الجريدة (الوطنية) لا تتعدى استخدامها في مسح الزجاج أوقات التنظيف.

الأمر ينسحب على الجرائد المحلية (ضمن المناطق والمحافظات) التي تصدرها مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر (مؤسسة حكومية) والتي أحدثت تغييرًا وحيدًا عن جرائد المركز في أن محور أخبارها أصبح المحافظ وأمين فرع الحزب والمدراء المحيطين به، بينما جرائد المركز كانت تركز على مسؤولي الحكومة وقيادات حزب البعث الحاكم من الصف الأول.

هذا الواقع جعل الصحافة المحلية شبه غائبة عن البلاد التي تضم 14 محافظة، ويومًا بعد يوم راحت تزداد احتياجات المواطنين لها إلى أن اندلعت الأزمة في البلاد عام 2011 والتي أحدثت تغييرًا في مسار الصحافة المحلية وقدمت دورها على الصحف المركزية.

في هذا الفصل سوف نبحث في الإعلام المحلي السوري (صحف- مواقع) بين عامي 2011 و2018، من عدة جوانب:

- **الانطلاقة الجديدة والظروف**
- **المحتوى والأثر**
- **احتياجات الجمهور**
- **خلاصات ورأي**

تمهيد

الإعلام المحلي هو الإعلام الذي يتوجه لمجموع السكان ضمن منطقة جغرافية محددة (محافظة، مدينة، بلدة، أو حتى منطقة فيها عدة محافظات متجاورة ومتقاربة بالخصائص) ويتخصص بأخبارها وقضاياها، وغالبًا ما يكون أولوية بالمتابعة من قبل السكان المقيمين في منطقة عمله نظرًا لاحتياجهم له.

فعلى سبيل المثال منطقة الساحل السوري هي منطقة جغرافية محددة ومجتمع محدد، وبالتالي فإن الوسيلة التي تعمل في الساحل السوري وتختص بشؤون وقضايا مواطني هذه المنطقة وخدماتهم، وما لهُ علاقة بهذه الجغرافيا على المستوى الوطني، يكون إعلامًا محليًا.

يقول (داميان رادكليف) معرّفًا الصحافة المحلية: يُقصد بالصحافة المحلية عادة تغطية الأحداث والفعاليات في سياق محلي قد لا يكون مهمًا لمحليين آخرين، ويطلق على الفئات المستهدفة في هذا السياق اسم «المجتمعات». [87]

كما أن الصحافة المحلية محدّدة الجمهور بشكل أكبر وأكثر تركيزًا من الصحف الوطنية مثل جريدة «تشرين» أو الثورة، كما أنها تستطيع تحديد احتياجات قرّائها بشكل أكبر وهذا ينعكس إيجابًا على تركيز نوعية المواد التي تقدّمها لهم.

الفرق بين الجرائد المحلية والجرائد الوطنية:

الجرائد الوطنية: تهتم بجميع القرّاء السوريين بمختلف شرائحهم وتعمل على الوصول إليهم، وترتكز أخبارها على السلطات المركزية بشكل أساسي بحكم قربها منها في العاصمة (رئيس الحكومة، الوزراء، المدراء العامين، القيادة القطرية، قضايا العاصمة، السياسة، استقبل ودّع. إلخ)، وتعطي بعض الهامش لنشر الأخبار المحلية لكنه يبقى ضيقًا إذا ما تّمت مقارنة مساحة المحليات في الصحف بعدد المحافظات السورية، كما أنها لا تغوص بعمق المحليات.

87- (داميان رادكليف)، أستاذ الصحافة بجامعة ولاية أوريغون الأميركية من مقاله بعنوان «ثمانية اتجاهات رئيسية في الصحافة المحلية»).

أما الصحف المحلية: تتوجه للقارئ المحلي ضمن قطاع عملها، محافظة، مدينة، منطقة (المنطقة الشرقية، الساحلية، الجنوبية .. إلخ).

وتبحث في القضايا المعيشية واليومية الخاصة بقرّائها ونطاق عملها، وتعطي حيّزًا بسيطًا للأخبار الوطنية التي لها تأثير محلي.

اختصاصها المحلي يجعل الصحف الوطنية أو القومية غير منافسة لها، ويجعل جمهورها محددًا بشكل أكبر واحتياجات قرّائها أكثر وضوحًا وتركيزًا.

أهمية الصحافة المحلية والصحفي المحلي:

خصوصية الصحافة المحلية تأتي من تركيزها على المحليات وهو ما يجعلها أهمَّ مصدرٍ للقرّاء في مناطق عملها، كما أنها كلّما تخصّصت بالمحليات أكثر كلّما تحوّلت إلى مصدرٍ للمعلومات حتى للصحف المركزية الكبرى.

على سبيل المثال الصحافة المحلية هي التي تهتم بمشكلات المواطنين مع الإدارة المحلية (البلديات) أما الصحافة المركزية ليس لديها المساحة للاهتمام بهذا النوع من الأخبار، وبالتالي فإنها لا تتمكن من تلبية احتياجات القارئ المحلي وحاجته لا تلبى إلا بوسائل إعلام محلية.

كما أن الإعلام المحلي يعكس قصص النجاح في المجتمعات التي يعمل فيها، ولديه القدرة على إعطاء العمق للموضوعات التي يعمل بها ويتناولها بكل جوانبها لأن مساحتها تكون أكبر في الوسيلة المحلية.

تقدير الصحفي المحلي:

أهمية الصحفي المحلي تأتي من كونه الأقرب للحدث ضمن قطاع عمله والأكثر حضورًا بين الناس ومعرفة للواقع، ما يجعله يشعر بالتقدير أكثر من قبل السكان المحليين على اعتباره مصدرًا لهم، إلا أنه لا يحظى بالتقدير الذي يبحث عنه على الصعيد الوطني.

يقول (فراس الهكار) وهو صحفي مختص بالمحليات بين عامي 2008 و2014، وكان يعمل في جريدة محلية بمحافظة الرقة: كلما غاص الصحفي أكثر في يوميات المواطنين

وقضاياهم واحتياجاتهم المحلية سيحظى بتقديرهم وهذا ينعكس إيجابًا على الوسيلة الإعلامية التي يعمل لها، ففي فترة عملي بالصحافة المحلية كان الناس يبحثون عن الصحفي المحلي المهتم بقضاياهم ومشكلاتهم وهمومهم فيتعاونون معه ويقدمون له المعلومات التي تخدم عمله، لكي ينقل معاناتهم، ويهتمون في أن يكونوا مصدرًا له، يعاملونه بتقدير واحترام، ويتميز عن باقي زملائه ويصبح له شهرة محلية تمنحه تقديرًا معنويًا كبيرًا، تخيل أن تكون من بين 15 صحفيًا يعملون في منطقة محددة وأنت أشهرهم لأنك ببساطة تنحاز للناس وليس للمسؤول، وتغوص في المحليات واليوميات الخاصة بالناس بينما ينحاز آخرون بشكل مباشر أو غير مباشر للمسؤول والسلطة فيفقدون احترام الناس. مما ينعكس سلبًا على الوسيلة الإعلامية التي يعمل لها.[88]

الصحافة المحلية في سوريا:

ينقسم هذا الجزء إلى محورين قبل عام 2011 وهو العام الذي شهد متغيرًا على مستوى سوريا، وبعد عام 2011.

حيث إن هذا العام (2011) شهد بداية ولادة عشرات الصحف والمواقع الإلكترونية المتخصصة بالمحليات أو المناطق، وذلك بفعل الحراك الذي شهدته سوريا ونتج عنه أحداثًا يومية تحتاج اهتمامًا أكبر وتغطية مباشرة وسريعة لم تكن الصحف الوطنية قادرة على مواكبتها تارةً ولم تكن تهتم بتغطيتها تارةً أخرى، ومن هنا انطلقت مبادرات إعلامية بسيطة ما لبثت أن تحولت إلى وسائل إعلام تحمل اسم المنطقة أو المحافظة التي تختص بها أو ما يرمز لها.

قبل العام 2011:

ارتكزت الصحافة المحلية في سوريا قبل عام 2011 على صحفٍ تكاد تعد على أصابع اليد، تعود ملكيتها للحكومة أو للقطاع العام، كان أشهرها «الفرات، الوحدة، العروبة، الجماهير»، وهي صحف حكومية وتابعة لذات المؤسسات الحكومية التي تدير الصحف المركزية (مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر)، تشبه كثيرًا في خطابها الصحف المركزية، مع اختلاف نسبي في المحتوى، حيث كانت أخبارها وموادها

88- لقاء خاص أجراه معد البحث مع الصحفي فراس الهكار.

تركّز على مسؤولي السلطة المحلية وفي مقدمتهم المحافظ وأمين فرع الحزب الذي تفرد لهما المساحة الأوسع ضمنها، إضافة لنشر الأخبار الوطنية المؤثّرة على الواقع المحلي أو غير المؤثّرة به، حيث كانت تحتل الصفحة الأولى منها في أغلب الأعداد، علمًا أنّ عدد صفحاتها لا يتجاوز 8 صفحات، يذهب منها أيضًا الصفحة الأخيرة وهي منوعات من خارج المحليات، وكذلك صفحة الأبراج والإعلانات.

يُضاف إلى الصحف الحكومية مواقع إلكترونية ناشئة، أرّخت ظروف البلد في محتواها، حيث كانت أقرب إلى وسائل الإعلام الحكومية بسقف طروحاتها المنخفض، وبمتابعتها المركزة لحركة المسؤولين وزياراتهم ضمن العاصمة، مع بعض الاستثناءات البسيطة التي كان السقف فيها مرتفعًا بشكل أكبر.

إلا أن المواقع المحلية الإخبارية آنذاك بقي اهتمامها بالمحليات قاصرًا، حيث راحت تتخصص بالرياضة والموضوعات الاجتماعية والتراثية، وتبتعد عن القضايا التي تغوص في يوميات المواطنين وعلاقتهم بالسلطة المحلية ولا تساهم في عملية التطوير الاجتماعي والانتقال للأفضل، مع بعض الاستثناءات التي كانت تعد على أصابع اليد، وهذه الاستثناءات كان اهتمامها الأكبر منصّبًا على أخبار السلطة المركزية وأخبار الفضائح والجرائم مثل «عكس السير» في حلب و«سيريا نيوز» في دمشق، مع مساحة صغيرة للأخبار المحلية (أخبار المحافظات) وعلاقة الناس بالسلطة والفساد.

وسائل الإعلام المحلية ذات البعد الإخباري قبل عام 2011 لا يوجد إحصائية دقيقة لعددها حتى لدى المراجع الحكومية التي تقول إن سبب عدم إحصائها الدقيق يعود لكونها لم تكن مرخصة لعدم وجود قانون ناظم لوسائل الإعلام الإلكترونية قبل ذلك التاريخ وبالتالي لم تكن مسجلة لديها، حيث كان بعضها ينطلق من المركز، وبعضها من محافظات «اللاذقية، حمص، دير الزور، درعا، حلب.. إلخ» وبعضها ينطلق من مدن محددة ويهتم لها ولشؤونها، وبعضها كان ذو طابع ثقافي أو رياضي محدودة النشر، كما أن الكثير من المواقع أغلقت خلال وقت قصير ولم تسجل حضورًا في مسار الحراك الإعلامي السوري.

بعد عام 2011:

شكّل عام 2011 نقلة نوعية في مسار الإعلام المحلي السوري، فمع اندلاع شرارة الحراك في «درعا» و«حمص» و«اللاذقية» أصبح الإعلام المحلي حاجةً أساسية للناس لمعرفة المعلومة في ظلّ غياب الإعلام المركزي بما فيه التلفزيون والراديو عن تقديم ما يحتاجه القارئ والمتابع من معلومات حول ما يحدث.

في هذه الأثناء بدأ بعض الناشطين والصحفيين بنقل الأخبار عبر صفحاتهم الشخصية على «فيسبوك» قبل أن يؤسّسوا شبكات لنقل الأخبار راحت تنتشر في كل المحافظات السورية التي بدأت الأزمة تنتقل إليها تباعًا، هذه الشبكات ما لبثت أن تحولت إلى مواقع إلكترونية متخصصة بأخبار المحافظة والمناطق، تتابع توترًا أمنيًا هنا وآخر هناك، تبين حالة الطرق العامة وأخبار الحراك، ترصد حديث الشارع حول ما تشهده البلاد ..إلخ.

تقول دراسة أجرتها الباحثة الفرنسية (سوزاييك دوليي) لمنظمة cfi الفرنسية ونشرت عام 2015 إن «عدد وسائل الإعلام التي أسست في سوريا بين عامي 2012 و2014 فاق الـ(250) وسيلة» وهو ما يؤكد حجم التغير الذي طرأ على الإعلام بعد عام 2011.[89]

الوسائل المولودة حديثًا كانت أغلبها من طرف المعارضة وتحمل خطابًا سياسيًا واضحًا معاديًا للسلطة في دمشق، وقد تنوعت بين ما هو محلي مرتبط بمناطق جغرافية معينة ومنها ما هو واسع النطاق يشمل مختلف الجغرافيا السورية، إضافة لتبعية بعضها بشكل مباشر لتيارات سياسية وحتى فصائل عسكرية مثل الهيئة السورية للإعلام والتي كانت توصف بأنها المتحدث الرسمي باسم «غرفة الموك».[90]

89- دراسة بعنوان «الصحافة السورية الجديدة» إعداد الباحثة «سوزاييك دوليي» 24-6-2015» https://goo.gl/xP3Jsp

90- جلاب بكور، «الهيئة السوري للإعلام تعلن وقف عملا بشكل كامل»، العربي الجديد، 2017. https://goo.gl/QYLRq8

الانحياز السياسي:

وعلى الرغم من أن هذه الوسائل تأسست بناءً على احتياج المواطن للمعرفة والمعلومة ومتابعة الأحداث الدقيقة التي كانت تحدث في البلاد، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى جزء من الصراع، وراحت تطلق مواقف سياسية وتتبنى وجهة نظر طرف على حساب الآخر، فخرجت تدريجيًا من دورها المهني إلى دور وظيفي هدفه خدمة وجهة نظر محددة، ما جعل كل وسيلة تخاطب الجمهور المتقارب معها بالموقف من الأحداث التي تشهدها البلاد، وتقدم له المعلومة التي تناسب وجهة نظره وتتغاضى عن المعلومات الأخرى حول ما يحدث في البلاد.

يقول (أدولف أوكس) وهو ناشر جريدة «نيويورك تايمز» الشهيرة: «إنّ الصحافة مهنة لا تستميلها الصداقات ولا يُرهبها الأعداء، وهي لا تطلب معروفًا ولا تقبل امتنانًا، إنّها مهنة تتغاضى عن المعرفة والتحيّز والتعصّب إلى أبعد الحدود، فهي مكرّسة للصالح العام، وتتعامل بروح الإنصاف». (5)

هذا الواقع قسّم الصحافة والإعلام الإلكتروني المحلي في سوريا إلى تيارات وفقًا للانقسام الحاصل في سوريا، وأصبح الإعلام جزءًا من الصراع وأدواته في البلاد، كل وسيلة إعلامية تتبنى موقف الطرف الذي تدعمه وتحقّر في الطرف الآخر، وباتت قضايا الناس تُستعمل للتوظيف السياسي وليس من أجل المهنية أو من أجل نقل صوت الناس وواقعهم.

على سبيل المثال:

«عائلتان من ريف دمشق واحدة نزحت إلى منطقة تسيطر عليها المعارضة، وأخرى إلى منطقة تسيطر عليها الحكومة، وذلك بعد اندلاع معارك في منطقة سكنهم».

كيف كانت تتناول وسائل الإعلام هذا الخبر؟:

المعارضة: «هجرت قوات النظام السوري عائلة فلان من منزله».

الموالية: «هجرت المجموعات الإرهابية عائلة فلان من منزله».

علمًا أنّ العائلتين نزحتا مع بعضهما البعض، ومن نفس المنطقة، ولنفس السبب وهو

بدء المعركة وبالتالي أصبحت كل عائلة في موقع الخطر، وقد لا تكون أيّ من العائلتين لديها موقف سياسي، وإنما اختارت منطقة النزوح بناءً على وجود أقارب للعائلة فيها مثلًا، أو لأنها المنطقة التي وجدت وسيلة نقل متجهة نحوها.

لكن لم يكن المهم في الخبرين أن العائلة نزحت وفقدت منزلها ورزقها وتاريخها وقد تكون فقدت أحد أبنائها، وإنما كان المهم في الخبرين هو تحميل مسؤولية تهجيرها للطرف الآخر.

خسر جزء كبير من وسائل الإعلام المحلية صفة الموضوعية من خلال أسلوب التحرير الذي يتبّنى وجهة نظر أو موقفًا جازمًا من قضية معينة أو حدث.

على سبيل المثال وقوع انفجار في نقطة معينة أو سقوط قذيفة في موقع ما، أغلب الوسائل المحلية كانت تصيغ الخبر على شكل: «قامت الجهة الفلانية بإطلاق قذيفة على موقع كذا»، وهو أسلوب يجزم قيام جهة محددة بهذا الأمر ويتبناه، بينما الموضوعية تقول إنه لا يجوز التبني دون دليل أو إثبات، إما عن طريق تبني الجهة المذكورة قيامها بهذا الفعل مثلًا، وغير ذلك فإن الموضوعية تقتضي أن يصاغ الخبر على شكل: اتهم «كذا» الجهة الفلانية بأنها أطلقت قذيفة على موقع كذا، مما أسفر عن وقوع ضحايا.

ينسحب الأمر على استخدام مفردة شهيد فهي أيضًا شهدت تمييزًا بين مدني وآخر، هذا التمييز تجسّد في عشرات الأحداث ومن بينها أحداث دمشق والغوطة عام 2018، حيث كانت بعض المواقع المحلية في الغوطة على سبيل المثال تطلق وصف «شهيد» على كل مدني يعيش داخل الغوطة يفارق الحياة خلال المعارك، أما الذين يفارقون الحياة نتيجة القذائف على دمشق التي تسيطر عليها الحكومة كان يتم تجاهلهم أو وصفهم بالقتلى مع بعض الاستثناءات، فيما كانت وسائل إعلام الجهة المقابلة لا تعترف بسقوط أي ضحايا عدا المسلحين، إضافة لوجود وسائل إعلامية في الطرفين كانت تأسى لسقوط ضحايا في منطقة عملها وتحتفل بسقوطهم في الطرف المقابل.

هذا الانخراط في الحالة السياسية والانقسام السياسي أخرج الإعلام المحلي السوري

الناشئ بعد عام 2011 من دوره في إحداث التغيير الإيجابي داخل المجتمع، وفي أن يكون إعلامًا لكل الجمهور المقيم ضمن نطاق عمله، حتى أنه غاص في الحالة الميدانية والمعارك من زاوية تقدم طرف وتراجع طرف عسكري، وابتعد عن التركيز على نتائج المعارك الميدانية على المواطنين من زاوية غير سياسية.

تحليل المضمون، ومدى ارتباطها بالمحليات:

بشكل عام فإن معظم وسائل الإعلام التي وضعت لنفسها هوية محلية تبتعد كثيرًا عن هويتها، وقد يكون لديها سوء فهم لها وفقًا لنظريات الإعلام المحلي وتعريفه الذي وضعناه في بداية هذا الفصل.

هذا الاستخلاص جاء نتيجة لتحليل محتوى أجريناه على 17 وسيلة إعلامية سورية من مختلف التصنيفات التي أفرزها الصراع «موالية، معارضة» أو (ضمن مناطق سيطرة الحكومة، خارج سيطرة الحكومة)، أو من مناطق سيطرة الإدارة الذاتية (وهي السلطة المحلية الكردية المسيطرة على مناطق شمال شرق سوريا).

وهي «بانوراما، المعرة اليوم، الحمدانية، السويداء 24، اللاذقية الآن، طرطوس اليوم، بانوراما 2، موقع العدية، نبأ، شهاب، روج آفا، آسو، جرف نيوز، آرتا، مركز حلب الإعلامي، مركز دمشق الإعلامي، شهبا برس»، إضافة لوسائل شبه محلية أخرى تم الاطلاع على محتواها للاستئناس به مثل: «بلدي نيوز».

وسائل الإعلام المحلية في مناطق سيطرة الحكومة:

يتراوح المحتوى الإعلامي لها بين أخبار الميدان العسكري والأخبار السياسية بشكل أساسي إضافة لأخبار عربية ومنوعات وإلخ، بينما تنخفض الأخبار المحلية فيها إلى مستوى متدنٍّ جدًا، مع وضوح الموقف المنحاز للحكومة السورية عند أغلب هذه الوسائل، من خلال مفرداتها وتبنيها وجهة نظر الحكومة وأخبارها وموقفها من المعارضة عمومًا.

معظم هذه المواقع واجهتها الرئيسية تضم وسطيًا 9 أيقونات لمواد أو أخبار جديدة، ووفقًا لتحليل هذه المواقع فإن المواد المحلية تتراوح بين 2–4 من أصل مجمل المحتوى

المنشور، أما باقي المحتوى فهو إما من الميدان، أو من باقي المحافظات، أو محتوى سياسي على الصعيد الوطني.

الأخبار المحلية أيضًا لا تلبّي احتياجات القرّاء وفقًا لاستبيان أجريناه سنفرد له مساحة في جزء لاحق من البحث، حيث لا تتعدّى نسبة الأخبار المتعلقة بالواقع الخدمي والمعيشي ويوميات الناس من هذا المحتوى المحلي حوالي ٪30 من مجمل ما يتم نشره. (موقع الحمدانية نموذجًا).

كامل محافظة السويداء تحت سيطرة الجيش العربي السوري

اقتصاد || ارتفاع سعر صرف الدولار اليوم في حلب .. اليكم نشرة اسعار العملات .. والذهب

عاجل || فتح معبر ابو الضهور لخروج المدنيين من ادلب ولكن هذا ما حدث

هذا ماحدث مع اشخاص اخرين

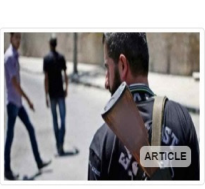

شمال سوريا (حلب - ادلب) .. ماذا يريد ؟؟

و هذا ما فعله بالنساء .. تفاصيل

عالم حلبي شاب مبدع يرفض السفر الى

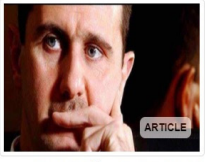

طلاب الجامعات السورية يناشدون الرئيس

في الميدان السوري وانهيارات بالجملة

بشكل خاص المواقع العاملة في محافظة السويداء يرتفع فيها التركيز على الأخبار المحليات إلى نسبة قياسية قد تصل إلى ٪90، لكنها أيضًا المحليات المرتبطة بالحرب (ضحايا، جرحى، معارك، تفجير، اختطاف، تحرير)، وخصوصيتها تمتد إلى عدم

تحديد موقفها من الحكومة والمعارضة، كما أن سقفها مرتفع عمومًا أكثر من باقي وسائل الإعلام ضمن مناطق سيطرة الحكومة. (موقع السويداء 24 نموذجًا).

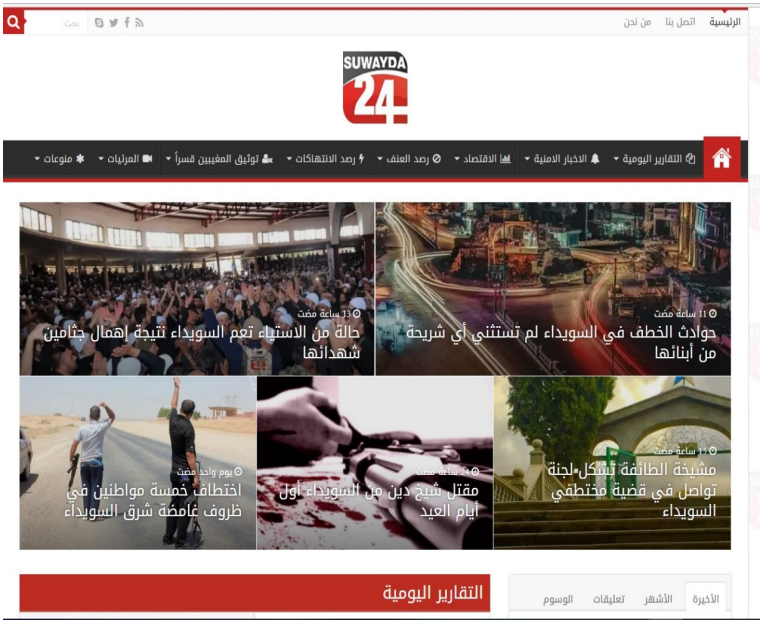

المحتوى الخاص بهذه المواقع ليس واحدًا لكنها بأغلبها تخرج من إطار الصحافة المحلية المرتبطة بيوميات الناس واحتياجاتهم المعرفية، حيث تجد هناك مواقع مهتمة بالأخبار المحلية فقط كأخبار بسيطة دون الغوص في تفاصيله، كالإعلان عن بدء مشروع أو انتهاء تنفيذ مشروع، أو أخبار تبرع بالدم والضحايا. (طرطوس اليوم نموذجًا).

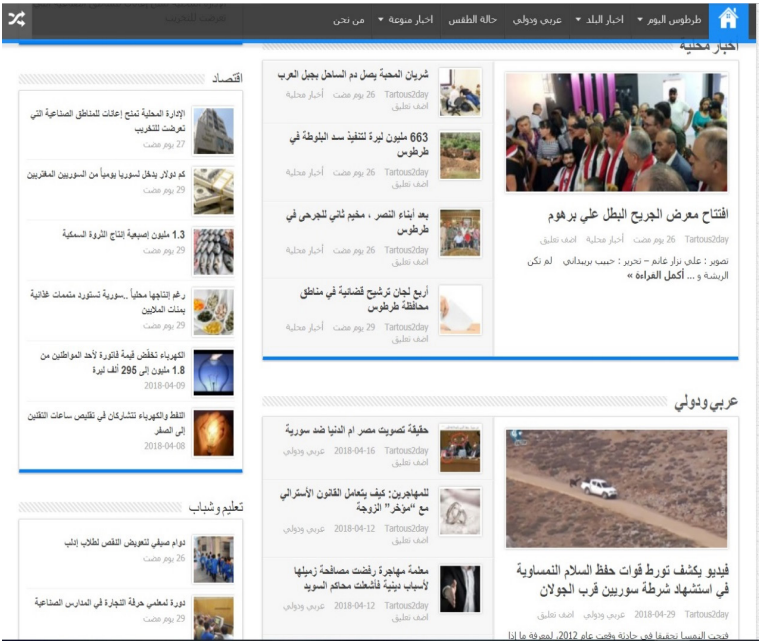

حتى وسائل الإعلام الخاصة التي تنطلق من المركز، أخبارها تتركز بشكل أساسي حول القضايا السياسية العامة، ولا تتعدى نسبة الأخبار عن المناطق فيها خارج إطار الميدان 15٪ والأخبار المناطقية لا تغوص بالمحليات إلا فيما ندر وتبقى في إطار أخبار الحكومة التي تتعلق بالمحليات، مثلًا: «وزارة النقل تعلن عن مشروع طرقي في محافظة الحسكة»، «وزارة الاتصالات تخصص 100 مليون لمحافظة دير الزور»، كما أن أغلب الأخبار عن العاصمة. (بانوراما مثال).

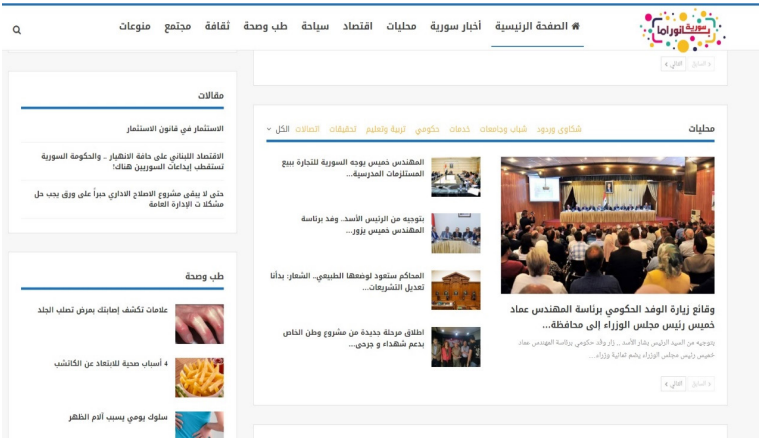

الإعلام المحلي في مناطق خارج سيطرة الحكومة (الفصائل):

لا تختلف كثيرًا عن تلك التي توجد في مناطق سيطرة الحكومة من ناحية ابتعادها نسبيًا عن المحليات لصالح أخبار الميدان العسكري والسياسة، إضافة لموقفها القريب من المجموعات والفصائل الحاكمة في مناطق عملها وموقفها المعارض للحكومة وكل ما يمت لها بصلة.

وسائل الإعلام المحلية في مناطق خارج سيطرة الحكومة مرّت بمراحل متعددة، حيث كانت نسبة القراء فيها ترتفع كلما شهدت منطقة عملها أحداثًا أمنية وعسكرية، بينما كانت تتراجع عندما يعود الهدوء إليها، حتى أن أغلب هذه الوسائل كانت تبدو وكأنها تنشر نفس المحتوى عندما تشهد منطقة معينة توترًا، وعلى سبيل المثال في أحداث حلب الشرقية ومعاركها، كانت كل المواقع المحلية السورية في مناطق خارج سيطرة الحكومة تنشر أخبار حلب وأحداثها بشكل أساسي مثل الوسائل الموجودة في حلب أو المهتمة بحلب تحديدًا، وكأن هذا جزء من المناصرة لكنه كان يأتي على حساب إعلام المحليات.

موضوعات عديدة تزداد نسبة الاهتمام بها بشكل يومي في مناطق سيطرة المعارضة، مثل أسعار العملات حيث تنشر أغلب الوسائل يوميًا نشرة أسعار، كما أنها تهتم

للمواد ذات البعد الإنساني لكن من وجهة نظر سياسية أو لخدمة أجندة سياسية، إضافة لأخبار تركيا والأخبار ضد إيران.

إلا أن عددًا كبيرًا من هذه الوسائل تم إغلاقه لأسباب عديدة في مقدمتها التمويل، وعودة المنطقة لسيطرة الحكومة، وأبرز هذه الوسائل في الجنوب السوري والغوطة الشرقية. (مثال موقع نبأ الذي توقف عن النشر بعد عودة الجنوب لسيطرة الحكومة وحتى لحظة الانتهاء من هذا الفصل 1 أيلول).

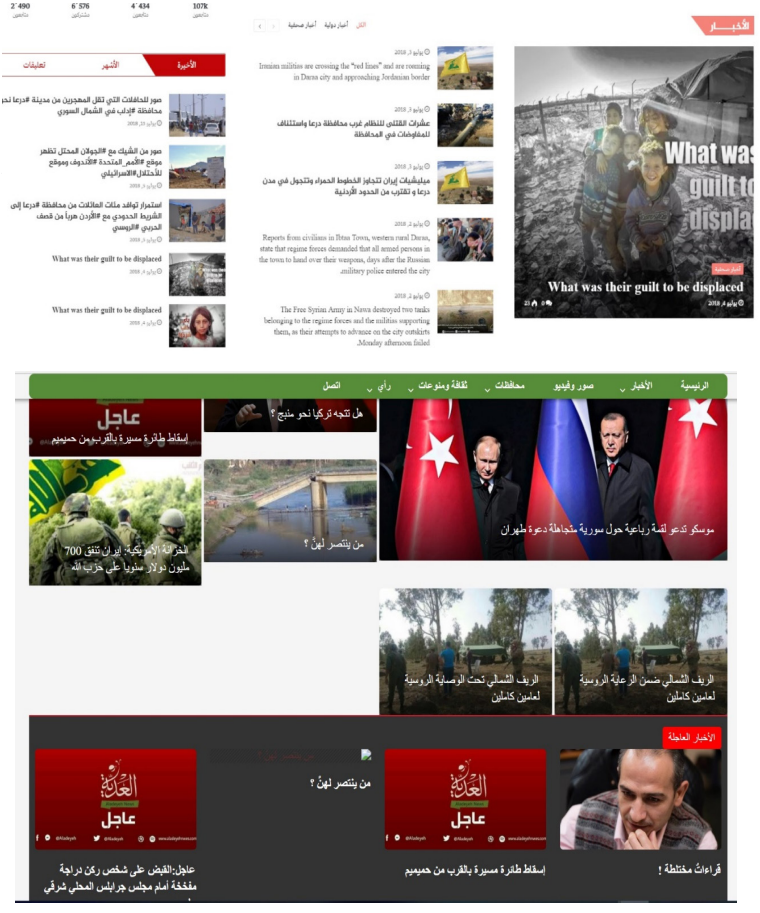

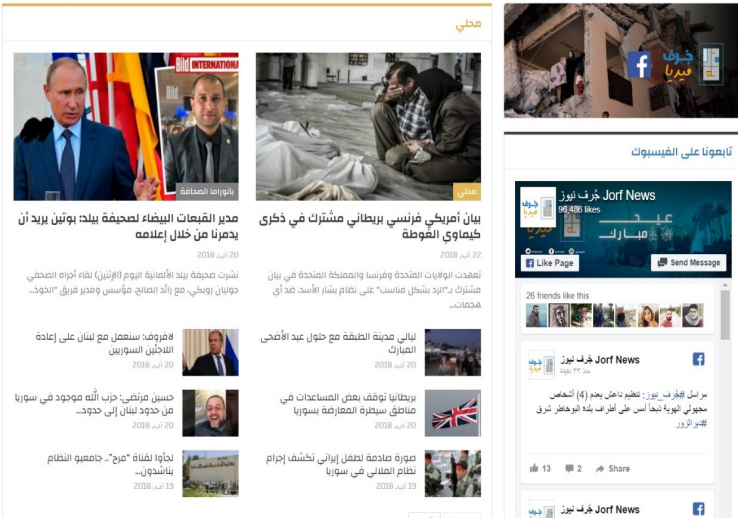

وسائل الإعلام في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية:

لا تختلف كثيرًا عن سابقاتها فهي بأغلبها إما تحابي السلطة المحلية وتشيد بها، أو تتجاهلها وتبتعد عن الاحتكاك معها وبالتالي تجنح باتجاه موضوعات ليست في صلب احتياجات المواطن اليومية من جهة ولا تغوص بعمق المشكلات المحلية والمشكلات بين السلطة والمجتمع من جهة ثانية.

بعض الوسائل السمة العامة للمحتوى فيها أنه مختصر، يتناول الموضوعات بشكل سريع ومن دون الغوص في عمق المشكلة، ومن جهة ثانية يركز على قضايا المجتمع المدني ونشاطاته، وأخبار المجتمع (أعياد مناسبات) إضافة للإنجازات الخدمية كأخبار حول إنارة طريق مثلًا. (موقع آسو نموذجًا).

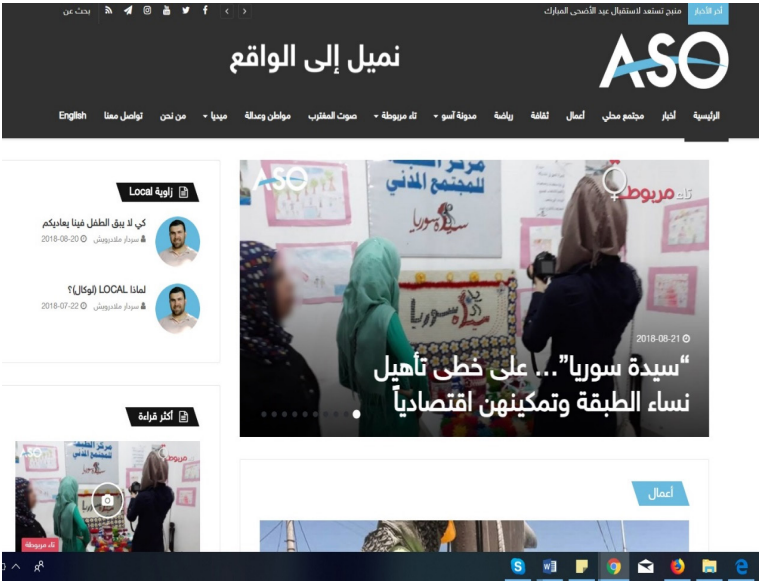

وهناك وسائل أخرى واضحة الميل تجاه السلطات المحلية وخياراتها ومواقفها السياسة وهي تابعة لها أيضًا، تهتم بشكل أساسي بترويج خطاب السلطة وروايتها حول ما يحدث، وهي أيضًا تبتعد عن المحليات بشكل كبير ولا تركز بشكل أساسي على قضايا الناس والمجتمع في مناطق عملها بالشمال الشرقي. (روج آفا نموذجًا)

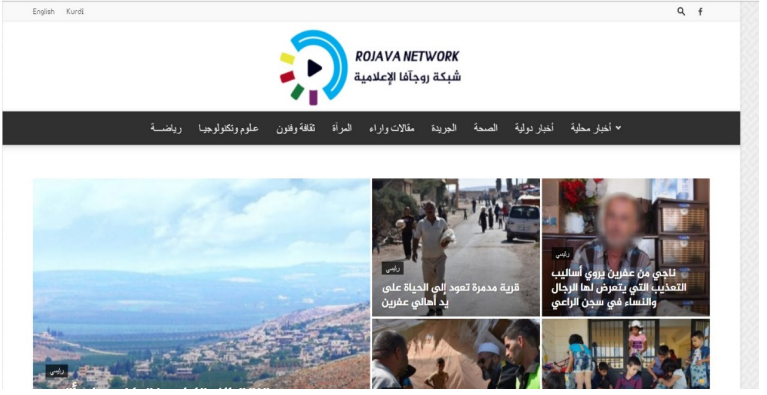

بالمحليات، وتخلط بين المحلي والوطني، وبين الموقف السياسي والدور الوظيفي المهني، وهي تقدم إعلام حرب وليس إعلام المهنة وإعلام الجمهور والواقع والاحتياجات والسلام والتنمية ..إلخ.

ماهي احتياجات الجمهور المحلي في سوريا:

يولي الجمهور بلا أدنى شك أهمية كبيرة للأخبار السياسية والميدانية، لكن هذه الأخبار مصادرها متعددة جدًا خصوصًا السياسي منها على الصعيد الوطني، كما أن الميداني المحلي لا يمكن أن يكون كل المحتوى لوسيلة إعلامية نظرًا لكونه مرحلي وآني ومتغير وقد لا يكون هناك الأخبار الكافية يوميًا منه لتكون رافعة لوسيلة إعلامية، ما يؤكد حاجة كل وسيلة لإعطاء نصف المساحة تقريبًا للأخبار المحلية خارج السياسة والميدان.

هنا ربما من المفيد أن نذكر أنه في بداية التحول عام 2011 كانت أخبار الميدان والأحداث أولوية وانطلاقة هذه الوسائل منها آنذاك كانت جزء من تأقلم مع احتياج الجمهور في لحظة زمنية محددة، إلا أنَّ الجمهور بعد فترة قصيرة من بداية الأزمة السورية بدأت تتولد لديه احتياجات أخرى غير أخبار الميدان إلا أنّ الصحف والمواقع الإعلامية المحلية الجديدة لم تكن تلبّي احتياجاته بالشكل الذي يريده وظلت غارقة بالميدان وأحداث الحرب.

فالجمهور لديه احتياجات معرفية وإخبارية أخرى ينتظر من وسائل الإعلام المحلية أن تلبيها له على اعتبار أنها تغفلها حاليًا، حيث قمنا بإجراء استبيان شمل عينة عشوائية من الجمهور المحلي في سوريا ضمن المناطق الجغرافية السورية (الشمالية، الشرقية والشمالية الشرقية، الجنوبية، الساحل، الوسطى، دمشق وريفها)، وأفضى إلى نتائج نستعرضها لكم.

تفيد نتائج الاستبيان بأن السوريين مهتمون بشكل أساسي بوسائل الإعلام المحلية وهم يتابعونها رغم عدم تقييمهم الجيد لها، حيث قال ٪90.9 من عينة البحث إنهم يتابعون وسائل إعلام محلية في مناطق إقامتهم.

القّراء ينظرون بعين الخذلان لوسائل الإعلام المحلية التي يتابعونها نظرًا لقلة تلبيتها لاحتياجاتهم وتقديمها أخبارًا مهمة على الصعيد المحلي، حيث يقول ٪13.6 من القراء المستطلعة آرائهم إن هذه الوسائل تقدم أخبارًا محلية مهمة لهم، بينما يرى ٪72.7 أنها تقدمها أحيانًا فقط.

الجمهور السوري الذي اعتاد خلال عقود على متابعة الأخبار المركزية، بدأ يُدرك مؤخرًا أنه بحاجة الأخبار المحلية في محافظته أكثر مما يحتاج الأخبار المركزية عن دمشق مثلًا، حيث يقول ٪34.1 من عينة البحث إن وسائل الإعلام المحلية التي يتابعونها تركز على أخبار البلد كله على حساب المحليات، كما أن هذا الجمهور بدأ يتململ من تركيزها على الموضوعات السياسية التي لا علاقة لها بالمحليات بشكل كبير حيث يقول ٪38.6 من العينة إن الوسائل المحلية التي يتابعونها تركّز على الموضوعات السياسية، و٪60 تركّز على الأخبار الميدانية (المعارك في كل سوريا).

الموضوعات الاجتماعية تنال جزءًا من اهتمام هذه الوسائل فقد رأى ٪28.4 من الجمهور المستهدف أن الوسائل التي يتابعونها تهتم بموضوعات اجتماعية.

إلا أن الجانب الخدمي المرتبط بالمحليات متراجع جدًا على ما يبدو لدى الوسائل المحلية المتخصصة بالمحليات حيث إن ٪26.1 من الجمهور المستهدف فقط رأوا أن هذه الوسائل تنشر معلومات خدمية.

المعرفة نالت حيزًا بسيطًا من تلبيتها لدى الجمهور حيث إن ٪11.4 منهم فقط وجد فيها تلبية لمعرفة ونشرًا لها.

من محتوى الوسائل إلى احتياجات الجمهور:

يتفق معظم من التقينا بهم على أنّ وسائل الإعلام المحلية لا تحلّل جمهورها ولا تحلّل احتياجاته، مشيرين إلى وجود فجوة بين الجمهور والوسائل التي لم تعد مصدرًا للمتلقي وإنما «الوسيلة الوحيدة المتوفرة» وبالتالي فهو يطّلع عليها لمعرفة إن كان من الممكن أن يجد ما يحتاجه ويغادرها فورًا.

في الاستبيان المتعلّق بالاحتياجات تمّ طرح أسئلة متعددة الإجابات مع إتاحة اختيار

أكثر من إجابة وإضافة إجابات أخرى بهدف الوصول إلى أوسع نتائج ممكنة، فكانت النتائج التالية:

اعتبر ٪64.4 من عيّنة البحث أن الإعلام المحلي لا يلّبي احتياجاتهم المحلية إلا نادرًا، وهذا مؤشر على مستوى الهوّة بين الاحتياج وما يتم نشره في وسائل الإعلام المحلية.

وبالعودة إلى ما ذكر أعلاه حول تركيز وسائل الإعلام المحلية على الأخبار السياسية والميدانية، فإن ٪66.7 من الجمهور لا يثق بما تنشره هذه الوسائل من أخبار سياسية وميدانية، وفي نفس الوقت فإن ٪75.9 من عينة البحث رأت أن على وسائل الإعلام المحلية العودة للتركيز على المحليات بشكل أساسي.

كان لافتًا أن عينة البحث أبدت اهتمامًا كبيرًا بموضوعات مُغْفلة في وسائل الإعلام، وكان من أبرزها أن ٪82.8 من العينة عبروا عن اهتمامهم بمعرفة حقوقهم لدى المؤسسات الحكومية، كما عبر ٪76.1 منهم عن اهتمامه بمعرفة القوانين المحلية من خلال هذه الوسائل. كما قال ٪68.2 من العينة إنهم مهتمون بأخبار عن الفساد في مناطقهم.

ويرى الجمهور أن بإمكان وسائل الإعلام المساهمة في تحسين الواقع المعيشي ودفع السلطات لعمل أكبر وتحمل مسؤولياتها تجاه الناس، حيث رأى ٪75 من عينة البحث أن اهتمام وسائل الإعلام المحلية بقضايا المنطقة بشكل أساسي والغوص فيها سوف يؤدي إلى تحسن الواقع المعيشي للمواطنين.

يضع جمهور المحليات في أولوياته الموضوعات المرتبطة بالواقع المعيشي، حيث يقول ٪59.1 من العينة إن احتياجهم الأول هو لموضوعات الواقع المعيشي.

وفقًا لرأي الجمهور فإن تغطية القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية أمر مهم حيث إن ٪54 منهم يعتبرون أنها احتياج إعلامي أساسي بالنسبة لهم.

يليها مباشرة قضايا التعليم في المدارس والجامعات، والتي حصلت على نسبة أيضًا ٪50.

ومن ثم تتدرج الاحتياجات المتعلقة بالخدمات بشكل مفصل «البلديات، الطرق، المواصلات، الكهرباء، المياه.. إلخ».

أثر وسائل الإعلام المحلية المنقسمة سياسيًا على الجمهور السوري:

اعتماد المحتوى المُصطف سياسيًا مع طرف، وتغطية الأخبار الميدانية المنحازة لطرف من أطراف الصراع، تحوّل إلى خطاب كراهية أدّى إلى مزيد من الحقد والانقسام والإقصاء ضمن المجتمع السوري، وذلك وفقًا لما تقوله الباحثة الاجتماعية غيداء سعيد (مختصة بالتواصل اللا عنيف).[91]

وتضيف سعيد: إقصاء الطرف الآخر وشيطنته (كما حصل في الإعلام السوري خلال الصراع) أدى إلى تعزيز الكراهية، كما أن الإقصاء جزء من خطاب الكراهية، يضاف إلى ذلك التعاطي مع الآخر المختلف بالموقف السياسي كعدو واستخدام مفردات طائفية كل هذا ساهم في تعميق الصراع والخلاف.

عملت هذه الوسائل على اللعب بالغرائز والحاجات لجمهورها، ركّزت على تقديم الآخر على أنه يهدد أمان جمهورها فقط لأنه الآخر المختلف، حتى وصل الجمهور في مراحل معينة للاعتقاد بأنه لكي يبقى على قيد الحياة عليه أن يلغي الآخر المختلف من حياته، وهذا أمر خطير جدًا.

في الأثناء ذاتها عملت على مصادرة حق المتلقي في التحليل واختيار وجهة نظره الخاصة حول ما يحدث، من خلال تبنّيها لوجهة نظر واحدة تجاه الأحداث، وبالتالي إقصاء وجهة النظر الأخرى وتهميشها. وفقًا لـ«سعيد».[92]

والإقصاء يعزز الخلاف والعداء بين الأطراف الذين يقصون بعضهم البعض، فعندما أمنع الآخر أو لا أقدم لجمهوري وجهة نظر الآخر لأنه عدو أو مختلف فهذا يعمق العداء ويبرمج الجمهور على موقف محدد وتوجه معين، وهو ما تسبب في إطالة أمد الصراع وغياب بيئة التصالح في مناطق عديدة من سوريا على مدى سنوات.

من خلال تحليل المحتوى لهذه الوسائل يمكننا القول إنها بشكل عام- مع بعض الاستثناءات- اعتمدت التحريض كأساسٍ في مفرداتها، أخبارها، أسلوبها، ومنعت

91- لقاء خاص أجراه معد البحث مع الدكتورة غيداء سعيد.

92- محمد معروف، الصحافة بين الحيادية والالتزام، 2015، ساسة بوست.
https://goo.gl/mVCXJ6

كل طرف من فهم احتياجات الطرف الآخر المختلف عنه، في المنطقة الأخرى أو في المنطقة ذاتها، وهو ما ساهم في جعل أزمة البلاد أشد وطأة. بحسب ما تقول «سعيد» التي ترى إنه من المفيد جدًا للجمهور وللإعلام أيضًا، جعل الإعلام المحلي مساحة للجميع، يساوي بين الجميع، يتصف بعدم الانحياز، والموضوعية، وينقل وجهتي النظر، ويساهم بالتعريف بالآخر، ويهتم بالقضايا المحلية التي تعد همًا مشتركًا للمواطنين في المنطقة الواحدة حتى ولو كانوا على خلاف مع بعضهم ربما يوحدهم الهم المشترك أو المعاناة المشتركة.

من المهم جدًا أن تحيّد نفسها على الأقل في هذه المرحلة عن أي موقف سياسي، وتركز على آثار الحرب على الناس وليس على الميدان العسكري كطرفين متحاربين (تقدم طرف تراجع طرف).

وبالعودة إلى تعريف مفهوم الإقصاء والتهميش الذي مارسته وسائل الإعلام المحلية في سوريا تجاه الآخر: يصف مصطلح «الإقصاء/ التهميش» عادةً أفعال المجتمعات البشرية أو ميولها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة، أو استثنائهم «تهميشهم» من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع، ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء.

وقد نستطيع تفسير بعض المصطلحات في ضوء مصطلح «الإقصاء/ التهميش»، فكلمة «الحرب» مثلًا تعني في جوهرها العنف الاجتماعي واسع النطاق الهادف إلى إقصاء العدو، وعلى نحو مشابه تبدو كلمة «العدو» جوهريًا اعتبارًا للنظير بأنه ذو نية عدائية ومن ثم الرغبة بجعل «العدو» كيانًا مهمشًا سواءً أكان ذلك بمحض إرادته أو بإرادة المستهدف بالعدوان.

ويظهر «الإقصاء / التهميش» في لب كل مسائل الصراع الاجتماعي، التي تختلف تسمياتها باختلاف مظاهرها وتمثيلاتها.

إن آثار الإقصاء كبيرة، إذ يعاني المهمشون من أزمة هوية إذ ينظر إليهم غالبًا على أنهم «أشخاص سيئون»، وربما يؤدي هذا إلى إثارة قتال أو جرائم اجتماعية على مستوى

الجماعات العرقية، أو الدينية، أو اللغوية.[93]

النظرية المفقودة:

اندلعت شرارة الحراك في سوريا عام 2011 حاملة راية الحرية، وهي قيمة كبرى يحتاجها المؤيدون والمعارضون والحياديون والتصنيفات الأخرى في سوريا، وكذلك كان الإعلام المحلي بحاجتها، وكان أمامه وأمام السلطات نظرية إعلامية تكرس مفهوم الحرية، تعرف باسم «النظرية الليبرالية»، وعلى ما يبدو فإن هذه النظرية تتحول إلى حاجة سورية كل يوم، وهي تقوم على مبدأ:

حق الفرد في اختيار ما يعرفه وهذا الحق لا يتحقق إلا إذا أتيح له أن يعبر عما يريد سواءً كان مؤيدًا للسلطة القائمة أو معارضًا لها (وبالتالي يجب أن يتلقى المعلومات كاملة عن الموضوع وغير مجتزأة وتناسب وجهة نظر معينة)

لا ينبغي فرض قيود على جمع المعلومات لنشرها، بشرط أن يتم الجمع بوسائل مشروعة. (رفع يد السلطات المحلية عن الإعلام وعدم ممانعة نشر أي معلومة).

حق النشر والتوزيع ينبغي أن يكون مفتوحًا لكل شخص أو جماعة دون إذن أو ترخيص. (وبالتالي رفع القيود عن كل الوسائل).

انتقاد الحكومة أو أي مسؤول حزبي سياسي لا ينبغي أن يكون عرضة للعقاب. (أي أن الإعلام واجبه أن ينتقد كل سلطة ولا يجب أن يحابي جهة وينتقد جهة أخرى)

لابد وأن يحظى الصحفيون بدرجة عالية من الاستقلال المهني داخل منظماتهم.

الصحافة أداة لمراقبة جميع أعمال الحكومة وتقويمها ونقدها ووسيلة لتلبية حاجات أخرى للمجتمع.[94]

فرص المساهمة في التغيير الإيجابي:

رغم المطبات التي وقع فيها الإعلام المحلي السوري باختلاف مناطق وجوده، إلا أنه مازال لديه فرص للمساهمة في تغيير إيجابي على مستوى المحليات يساهم في التغيير

93- (مفهوم الإقصاء، عن أديتيا أنوبكومبار، ترجمة: بثينة الإبراهيم).
94- حمدي حسن الوظيفة الإخبارية لوسائل العلام دار الفكر العربي ص 15-1991.

على مستوى البلاد نحو الأفضل، ومواجهة مخاطر الإغلاق والمنافسة من قبل وسائل التواصل الاجتماعي (الصحفي المواطن) وإعادة مهنة الصحافة إلى ألقها.

فالإعلام المحلي اليوم من شأنه أن يساهم في تقليص سلطة المركز على المناطق وبالتالي إخراج البلاد من حالة المركزية الشديدة إلى الإدارة اللامركزية أو الإدارة المحلية، وذلك من خلال تركيزه على المحليات وواقع الناس ضمن النطاق الجغرافي الذي يعمل فيه، وممارسة دور الرقابة، والمساهمة في إشراك المواطنين بصنع القرار من خلال نقل صوتهم للسلطة المحلية تارة والمساهمة في تنمية المجتمع المحلي تارةً أخرى.

حيث إن الإعلام يستطيع لعب دور مهم جدًا في تحسين الواقع المحلي وذلك ضمن دوره ووظيفته ودون الخروج منهما، من خلال الإخبار، نشر المعرفة حول التخطيط والمشاركة والحوار والديمقراطية، تعريف أبناء المجتمع الواحد (المختلفين) ببعضهم البعض، الرقابة، الموضوعية، تسليط الضوء على الإيجابيات والسلبيات، دعم الحقوق والحريات، نبذ خطاب الكراهية واعتماد خطاب السلام خصوصًا في هذه المرحلة التي تعيشها سوريا، تعزيز مشاركة الناس في السلطة المحلية، الغوص في عمق القضايا المحلية.. وإلخ.

يقول الصحفي فراس الهكار: إن سوريا بأمس الحاجة لإعلام المناطق أو المحافظات، فهو قادر على صناعة تغيير إيجابي على الصعيد المحلي وضمن المجتمعات التي يعمل بها، وهذا التغيير سوف ينعكس على مستوى البلاد ككل، لكنه يحتاج قبل كل شيء، أن يبني ثقة القراء فيه لأنها شبه غائبة، وهذا لن يحدث إلا من خلال الاهتمام بالقضايا المحلية ويوميات الناس، وأن يكون بقربهم مستقلًا غير تابع لأي جهة أو سلطة في البلاد بل يجب أن يكون هو السلطة الفعلية التي بوسعها إثارة الرأي العام وتحريكه وذلك مرتبط بمدى قربه من الناس واستقلاليته، ومصداقيته، فكلما ارتفع منسوب مصداقيته لدى المواطن السوري وازداد تأثيره بالسلطة لتحسين أدائها وبالمواطن لتحسين دوره أيضًا، سيكون تأثيره مضاعفًا.

إن لعب الإعلام المحلي للدور الذي تم الإشارة له أعلاه سيساعده على أن يكون مساهمًا في عملية التنمية المحلية والنهوض بالمجتمع، فخصائص الإعلام التنموي

وفقًا للباحثة ضحى هلال «دراسة بعنوان دور الإعلام في تحقيق التنمية» آذار 2018 هي:

إعلام هادف: حيث إنه يسعى الى تحقيق أهداف المجتمع الأساسية ومصالحه الجوهرية، فهو يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة لغرض إنجاح الخطط التنموية كما يهدف بالدرجة الأساس إلى تعزيز قدرات الجمهور من أجل المشاركة الإيجابية في عملية التنمية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه.

مبرمج ومخطط: يرتبط بخطط التنمية ومصالح المجتمع.

شامل ومتكامل: فهو إعلام شامل يرتبط بنواحٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تربوية، ويسعى إلى إقناع الرأي العام بضرورة التغيير الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية.

إعلام متعدد الأبعاد: حيث تتعدد أبعاده لتشمل الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إعلام واقعي: فهو إعلامًا واقعيًا في أسلوب معالجته لمسائل المجتمع وطرحها ويعبر عن هموم الناس وتطلعاتها وقابلًا لمسايرة القضايا المستجدة، يستند إلى الوضوح في التعامل مع الجمهور والثقة المتبادلة.

حديث ومتطور ومتفتح: حيث يستخدم أساليب مشوقة وحديثة، ويستفيد من خبرات وتجارب الدول والمجتمعات الأخرى.[95]

المهنية والقرب من الناس مفتاح الاستمرار والتمويل:

اعتمدت وسائل الإعلام بمعظمها على التمويل الخارجي، حيث كانت تمول من منظمات دولية تارةً ومن دول بعينها تارةً أخرى، بينما اعتمد بعضها في التمويل عن طريق تيارات سياسية أو فصائل عسكرية معينة،[96] إلا أن مصادر التمويل عند الغالبية بقي غير مصرح عنه من قبل هذه الوسائل.

95- دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة، إعداد. «ضحى هلال» المركز الديمقراطي لعربي 2018.

96- مرجع سابق «العربي الجديد».

مؤخرًا بدأ عدد من الصحف والمواقع المحلية السورية يقفل أبوابه نظرًا لانكفاء الجهات المانحة الدولية له، ما يعني أننا بدأنا نشهد مرحلة تراجع في عدد الصحف والمواقع المحلية بسبب جفاف مصادر التمويل، وهذا يعيدنا للتساؤل حول دور الجهات الممولة في رفع منسوب خطاب الكراهية لدى هذه الوسائل، خصوصًا وأن هذه الجهات توقفت عن التمويل بسبب تغير الظروف في المناطق التي كانت تدعم وسائل إعلام فيها مثل الجنوب السوري و و«حمص» و«ريف دمشق»، وبالتالي يمكننا القول إنه كان إعلام حرب ولم يكن إعلام الناس ولا إعلام التغيير الإيجابي في المجتمع.

يقول فراس الهكار، وهو متخصص بالصحافة المحلية على مدى ست سنوات: يمكن للوسائل المحلية باختصار أن تخلق مصادر تمويلها الذاتي عن طريق الإعلانات، وذلك عندما تؤسس وسيلة مهنية محلية محددة الجغرافيا والجمهور، تكون صوت الناس ولسان حالهم، وتهتم بالنقد والإضاءة على السلبيات وتواكب حراك المجتمع وتدرس بشكل جيد احتياجات الجمهور بعيدًا عن الأجندات، فهي بذلك ستبني قاعدة جماهيرية ووصول قوي يجعل أي معلن مهتمًا بالاستفادة من وصولها لوضع إعلاناتها ضمنا حتى تصل لأكبر عدد من الجمهور. لأنه ببساطة كلما زادت نسبة التوزيع وعدد القراء كلما اهتم المعلنين بالإعلان، وزيادة عدد المشتركين والقراء لا يكون إلا بانحياز الإعلام للمواطن.

شهدت سوريا قبل العام 2011 عدة تجارب إعلامية خاصة على مستوى البلاد، صحيح أنها لم تغص في اليوميات السورية ككل، إلا أنها اختلفت نسبيًا عن وسائل الإعلام التقليدية في البلاد، هذا الاختلاف جعلها من الأكثر متابعة بالنسبة للجمهور السوري المتعطش لإعلام أكثر قربًا منه، هذه المتابعة دفعت عشرات المعلنين للتوجه إلى هذه الوسائل من أجل وضع إعلاناتهم على واجهتها أو صفحاتها والوصول لجمهورها، وهي تجربة تعطي مؤشرات يمكن للإعلام المحلي حاليًا الاستفادة منها.

خاتمة:

في استطلاع الرأي الذي أجريناه بدا واضحًا احتياج الجمهور السوري للمعرفة ووجود ضعف في تلبية احتياجاته من قبل الإعلام المحلي، سواء من خلال مواد

الواقع المعيشي، أو مكافحة الفساد، أو حقوقه كمواطن في مؤسسات الدولة وكذلك واجباته، واستعادة ثقته بوسائل الإعلام المحلية، والبناء على رأيه بأن تركيز وسائل الإعلام على القضايا والمؤسسات المحلية من شأنه أن يحدث تغييرًا إيجابيًا، لكي يكون داعمًا لهذه الوسائل ومصدرًا وشريكًا لها في صناعة الخبر وتقديم المعلومة.

بدون أدنى شك فإن الإعلام المحلي السوري مريض الأزمة التي تعيشها البلاد من خلال غرقه بالسياسة والموقف السياسي والاصطفاف مع طرف بعيدًا عن الدور المهني.

إن أهم أولويات الإعلام المحلي اليوم هي العودة للدور الوظيفي والمهني بعيدًا عن أي سلطة كانت، فالإعلام هو الإعلام والسلطة هي السلطة ويجب أن يبقى متمايزًا عنها.

تعيش سوريا اليوم مرحلة من الانقسام المجتمعي الحاد الناتج عن حرب السنوات الماضية وهذا الانقسام كما أشرنا أعلاه ينسحب على الإعلام، واستمرار الانقسام المجتمعي بشكله الحالي سوف يولّد مرة أخرى حروبًا وصراعات داخلية، ولا يمكن للإعلام أن يحول دون إعادة إنتاج الصراع إلا إذا خرج من انقسامه وعاد إلى دوره المهني، ليكون إعلام سلام وليس حرب، ويساهم من خلال المحتوى الذي يقدمه في نشر المعلومة كاملة التي يحتاجها المتلقي.

إن إحداث تغيير في محتوى وخطاب الإعلام المحلي واقترابه أكثر من يوميات الناس بعيدًا عن الانقسام السياسي، سيجعله أكثر قربًا للجمهور وهذا من شأنه أن يدفع المعلنين للتوجه نحوه بشكل أكبر وبالتالي تأمين مصادر تمويل تساهم في حل مشكلاته المالية التي يعاني منها.

سوريا ومصر.. الابتكار أو الانحسار

داليا شمس

عَقد مقارنة بين الصحافة المحلية في بلدان مختلفة ليس من السهولة بمكان، وذلك لاقتران هذا النوع من صحافة «القرب» بالسياسة الداخلية والحريات وحقوق المواطنة ونسب الديمقراطية التشاركية في كل دولة، إلى ما غير ذلك من فروقات بين وضعية مجتمع وآخر. في بعض البلدان الأوروبية مثلًا تتصدر الصحف المحلية قائمة الجرائد الأكثر مبيعًا، وحتى حين عانى بعضها من تراجع في النصف الثاني من الألفية الثانية في ظل أزمة الإشهار العالمية، نجح جزء من هذه المؤسسات في اتباع استراتيجيات تسويقية متنوعة سمحت له بالوقوف مجددًا على أرض صلبة، واستخدام الوسائط الإلكترونية بشكل ذكي مكنه من تحديث منظومة العمل وجذب المتلقي الذي تغيرت عاداته بحكم الإنترنت. أما في دول مثل مصر وسوريا، محل دراستنا، فالوضع أبعد ما يكون عن ذلك، مع أن لكل بلد منهما خصوصيته.

تناولت ورقة سوريا رحلة الشعب السوري مع الانقسام خلال الثماني سنوات الماضية من الحراك والحراك المضاد كما أسمته، من خلال دراسة الصحافة المحلية. الحراك أراد التغيير والسلطة أرادت بقاء الحال على ما هو عليه، وحين استحال ذلك أرادت الإصلاح بعد فوات الأوان، وما بينهما كان العنف والانقسام. وكان أيضًا دور الإعلام المحلي في نشر خطاب كراهية وتحريض. تحول الإعلام المحلي إلى جزء من الصراع وأدواته، فمنذ عام 2011 صار حاجة أساسية للجمهور في ظل غياب الإعلام المركزي، وخلال الفترة من 2012 إلى 2014 ظهر حوالي 250 موقعًا ينقل أخبار المحافظات والمناطق، معظمها بتمويل خارجي، وفقًا للأرقام والمعلومات التي ذكرتها ورقة سوريا التي أعطت صورة معبرة عن تطور الصحف والمواقع المحلية من 2011 إلى 2018، معتمدة على مصادر من الداخل منغمسة في العمل الصحفي المحلي، وعلى تحليل محتوى 17 وسيلة إعلامية موالية ومعارضة، وعلى استبيان جاء فيه أن 64.4 ٪ من الجمهور المستهدف لديه احتياجات أخرى غير أخبار الميدان التي تركز عليها وسائل الإعلام المحلي.

وبالتالي في ظل الوضع العام في سوريا أصبحت الصحافة المحلية منذ سنة 2011 أهم من الصحافة المركزية، في بلد يضم 14 محافظة، ولم تعد الصحف المحلية تابعة

للمؤسسات الحكومية نفسها التي تدير الصحف المركزية، كما كان الحال في السابق. لكن ارتبطت الصحف المحلية الجديدة بمصادر تمويل، تتوقف بانقطاعها لأسباب سياسية بالطبع، وهو ما تشترك فيه سوريا مع التجربة المصرية، رغم اختلاف الصورة بين البلدين.

في مصر لا يوجد هذا الكم من صحف المناطق ولا هذا الزخم، لكن يمكننا بشكل أو بآخر ربط تجارب الصحافة المحلية بتاريخ الثورات وماتلاها. كانت «الوقائع المصرية» هي أول جريدة حكومية، أنشأها محمد علي باشا عام 1828، من باب التحديث، مع مطبعة بولاق، وكانت توزع على طلبة البعثات وموظفي الدولة والجيش. وأسس الأخوان بشارة وسليم تقلا جريدة الأهرام عام 1875. أما أول جريدة محلية، خارج القاهرة، فقد كانت جريدة «التجارة» التي أصدرها أديب إسحق في الإسكندرية. ويؤرخ عادة للصحف الإقليمية المصرية غير المركزية، خارج القاهرة والإسكندرية، بجريدة «النزهة» التي أنشأها جورجي خياط في أسيوط عام 1886.

وفي أعقاب ثورة 1919، ازداد اهتمام المجتمع المصري بالسياسة فازدهرت الصحف المحلية والصغيرة، بل وضم مجلس نقابة الصحفيين في الأربعينيات صادق سلامة، صاحب جريدة «الإنذار» التي كانت تصدر في المنيا. ازدهرت أيضًا الإذاعات الأهلية، لكن كل هذه الكيانات تقلصت وتوقفت تدريجيًا في أعقاب ثورة يوليو 1952. انحسرت الصحافة المحلية لصالح الصحف الكبرى التي أصبحت معبرة عن حكومة الثورة. وكان تأميم الصحف في بداية ستينيات القرن الفائت بمثابة الضربة القاضية التي أتت على المهنية عمومًا، في ظل كيانات تابعة، تقوم على عقلية الموظفين.

اقتصرت الصحف المحلية طويلًا على بعض إصدارات المحافظات التي يرأس إدارتها غالبا المحافظ نفسه أو الإصدارات الحزبية، ولم يستمر منها عادة سوى صحف فروع الحزب الوطني الحاكم وقتها. وكانت في أحيان أخرى عبارة عن مشروعات شخصية لعائلات تهدف خدمة مصالح بعض رجال الأعمال والملاك لدعمهم في صراعاتهم السياسية والتجارية. وكان يظهر دور الصحافة المحلية وقدرتها على الحشد وقت

الانتخابات، إذ تستخدم صفحاتها في الدعاية لمرشحين بعينهم، ولممارسة الهجوم على الخصوم، ما يجعل الناس بالضرورة تشعر بعدم مصداقيتها، ويجعلهم ينصرفون عنها.

وفي السنوات القليلة التي سبقت ثورة يناير 2011، مع انتشار الإنترنت، ظهرت بعض المبادرات الصحفية المحلية على أيدي بعض الشباب، مثل «بورسعيد أونلاين» أو «ناهيا الغد» أو «بدرشين أونلاين»، وكأن هذه الكيانات ضمن مبادرات أخرى ثقافية مستقلة أو بديلة كانت إرهاصات تغيير ما سيحدث. «بدرشين أونلاين» مثلا نشأت في نهاية 2007، على يد مهندس شاب ينتمي لعائلة من أكبر عائلات البدرشين. وقد نشرت موضوعات حول تطوير المستشفى العام بالبدرشين، وحاولت أن تكون جسرًا بين الأهالي والمسؤولين. أما جريدة «صوت إمبابة»، فقد تأسست عام 2005 بترخيص حزبي، في شقة بمنطقة الكيت كات، هي نفسها مقر لجمعية الشباب، على يد أخوين، كانا عضوين في الأمانة العامة للحزب الوطني. انعكس الشجار الذي دب بين أعضاء الحزب على عمل الجريدة، وتنازل الأخوان عن الترخيص الحزبي وتحولت «صوت إمبابة» إلى جريدة تصدر من لندن. نشرت ضمن ما نشرت تفاصيل عن مشروع تطوير حي إمبابة وموضوعات حول كيفية ترخيص التوك التوك، الذي يعد وسيلة مواصلات أساسية في المناطق الشعبية والعشوائية.

هذه الأمثلة قد تعطي صورة عما كانت عليه الصحف والمواقع المحلية قبل ثورة 2011، وهي أيضًا تستحثنا على دراسة مقارنة بين أجواء ثورة 1919 و2011، ودلالات ازدهار أو تراجع هذا النوع من الصحافة ودوره، وربما أيضًا التطرق لبعض دراسات المحتوى إذ أمكن، ما لا يتوافر في الورقة المقدمة حول «الصحافة المحلية في مصر.. الواقع والمأمول».

لم تتطرق الورقة إلى ما كانت عليه الصحافة المحلية بشكل وافٍ قبل 2011، واعتمدت ثلاثة نماذج لدراسة تأسيس وصعود وتراجع الصحافة المحلية بعد انتفاضة يناير كما أسمته، ألا وهي «المندرة» و«ولاد البلد» و«باشكاتب»، دون تتبعها بعمق وحنكة. كما كان هناك الكثير من الخلط بين الصحف اليومية التي تقدم أخبارًا محلية والصحف أو المواقع التي تهتم بمنطقة جغرافية محددة. طغى الحديث عن

الأوضاع العامة للعمل الصحفي في مصر ومشكلاته على تجارب الصحافة المحلية، ولم يمكن هناك فرصة لطرح العديد من الإشكاليات التي تتعلق بالصحافة المحلية في ظل غياب الدعم المالي واللوائح التنظيمية والتدريبية وعدم انتظام الصدور وفقر المصداقية ونسب توزيع لا تتجاوز 1٪ وإغلاق ما يزيد عن المئة جريدة محلية عام 2017، قبل حل المجلس الأعلى للصحافة لعدم انتظامها ووجود مخالفات وقضايا تربح وابتزاز.

النقاش في عالمنا العربي، خاصة في حالتي مصر وسوريا، يدور حتى الآن حول إشكاليات وجود مثل هذه الإصدارات المحلية من عدمه، في حين يتحدث آخرون حول العالم عن دور الإنترنت في تطوير الصحافة المحلية وابتكار أنماط اقتصادية مختلفة وقيام شراكات مع كيانات أكبر أو أصغر وهل غير إنترنت من مفهوم «صحافة القرب»، فيجمع المتشابهين فكريًا أكثر من المتشاركين في المكان أو المنطقة الجغرافية، هل ستتجه هذه الصحف لمزيد من الانفتاح أو الانغلاق على نفسها؟ مناقشة مثل هذه الفرضيات وفهم ما تمر به الصحافة المحلية في محيطنا وحول العالم من تغير يجعلنا نعي أن حسم كل أزمة يكون إما بالابتكار أو التراجع والانحسار.

الصحافة المحلية فى الخبرة الفرنسية

نور الهدى بوزقاو

تهدف هذه الدراسة إلى عرض حول ظهور وتطور الصحافة المحلية في فرنسا، الدور السياسي، الإخباري والتوعوي الذي لعبته في مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها فرنسا، وإبراز طبيعة العلاقة بينها وبين المجالين السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي.

سنبدأ باستعراض الجذور التاريخية للصحافة المحلية منذ القرن الـ17 إلى غاية 2018، مرورًا بأهم المحطات التاريخية التي كان لها أثرًا في تقدم أو تدهور النشاط الصحفي المحلي مرورًا بمختلف مراحل الازدهار، ودور الصحافة المحلية أثناء الحروب، وما بينها وبعدها.

وسنتعرض أيضًا، لمكانة الصحافة المحلية في الحياة اليومية للفرنسيين، خاصة وأن الوقت الحالي يسمح للمواطن باقتناء المعلومة عبر مختلف الوسائل التقليدية الأخرى أو بصفة أسرع من خلال الإنترنت. وهو ما يجعلنا أيضًا نهتم بمختلف الأزمات التي تعيشها الصحافة المحلية وما هي أهم التحديات التي تواجهها وكيف يمكن أن تواجهها.

مقدمة:

تعتبر الصحافة الجهوية عنصرًا مهمًا في الحياة اليومية للفرنسيين، فقد استطاعت أن تفرض نفسها منذ ظهورها في القرن الـ19 إلى يومنا هذا كوسيلة إعلامية لا يمكن الاستغناء عنها، إذ تمكنت الصحافة الجهوية من مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف السياسية والاقتصادية والمنافسة من طرف الوسائل الإعلامية المقروءة الأخرى (الصحافة الوطنية) في القرن الـ19، ثم ظهور وتطور وسائل إعلامية أخرى حديثة (الراديو، التلفزيون والإنترنت) ابتداء من القرن الـ20.

وأثارت الصحافة المحلية اهتمامًا كبيرًا من طرف الباحثين ورجال الأعمال نظرًا للدور الفعال الذي تلعبه في التأثير على سلوك الفرد خاصة في المناسبات السياسية الكبرى كالانتخابات، فهي التي رافقت الشعوب المحلية في أهم الحقب التاريخية وكانت بالنسبة إليها أقرب وسيلة لاقتناء المعلومات والأخبار.

من هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول مسار الصحافة المحلية في الخبرة الإعلامية الفرنسية، من خلال الإجابة على الأسئلة المركزية التالية:

ما هي الظروف التي سمحت للصحافة الفرنسية المحلية بالظهور؟ ما هي مختلف الأدوار التي لعبتها في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي مرت بها فرنسا؟

وحتى نتمكن من الإجابة على هذه التساؤلات، لا بد من الانطلاق بالتعريف بالصحافة المحلية الفرنسية وتحديدًا مميزاتها وأصنافها، ثم إبراز التطور التاريخي التي مرت به للوصول إلى واقعها اليوم.

1 – مدخل إلى الصحافة المحلية الفرنسية:

يحمل مفهوم الصحافة الجهوية جدلًا نظريًا كبيرًا في تعريفه، من منطلقات متعددة، كالرقعة الجغرافية التي يتم فيها توزيع الصحيفة ومضمونها، غيرها من العوامل التي تتدخل في تعريف الصحافة الجهوية.

ففي فرنسا مثلًا، تدل الصحافة الجهوية على كل الصحف والدوريات التي تصدر، تنشر وتوزع خارج العاصمة الفرنسية باريس. من هذا المنطلق يمكن أن نصنف الصحافة الجهوية حسب أصناف مختلفة كالتالي:

أ – حسب التوزيع الجغرافي:

- تمثل الصحافة المحلية كل الصحف والدوريات التي توزع في بقع جغرافية محدودة وصغيرة.
- الصحافة الإقليمية، وتمثل الصحف التي توزع عبر 101 إقليم فرنسي والتي تم إنشاؤها تدريجيًا ابتداءً من 1789 حسب مرسوم 22 ديسمبر 1789. يمكن لكل إقليم أن يحوي على أكثر من عنوان.

ب – حسب المضمون:

- الصحافة العامة وذات الإعلام السياسي المحلي: تمثل هذه الفئة ٪78 من نسبة المنشورات والصحف المحلية الإجمالية، وهي عبارة عن عناوين تعالج

موضوعات تتضمن معلومات وأخبار ذات طابع سياسي بالإضافة إلى أخبار عامة يمكن من خلالها شد انتباه أكبر عدد ممكن من القراء من مختلف جهات التوزيع.

حسب المادة (د.18) الخاصة باللجنة المشتركة للمطبوعات ووكالات الصحافة، يجب أن يتكون مضمون الصحافة الجهوية على الأقل ثلث المساحة الإجمالية من الصحيفة على الأخبار ذات طابع الخدمة العمومية، وعلى الأكثر من ثلثي المساحة على الإشهار والإعلانات.

- المجلات: وهي تمثل ٪10 من نسبة المنشورات والصحف المحلية الإجمالية. ظهر هذا النوع من الصحف تدريجيًا ضمن تاريخ الصحافة، ولكنه لم يفرض نفسه إلا ابتداء من 1930 كوسيلة إعلامية مهمة. وهي تتمثل في كل المطبوعات الدورية التي تخاطب جمهور عريض، بالحفاظ على جزء من مضمونها للأخبار وآخر للإشهار[97].
- الإعلانات القانونية: وهي عبارة عن صحافة استفادت من التمكين الذي يسمح لها بنشر إعلانات قانونية، في غالب الأحيان متعلقة بالمؤسسات التجارية والاقتصادية، وفي بعض الحالات تنشر إعلانات لها علاقة بالخواص. في القانون الفرنسي، تمثل هذه الصحافة دورية إعلامية لها الحق في جمع واستقبال ونشر الإعلانات القانونية للمؤسسات التجارية والمدنية.

ج – حسب دورية الصدور:

- الصحافة الجهوية اليومية: وتمثل ٪15 من نسبة المنشورات والصحف الجهوية الإجمالية. وهي الصحيفة التي تصدر يوميًا. في إحصائيات السحب التي تنشر بصفة منتظمة، غالبًا ما تدمج صحافة اليوم السابع التي تنشر في نهاية الأسبوع ضمن الصحافة اليومية.
- الصحافة الجهوية الأسبوعية: يمثل هذا الصنف من الصحافة ٪72 من نسبة

97- Jean-Marie Charon, « La presse magazine. Un média à part entière ? », Réseaux 2001/1 (no 105), p. 5.

المنشورات والصحف الجهوية الإجمالية. تعتبر الصحافة الأسبوعية الجهوية من أقدم الأصناف في تاريخ الصحافة الفرنسية. أكثر من 50٪ من العناوين التي تصدر إلى يومنا هذا ظهرت قبل 1850، تعتبر بذلك الصحافة التي قاومت الأكثر وبشدة كل الظروف سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية. تسحب الصحافة الأسبوعية بنسبة أقل مقارنة بالصحافة اليومية، كما أن رقعة توزيعها أصغر ومناطق التغطية لديها جد مستهدفة.

- الصحافة الدورية: والتي تمثل 13٪ من نسبة المنشورات والصحف الجهوية الإجمالية. هي صحافة تختلف فترات سحبها من شهر إلى ثلاثة أشهر، كما أنها صحافة غير منتشرة كثيرًا في فرنسا.

2 – لمحة تاريخية حول الصحافة الجهوية في فرنسا:

أ – ظهور الصحافة في فرنسا:

الصحافة كما نعرفها اليوم، ظهرت في فرنسا، لما رخص الملك «لويس الثامن»، «تيودور رينودو» (طبيب الملك، كاتب وصحفي) بطبع كل الأحداث والأخبار. صدرت عن هذا الترخيص أول صحيفة تحت اسم «لاغازيت»[98] سنة 1631. ويعد الخط الافتتاحي لهذه الصحيفة حكومي، فهي تروج للنشاطات الملكية والحكومية والأحداث والأخبار التي تخص البلدان المجاورة. كانت الصحيفة تتكون من أربع صفحات في الفترة الأولى ثم ثمان صفحات، تطبع في ليلة الجمعة لتوزع صباح السبت في مدينة باريس فقط، ولا توزع الصحيفة في المناطق أو المدن الأخرى من فرنسا إلا بعد أسبوع، حيث وسائل التواصل والمواصلات لم تكن متطورة آنذاك.

أثرت هذه الوضعية من الناحية الاقتصادية بصفة سلبية على صحيفة «لاغازيت»، حيث عائدات الاستثمار لا يمكن الاستفادة منها ولا استرجاعها خاصة التي تتعلق بالمواصلات.

98- «لاغازيت» كلمة ذات أصول إيطالية وهي تعني النقود المتبقية بعد التسوق والتي تستعمل في شراء الأوراق الإخبارية التي سبقت ظهور الصحافة كما نعرفها اليوم.

اقترح «تيودور رينودو» على الملك «لويس الثامن» التعاون مع الناشرين والمطبوعات الجهوية، بحيث إن العناوين التي تطبع في باريس، تطبع أيضًا وفي نفس الوقت في المحافظات والأقاليم الأخرى. تم قبول اقتراح «تيودور رينودو»، ونشأت إثره أولى صحف «لاغازيت المحافظات» «La gazette de province»، إذ عرفت مدينة ليون أول عدد في 1633، تبعتها مدينة بوردو في 1638، ثم مدينتي تور وروان في 1646.

إلا أنه من الجدير بالذكر، أن «لاغازيت المحافظات» كلها تنشر أخبار وأحداث وطنية وعالمية ولكنها لا تتطرق للأخبار المحلية إلا فيما يخص الإعلانات.

في 30 مايو من سنة 1752، ظهرت مبادرات أخرى لصحف محلية، تهتم هذه الأخيرة بالأخبار المحلية أطلق عليها «Les petites affiches de Province». حيث كل مدينة لديها المنشور الخاص بها، وهي منشورات أسبوعية ذات أربع صفحات.

2 – العصر الذهبي للصحافة الجهوية في فرنسا:

منذ المبادرات الأولى للصحافة الجهوية، سرعان ما عرفت هذه المنشورات ازدهارًا كبيرًا كما أنها تطورت من حيث عدد العناوين وحجم السحب. يمثل المنحنى البياني التالي تطور عدد العناوين الجهوية وحجم سحبها في هذه الفترة: المصدر:

https://gallica.bnf.fr/html/und/presse-et-revues/presse-locale-et-regionale

الشكل1: تطور حجم السحب السنوي للعناوين الصحفية

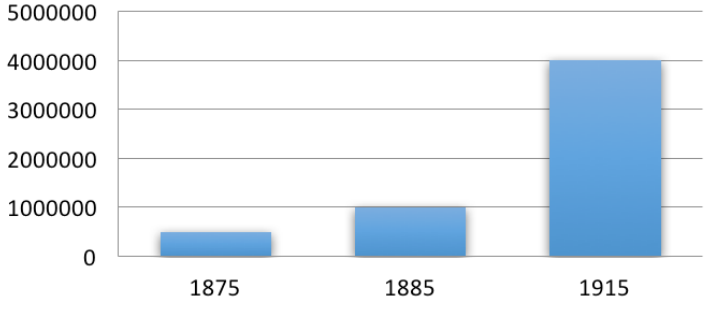

الشكل 2: تطور عدد العناوين الصحفية

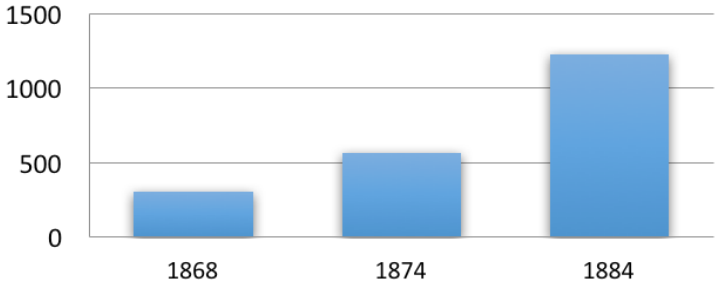

يظهر من خلال المنحنيين البيانيين التطور الكبير والسريع للصحافة الجهوية في فرنسا، فهذه الصحافة تتنوع، تتعدد من ناحية عناوينها، حيث يتطابق كل عنوان مع الحساسيات السياسية المختلفة، ما يجعلها توصف بصحافة الرأي.[99]

أدى إلى هذا الازدهار عوامل مختلفة نذكر منها:

- تعتبر الصحافة الجهوية في هذه الفترة، الوسيلة الوحيدة التي تنشر أخبار محلية قريبة من اهتمامات السكان.
- التطور التكنولوجي في المجال المطبعي خاصة مع ظهور presse rotative في 1860، والتي تسمح بسحب حجم أكبر وأسرع من الدوريات وبجودة عالية (10 نسخ في الدقيقة الواحدة)
- الاستعمال المتزايد للصورة الفوتوغرافية، الكهرباء والتلغراف الذي عرف أولى خطوطه في 1845.
- تطور وتنوع الموضوعات المعالجة والتي تختلف من موضوعات سياسية، ثقافية، اقتصادية، فن، سينما وإعلانات في مختلف المجالات.
- مرسوم 03 أوت 1880 الذي يجبر كل المحافظات على استحواذ صحيفة جهوية خاصة بها.

99- Pierre FEUERSTEIN, **un journal des journaux.** Edition Créer : France. 1997. P21

- ظهور وكالة الأنباء الفرنسية والتي سمحت بالحصول على المعلومات والأخبار بصفة أسرع.

تطرح هذه الملاحظة الإيجابية مع ذلك بعض المفارقات: غالبًا ما يكون مضمون الصحف الجهوية يتبع التزامات معينة ومنسقة، كما أن الجمهور المستهدف يقتصر على الطبقة الراقية والمثقفة من المجتمع، بالإضافة إلى أن هذه الصحف تعاني من منافسة الصحف الوطنية والتي تصدر في باريس[100]، بحيث إن نفس مرسوم 03 أوت 1880، يسمح للمحافظات بامتلاك صحيفة واحدة فقط لا أكثر في حين سرح لباريس بامتلاك أربع صحف.

وبصدور النصوص التشريعية لقانون 29 جويلية/ يوليو 1881 والذي يرافق إنشاء الجمهورية الثالثة، ألغيت كل النصوص والتشريعات السابقة المتعلقة بالملصقات، الطباعة، المكتبات، الصحف الدورية، وجرائم الصحافة المرتكبة عبر الصحف أو مختلف المنشورات الأخرى[101]، وذلك من أجل تسهيل العمل والنشاط الصحفي وإعطائه أكثر حرية ومصداقية. لذلك عرفت هذه الفترة بالعصر الذهبي للصحافة بصفة عامة والصحافة الجهوية بصفة خاصة.

جعلت هذه الفترة التي عرفت الازدهار وحرية الصحافة من فرنسا الأولى على الصعيد الأوروبي من حيث عدد عناوين الصحف المحلية وذلك بسحب يومي يقدر بـ 3.5 إلى 4 ملايين نسخة، أي ما يعادل 244 نسخة لكل 1000 مواطن، والثانية على الصعيد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية الذي يقدر حجم السحب لصحفها الجهوية بـ24.5 مليون نسخة[102].

100- For more: https://goo.gl/1iQVMJ
101- 29 juillet 1881 : loi sur la liberté de la presse, https://goo.gl/D5MwKc
102- Albert Pierre. Remarques sur la stagnation des tirages de la presse française de l'entre-deux-guerres. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 18 N°4, Octobre-décembre 1971. Etudes d'histoire de la presse (XVIIe-XXe siècles) p 541.

1 – **الصحافة الجهوية أثناء الحرب العالمية الأولى:**

لم تدم فترة الازدهار طويلًا، حيث ألغيت حرية الصحافة وعادت الرقابة عليها أثناء الحرب العالمية الأولى في 1914، وذلك راجع إلى إعادة تطبيق قانون 1849 الخاص بحالة الحصار. ففي أوت/ أغسطس 1914، انتخبت غرفة البرلمان بالإجماع على قانون «موجه إلى ردع كل شفافيات الصحافة في حالة حرب»[103] والذي سار مفعوله إلى غاية 13 أكتوبر 1919. أعطى هذا القانون الحق الكامل للحكومة الفرنسية في ممارسة الرقابة على الأخبار، المقالات والصور التي بصدد النشر.

سجلت هذه المرحلة تقهقر الصحافة بصفة عامة والصحافة الجهوية بصفة خاصة، فبالإضافة إلى هذا القانون الذي أعاد تطبيق الرقابة، اتخذت إجراءات صارمة للسيطرة على الصحافة من خلال اتباع مخطط الرقابة أطلق عليه اسم «Anastasie»[104]: وزع 5000 شخص عبر 300 مكتب في جميع أنحاء فرنسا مكلفين بمراقبة ومراجعة كل ما تنشره الصحف[105]. لم تخفِ الحكومة الفرنسية والمكاتب المخصصة لذلك رقابتها وإلغاءها لبعض المضامين أثناء الحرب: فإذا قرر إلغاء مضمون معين أو نص مكتوب أو أي صورة كانت، فتنشر الصحيفة بمساحة بيضاء، وهي المساحة المخصصة من قبل لذلك المضمون.

103- Ibid

104- تعني كلمة «Anastasie» القيامة. وهي كلمة تستعمل لتشخيص الرقابة الحادة والقمعية للصحافة، مثلت لأول مرة في 1870 على يد الرسام «أندري جيل» على شكل امرأة عجوز شمطاء تحمل في يدها مقص.

105- la-presse-pendant-la-premiere-guerre-mondiale, https://goo.gl/ZCA3aC

الصورة 1:

Le canard enchaîné 1916 سبتمبر 6 ل

LE PETIT COMTOIS

JOURNAL RÉPUBLICAIN DÉMOCRATIQUE QUOTIDIEN

LA GUERRE EUROPÉENNE

LES CLÉRICAUX COMBATTENT LA RÉPUBLIQUE

Autour de la Guerre

Sur le Théâtre Oriental

L'ÉVACUATION DE SERBIE

الصورة 2:

Le petit comtois 1915 أوت 09 ل

Le Canard Enchaîné

JOURNAL HUMORISTIQUE

Paraissant tous les Mercredis

رسم ملغى

Dessin censuré

مقال ملغى

Article censuré

LE HÉROS

Ici : Beauti ! Incident

SOUS PRESSE

عوامل أخرى أدت إلى تدهور الصحافة المحلية الفرنسية، من بينها صعوبة الحصول على الورق الخاص بالجرائد، كما أن حياة الصحفيين أصبحت مهددة (على سبيل مثال «جون جوراس» مؤسس ومدير الصحيفة اليومية الاشتراكية L'humanité الذي قتل في مدينة باريس 31 جويلية/ يوليو 1914) بالإضافة إلى عوامل أخرى أثرت سلبًا على تطور الصحافة المحلية.

كما أن أثناء الحرب من الناحية السياسية، أسند للصحافة مهمة دعائية في صالح الحكومة الفرنسية، مفادها تشويه صورة العدو وتهدف إلى توحيد الشعوب حول قضية واحدة متمثلة في الحرية. حددت هّذه المهام الدعائية من طرف (المارشال جوفر) (ضابط سام في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، كما تولى مناصب سياسية مهمة في الحكومة الفرنسية بعد الحرب). شكل فرق صغيرة من الصحفيين معتمدين من طرف وزارة الحرب، يسمح لهم التنقل إلى مناطق القتال مرفقين بضباط الجيش الفرنسي. كل المقالات التي يحررها هؤلاء الصحفيون تمر كلها إجباريًا بمصالح رقابة الصحافة (مكتب الأخبار والمعلومات العسكرية الذي أسس سنة 1915)

2 – الصحافة المحلية ما بين الحربين:

عكس الصحافة التي كانت تصدر في باريس أو الصحافة الوطنية التي تأثرت بالظروف الاقتصادية المتعلقة بالصعوبات في توزيع مختلف المنشورات أثناء الحرب العالمية الأولى، والتي نتج عنها تقلص نسبة القراء، فإن الصحافة الجهوية، قريبة من السكان المحليين وبطبيعتها لم تعان الكثير من الصعوبات في مجال المواصلات والتوزيع، فقد سجلت توسعًا في نسبة قرائها . فالمواصلة في تجسيد مهمتها الإخبارية بعد الحرب لم تكن صعبة، ولكن وبشكل متناقض، سجل عدد العناوين وحجم السحب نوع من الركود يسوده نوع من التناقص خلال هذه الفترة: قدر عدد العناوين 220 عنوانًا يومي سنة 1920، في حين عرفت سنة 1939 انخفاض في عدد العناوين ليصل إلى 175 عنوانًا فقط.

أدت إلى هذه الوضعية عوامل مختلفة أهمها الأزمة المالية التي عرفتها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، بالإضافة إلى تزايد في أسعار الورق والمنافسة الشديدة للراديو ابتداء من الثلاثينيات، التي تميزت بالسرعة والآنية في توصيل الأخبار.

3 – **الصحافة الجهوية إبان الحرب العالمية الثانية (1939-1945):**

ظهر شكل آخر من المقاومة في وجه الاحتلال إلى جانب المقاومة المسلحة وهي صحافة المقاومة التي أسسها مجموعة من الصحفيين، الكتاب والفنانون عبر المطابع، الصحف والجرائد. طبعت هذه المنشورات على شكل أوراق ذات صفحات متباينة، بالرغم من الرقابة وكل الإجراءات الصارمة التي اتخذتها ألمانيا وحكومة فيشي للحد من هذا النوع من الممارسات، ظهرت عناوين مختلفة ومتعددة للصحف بصفة سرية. يمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف حسب توجهها الافتتاحي والسياسي:

- صحافة المقاومة: ظهرت هذه الصحافة مع أول عنوان للمقاومة ««Pantagruel التي نشرت وطبعت من طرف «رايموند دييس»[106] في أكتوبر 1940. لم يكن لهذه الصحيفة مستقبل زاهر حيث طبع منها 16 عددًا فقط ثم أوقفت من طرف الجيش الألماني.

فتحت هذه الصحيفة الباب أمام عدد لا يقل عن 1100 عنوان صحيفة مقاومة[107] مختلفة أهمها Libération, combat, Défense de la France طبعت بصفة سرية. نسبة كبيرة من هذه الصحف (أغلبها في 1942) تمثل عناوين غير معروف إذا كانت مرفقة لحركة معينة، شبكة معينة أو تجمع سياسي محدد، فهدفها كان أكثر مكافحة الاستعمار الألماني ولم يكن لها خطاب سياسي معين ضمن مضامينها. في 1941، شكلت هذه الصحافة غير السياسية ربع العناوين السرية الصادرة، في حين شكلت نصفها في 1942، وأكثر من الثلثين ما بين 1943 و1944 [108].

106- «رايموند ديس» فرنسي، صاحب مطبعة موسيقية وناشر موسيقي. في أكتوبر 1941، أوقف من طرف الحكومة الألمانية مع 45 من الناشطين في جيش المتطوعين، ثم نقل إلى تريفس، في 09 أكتوبر 1942، بموجب المرسوم Nacht und Nebel . في 27 مارس ماي 1943، مع 06 من أعضاء جيش المتطوعين، جكم على «دييس» بالإعدام من طرف le 2e sénat du Volksgerichtshof . نقل إلى رينباش حيث أعدم في سجن كولون.

107- Catalogue des périodiques clandestins : 1939-1945. Bibliothèque nationale, 1954, 283 p.

108- Marie-Cécile Bouju, Manuscrite, ronéotypée, imprimée… : la presse clandestine en France pendant la Seconde Guerre mondiale. CNRS-Université de Caen

- الصحافة الحزبية: طبقًا لمرسوم 26 سبتمبر 1939، حلت المنظمات الشيوعية وأوقفت كل منشوراتها، فعادت صحيفة L'humanité [109] للظهور مرة أخرى بصفة سرية في نهاية سبتمبر من نفس السنة (أحصي 300 عدد منها سري إلى غاية 1944)[110]، تدل هذه السرعة في العودة إلى الظهور إلى المهمة الدعائية الأساسية في المفهوم الشيوعي للحزب ونشاطه السياسي.

وفي أكتوبر 1940، ظهرت عناوين أخرى تدعي الاشتراكية بصفة واضحة من خلال صحيفتي Socialisme et liberté و L'homme libre في ديسمبر 1941، ثم صحيفة Le populaire في مايو 1942.

- الصحافة النقابية: والتي اشتهرت بصحيفة «La vie ouvrière» حيث أوقف إصدارها في 1939. وعادت للصدور مرة أخرى بصفة سرية أيضًا في فيفري/ فبراير 1940. الصحافة النقابية، وصحافة CGT خاصة، كانت مهمة على المستوى الكمي: من بين 14 صحيفة أحصيت، تسعة منها أعلنت بصفة واضحة انتمائها إلى CGT.

تهتم هذه المنشورات بالمشكلات والصعوبات اليومية التي يعيشها العمال: المستوى المعيشي والقدرة الشرائية المتدنية، نقص وأزمات في المواد الغذائية، صعوبات في التزود بالوقود، أجور غير ملائمة. وكسائر الصحف التي نشرت في هذه الفترة، لعبت دورًا تحسيسيًا تعمل من خلاله النداء للكفاح، الاتحاد النقابي، ومكافحة الانفصال. كما أنها كانت تدين أرباب الأعمال الذين كانوا يتعاملون بصفة واسعة مع قوات الاحتلال ويمدونهم بصفة مستمرة بأخبار بعمليات المقاومة المنظمة داخل المؤسسات.

ولكن، سرعان ما واجهت هذه الأنواع من الصحف بكل أصنافها حواجز مختلفة، أهمها صعوبات في اقتناء الورق، عدم إمكانية الوصول إلى المطابع بحيث إنها أغلقت

109- « «L'humanitéصحيفة ذات توجه اشتراكي أسست في 1904 على يد مديرها «جون جوراس»، و هي ذات طابع اشتراكي في بداية تأسيسها إلى غاية 1920، ثم أصبحت ذات طابع شيوعي.

110- For more: https://goo.gl/1iQVMJ

من طرف الحكومة الألمانية، والتي كانت تطبع المنشورات الألمانية فقط، مما أدى بالمقاومين بإنشاء مطابع بدائية سرية للطبع والنشر.

فلكل صحف المقاومة صوت واحد، وهو إيقاظ الحس الوطني لدى الشعوب، توعيتها بالإضافة إلى محاربة الدعاية التي نظمتها الحكومة الألمانية من خلال وسائل الإعلام الخاصة بها. كما أنه، وإلى يومنا هذا، العدد الحقيقي لعناوين صحف المقاومة، عدد المنشورات الخاص بكل عنوان وحجم السحب لكل جريدة غير معروف جيدًا. فالرقابة والقمع الذي عرفته الصحف في هذه الفترة أدى بالمقاومين بطبع ونشر أعداد مختلفة في مناطق مختلفة لكل صحيفة، كما أن العديد من هذه الصحف أتلف.

4 – الصحافة المحلية بعد الحرب العالمية الثانية:

غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، استعادت فرنسا نشاطها الإعلامي من خلال الصحافة الوطنية بصفة عامة والصحافة الجهوية بصفة خاصة. حيث أخذت الحكومة الفرنسية تدابير مختلفة سمحت بالعودة إلى الازدهار في مجال الإعلام بالخصوص من خلال قانون 1944.

من أهم ما جاء به هذا القانون، إيقاف إصدار، طبع ونشر كل العناوين التي كانت تصدر تحت الوصايا الألمانية. هذا ما سمح ببعض صحف المقاومة في المواصلة بالظهور، إعادة ظهور صحف أوقفت خلال الحرب من طرف الحكومة الألمانية أو حكومة فيشي أو إنشاء عناوين جديدة، حيث استفادت هذه الصحف من إمكانيات الصحف الألمانية التي صودرت من طرف الحكومة الفرنسية ووضعتها تحت تصرف المؤسسات الصحفية الفرنسية من خلال نفس القانون.

كما أن قانون 1944 لم يتوقف لهذا الحد، فقد أعاد من جديد حرية الصحافة وحررها من مختلف القيود والضغوطات السياسية والتجارية والاقتصادية من أجل الحفاظ على مصداقيتها وحريتها. كما اتخذت إجراءات قانونية أخرى من شأنها الحد من تمركز وسائل الإعلام الناتجة عن النشاطات التجارية التي يقوم بها أرباب الأعمال، وذلك بمنع كل شخص من امتلاك أكثر من عنوان صحيفة، هذا الإجراء القانوني كان من شأنه في الوقت نفسه تشجيع التعددية والتنوع في العناوين والآراء.

2 – المشهد الإعلامي المحلي الحالي:

تحتل الصحافة المحلية الفرنسية المرتبة الثانية كأكبر سوق في سوق الصحافة الإجمالي، فهي تمثل ٪43 من حصة السوق الإجمالية، في حين تمثل صحافة المجلات ٪44 و٪13 فقط للصحافة الوطنية.

ستة عنوانين من كل من عشرة من الصحف اليومية التي تصدر في فرنسا تعتبر من المنشورات المحلية أو الإقليمية، ما يعادل ٪66 من مجمل المنشورات المطبوعة في حين تمثل الـ34 ٪ المتبقية الصحافة الوطنية (الصحافة الوطنية اليومية والصحافة الإعلامية المجانية).

في 2015، وزعت الصحافة عبر 6000 نقطة بيع (محلات تجارية خاصة بالصحف، مكتبات.. إلخ) بالإضافة إلى أنها تضم 380000 مشترك عبر البريد، كما أن 2.3 مليون نسخة توزع يوميًا أي ما يعادل 800 مليون نسخة توزع سنويًا[111].

2 – مكانة الصحافة الجهوية في الحياة اليومية للفرنسيين:

للصحافة الفرنسية مكانة خاصة في الحياة اليومية للفرنسيين، حسب تقارير اتحاد الصحافة الجهوية (UPREG) لسنة 2017، 17.8 مليون فرنسي أي ما يعادل ٪34.3 من الفرنسيين الذين يتراوح أعمارهم أكثر من 15 سنة يقرؤون يوميًا الصحافة الجهوية، و43 مليون فرنسي يطلعون على الأقل مرة في الشهر على صحيفة جهوية معينة. كما أن مختلف التحقيقات والتقارير التي تقوم بها الجهات المتخصصة بشأن المشهد الإعلامي الفرنسي بصفة عامة وعادات القراءة الإعلامية لدى الفرنسيين بصفة خاصة، تؤكد لنا أن الصحافة المحلية بصحة أفضل مقارنة بالوسائل الإعلامية التقليدية الأخرى. بعض متغيرات الدراسة المسحية التي قامت بها هذه المنظمات موضحة في المنحنى البياني التالي:

111- Bilan de l'UPREG 2015

الشكل 3: مقارنة بين الصحافة المحلية و الصحافة الوطنية

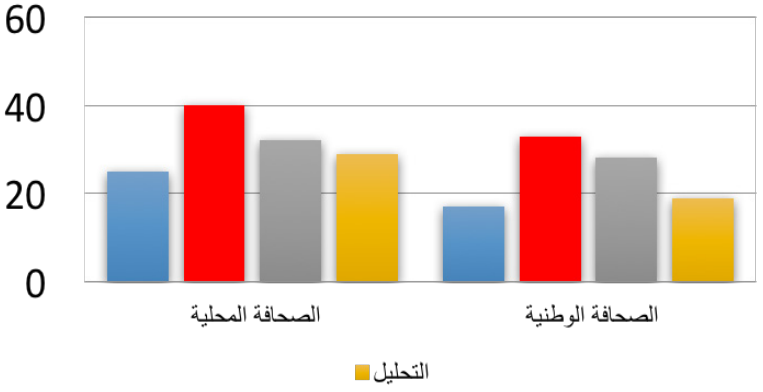

المصدر: تقرير UPREG لسنة 2017

يمثل هذا المنحنى البياني دراسة مقارنة بين الصحافة الجهوية والصحافة الوطنية، وترتكز هذه الدراسة على متغيرات مختلفة متمثلة في المصدر الذي يفضل الفرنسيين اقتناء المعلومة منه، طريقة تحليل الأخبار والأحداث لكل نوع من الصحف، المصداقية والثقة التي يضعها الفرنسيين في مختلف العناوين التي يطلعون عليها. فحسب المنحنى البياني، من الواضح أن الفرنسيين يميلون أكثر للصحافة المحلية ويشعرون أنهم أقرب منها أكثر.

هذه النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة، ليست محل صدفة، فالصحافة الوطنية تهتم بالموضوعات التي لها علاقة بالبلد بصفة عامة، الأخبار الخارجية ولا تهتم إلا نادرًا بالأخبار الجهوية. هذا ما يجعل القضايا السياسية من المفروض، أهم على المستوى المحلي: تضمن الصحافة الجهوية (اليومية خصوصًا) التحكم في الأخبار والمعلومات على مستوى كل إقليم حيث توزع، خاصة وأن مختلف الأقاليم تعرف نمو ديموغرافي مهم وتوسع في التحضر. فالصفحات الأولى من الصحف الجهوية تهتم فعلًا بالأخبار والأحداث الوطنية والعالمية ولكن مساحات واسعة منها مخصصة أيضًا للأخبار المحلية. فالدور الذي تلعبه في تغطية، تحليل وتركيب الأخبار المتعلقة

بالانتخابات المحلية مثلًا كبير جدًا: فالدور الذي تلعبه مثلًا في تغطية مختلف فضائح المسؤولين لا نجده ضمن الصفحات الأولى للصحف الوطنية.

أما على المستوى الجغرافي، فإقليم نفوذ الصحف الجهوية غالبًا ما يتعدى الإطار الجغرافي المخصص له ليصل إلى مناطق أخرى مجاورة، فمثلًا إقليم نفوذ الصحف اليومية لإقليم (نيس) يتعدى إطار جبال الألب البحرية إلى كورسيكا، الفار، جزيرة موناكو وجزء من جبال الألب المنخفضة[112].

3 –أزمة الصحافة المحلية:

الصحة الجيدة التي تبدو على الصحافة المحلية من خلال ما تطرقنا من قبل، لا يعني أن هذه الأخيرة لا تعاني من مشكلات معينة. بدأت الصحافة المحلية بالتدهور ابتداء من ستينيات القرن الماضي. التغيير في عادات الفرنسيين في القراءة، أثر على عائدات مبيعات الصحف الجهوية، حيث انخفضت نسبة هذه الأخيرة مما أدى إلى تقلص حساس في نسبة النشر والتوزيع، كما يوضحه المنحنى البياني التالي:

الشكل 4: تطور سحب و توزيع الصحافة المحلية الفرنسية

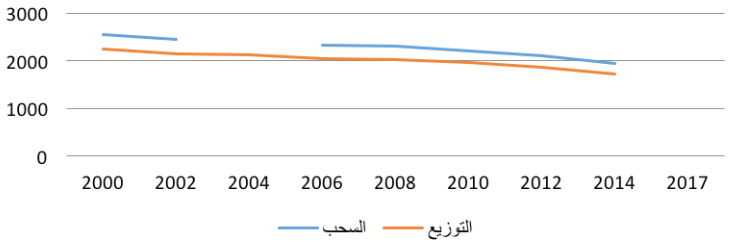

المصدر: DGMIC

112- **Jean-Rémy** BEZIAS, « Pouvoir dans la presse et influence politique : les dirigeants de la presse niçoise (début du XXe siècle - début des années 1960) », *Cahiers de la Méditerranée*, 92 | 2016. p14.

يمثل المنحنى انخفاض واضح في نسبة سحب وتوزيع الصحف المحلية، ترتب عن هذه الأزمة، أزمة أخرى تتمثل في تقلص عدد العناوين التي تنشر في مختلف المناطق والأقاليم الناتج عن توقيف إصدار عدد مهم منها. المنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل 5: تطور عدد عناوين الصحافة اليومية الجهوية

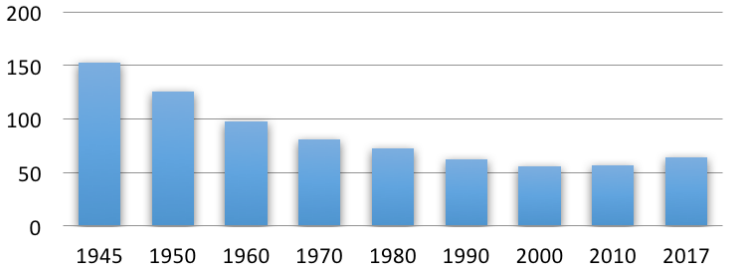

المصدر: DGMIC

أثر الانخفاض المحسوس في نسبة عدد العناوين ونسبة السحب والتوزيع بشكل كبير وسلبي على رقم الأعمال الإجمالي للصحافة المحلية الذي عرف بدوره تقلصًا كبيرًا في حجمه نتيجة لنقص عائدات المبيعات التي تمثل 60٪ من الحجم الإجمالي لرقم الأعمال. نسبة التقلص موضحة في المنحى البياني التالي:

الشكل 6: تطور رقم أعمال و مبيعات الصحافة المحلية

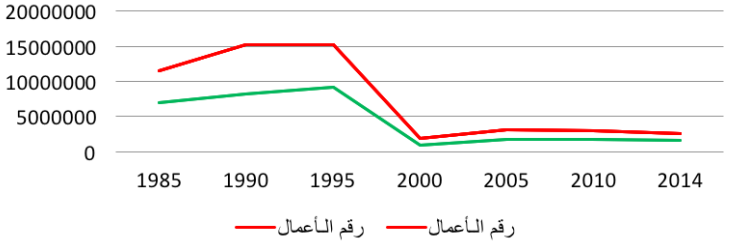

المصدر: DGMIC

تعود هذه الأزمة التي تعرفها الصحافة الجهوية في فرنسا والتي تزداد من سنة إلى أخرى، إلى عوامل مختلفة منها:

أ - أزمات مالية:

منذ 2008، وبسبب الأزمة المالية التي عرفتها أوروبا في 2009، سجلت الصحافة انخفاضًا مهمًا في مواردها الخاصة المعتمدة على الإشهار التجاري أو الإعلانات التجارية. يوضح المنحنى البياني وضعية العائدات الإشهارية للصحافة الجهوية:

الشكل 7: تطور عائدات الإشهار التجاري للصحافة المحلية الفرنسية

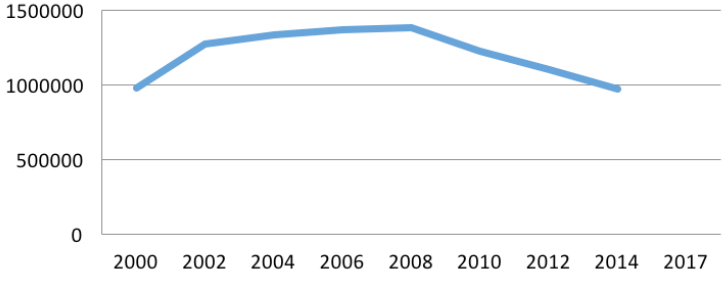

المصدر: DGMIC

تمثل عائدات الإشهار (التجاري والإعلانات) 40٪ من رقم الأعمال الإجمالي. فتقلص هذه العائدات أدى بالضرورة إلى تقلص رقم الأعمال الإجمالي.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تقلص العائدات التجارية ظهور الصحافة المجانية في بداية سنوات 2000. هذا النوع من الصحف يعيش من الإشهار ويوزع بشكل مجاني على القراء. كما أنه يعرض مساحات إشهارية على المعلنين بأقل تكلفة من الصحف المحلية.

ب - المنافسة القوية من طرف الانترنت:

على غرار وسائل الإعلام التقليدية الأخرى عبر العالم، تواجه اليوم الصحف الجهوية

الفرنسية منافسًا كبيرًا: الإنترنت. لا بد من الإشارة إلى أن إمكانية تقديم المعلومة أو الخبر فور أو في نفس وقت وقوعه على المباشر أفقدت الصحافة المكتوبة بصفة عامة امتيازها في سرعة وآنية نشر المعلومة. بالرغم من أن الوضعية الراهنة ليست ذات مفعول سلبي فقط على الصحافة الجهوية، ففرض الويب نفسه كسلاح ذي حدين بالنسبة للصحافة الجهوية، فهو يعتبر في نفس الوقت كعدو وصديق لها: من جهة تسبب الويب بشكل كبير في انخفاض نسبة قراء الصحافة المطبوعة ونتيجة لذلك انخفاض في نسبة المبيعات، تتراوح نسبة الانخفاض ما بين 1-٪ و 25٪- من سنة إلى أخرى حسب منظمة الإحصائيات الصحافية ووسائل الإعلام (ACPM)، في حين سمح الويب للصحافة الجهوية بالوصول إلى جماهير مستهدفة جديدة مكونة أساسًا من فئة الشباب.

فهذه الوسيلة الجديدة لاقتناء الأخبار غيرت من عادات القراءة لدى الفرنسيين: 53٪ من الفرنسيين اليوم يطالعون الصحافة عبر الإنترنت، في حين 47٪ منهم متعلقون بالنسخة الورقية[113].

استغلت الصحف الجهوية بدورها هذا الوضع، واستفادت من إيجابيات التكنولوجيا الجديدة، حيث إنها كانت الرائدة في اعتماد الإنترنت كدعامة أخرى في نشر أعدادها المختلفة وذلك ابتداء من 1995 مع sudouest.com وهي صحيفة جهوية تصدر في مدينة بوردو وتنتمي إلى مجمع «Sud Ouest»، ثم تبعتها الصحف الجهوية الأخرى حيث في 1998، أغلب المؤسسات الصحفية الجهوية أنشأت مواقع الإنترنيت الخاصة بها. في بداية الأمر، تصفح الأعداد المختلفة عبر الإنترنت كان مجانيًا، أما الآن فقد أصبح بمقابل مدفوع على شكل اشتراكات.

فعبر الإنترنت، تعد الصحافة الجهوية المصدر الأول لاقتناء المعلومة وذلك عبر 58 موقع إنترنت إخباري، حيث سجل عدد زوارها 1608 مليون زائر مع معدل 470 مليون صفحة مشاهدة.

113- بعكس التمركز العمودي، الذي يمثل المؤسسة التي تسيطر على كل مراحل إنتاج منتج معين في هذه الحالة، إنتاج الصحيفة منذ نشأة الفكرة إلى النشر والتوزيع مرورًا بالتحرير، فالتمركز العمودي يمثل سيطرة مجمع معين على كل قطاع النشاط، في هذه الحالة، كل قطاع الإعلام المحلي بما فيه التلفزيون الراديو والإنترنيت.

6 – **تمركز وسائل الإعلام:**

تمركز وسائل الإعلام، بالخصوص التمركز الأفقي[114]، أبرز آثارًا سلبية على نوعية المعلومة المنشورة من طرف الصحافة، ترسيخها في المصلحة العامة وعلى حرية وتعدد الصحافة. بالفعل، معظم الدول تقاوم هذه الظاهرة منذ القرن الـ19، وتشددت هذه المقاومة بعد الحرب العالمية الثانية.

فتؤثر ظاهرة تمركز وسائل الإعلام على الصحافة بصفة عامة وعلى الصحافة الجهوية بصفة خاصة تدريجيًا على كل إقليم من فرنسا، فكما أشير إليه في الفقرة السابقة، نلتمس نقص وتراجع في عدد العناوين الجهوية الناتجة عن توقيفها (عدد الصحف الجهوية اليومية مثلًا كان 175 عنوانًا في 1945 إذ تراجع هذا العدد ليصل 64 عنوانًا سنة 2018، أو الناتجة عن إعادة شرائها ودمجها ضمن عناوين أخرى من طرف أرباب الأعمال، حتى يصبح بذلك مقاول واحد أو رئيس واحد يمتلك كل أو جزء كبير من العناوين في تلك المحافظة أو الإقليم. يكمن طرح مثال مجمع Est Bourgogne Rhône Alpes (EBRA، وهو مجمع للصحافة الجهوية الفرنسية أسس سنة 2006 بامتلاك قطب Rhône Alpes وSocopresse من طرف مجمع «جمهورية الشرق» والبنك الفيدرالي للتأمين المتبادل (Banque fédérale du crédit mutuel). فمنذ سنة 2009، أصبح مجمع «التأمين المتبادل» المالك الوحيد للمجمع والذي وسع نفوذه في كل الشرق الفرنسي عبر امتلاك عنوانين جديدة مختلفة: Le progrès, le Dauphiné libéré, l'est républicain, les dernières nouvelles d'Alsaces.

بهذه العنوانين التي ضمها للمجمع، أصبح يمتلك اليوم 14 منشورًا جهويًا: تسع صحف يومية جهوية، ثلاث صحف أسبوعية جهوية وصحيفتين مجانيتين، توزع كلها على 23 إقليم من الشرق الفرنسي.

كما أنه تشكلت مجمعات أخرى، نتطرق إلى أهمها من خلال الجدول التالي:

114- Bilan de l'UPREG.

المجمع	نوع النشاط	العناوين الأساسية الممتلكة
Amaury	الصحافة اليومية الوطنية الصحافة اليومية الجهوية صحافة المجلات	L'Equipe, France Football, Vélo Magazine.
Bauer	الصحافة اليومية الجهوية صحافة المجلات	Maxi, C'est dit, Maxi Cuisine
EBRA	الصحافة اليومية الجهوية	Le Progrès, Le Dauphiné Libéré, Bien Public, Le Journal de Saône et Loire, Le Républicain Lorrain, L'est Républicain, Les Dernières Nouvelles d'Alsace, Journal de la Haute Marne, L'Alsace, Vosges Matin
Hersant Média	الصحافة اليومية الجهوية الصحافة المجانية	la Provence, Nice Matin, Var Matin, Corse Matin, France Antilles Martinique, France Antilles Guadeloupe, La dépêche de Tahiti, Les nouvelles de Tahiti en plus de 280 éditions locales de ParuVendu (Presse gratuite).
Sud Ouest	الصحافة اليومية الجهوية الصحافة المجانية صحافة المجلات	Sud Ouest, Bodyboard, Charente Libre, Dordogne Libre, L'Eclair
Ouest France	الصحافة اليومية الجهوية الصحافة المجانية	Ouest France, La Presse de la Manche, Le Courrier de l'Ouest, Presse Océan, Le Maine Libre, Dimanche Ouest France

تبدو النصوص القانونية غير كافية في مجال محاربة تمركز وسائل الإعلام وضمان التعددية الإعلامية، خاصة وأن هذه الظاهرة لا تمس فقط الصحافة المكتوبة ولكنها تتعدى إلى وسائل الإعلام الأخرى (التلفزيون، الراديو، الإنترنت). صحيح أنه يوجد بعض النصوص القانونية التي تقنن هذا المجال، نذكر منها قانون 937-84 الصادر في 23 أكتوبر 1984، المادة 11، العنوان II والذي يوضح فعلًا: «لكل شخص الحق في امتلاك أو السيطرة على عدة يوميات جهوية، إقليمية أو محلية

للإعلام السياسي والعام، إذا كان التوزيع الإجمالي لا يتعدى ٪15 لكل اليوميات الجهوية، الإقليمية أو المحلية من نفس الصنف»

و لكن، هذه المبادرة الأولى من نوعها في التشريعات الفرنسية لمكافحة تمركز وسائل الإعلام عدلت بعد رجوع المعارضة للحكم عبر قانون رقم 897-86 المؤرخ في 01 أوت/ أغسطس 1986 و الذي يعدل النظام القانوني للصحافة، بتغيير المادة 11 على النحو التالي «ممنوع، لحد البطلان، امتلاك، السيطرة أو إدارة عبر عقود التأجير، المنشورات اليومية المطبوعة للإعلام العام و السياسي حيث يكون نتيجة هذه العملية هو تمكين كل شخص طبيعي أو اعتباري، أو مجموعة من الأشخاص امتلاك أو السيطرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أو نشر بعقد تأجير منشورات يومية مطبوعة من صنف الإعلام العام و السياسي إذا تعدت نسبة التوزيع ٪30 من التوزيع الإجمالي على التراب الوطني لكل المنشورات اليومية المطبوعة من نفس الصنف».

وما دام هذه القوانين (سواء كانت قانون 1984 أو قانون 1986) ليس لها أي مفعول رجعي، استطاعت المجمعات الكبرى الاحتفاظ بكل ما عندهم من عناوين من قبل، بالإضافة إلى ذلك، من خلال هذه الإصلاحات القانونية (المتعلقة بقانون 1986 خاصة)، نلاحظ أن عتبة التمركز ضوعفت من جهة ما يسمح للمجمعات الكبرى والمؤسسات الإعلامية الكبرى بالتوسع أكثر. ومن جهة أخرى حددت هذه العتبة للمنشورات الوطنية فقط في حين أنها عكس قانون 1984، لم تتطرق إلى المنشورات الجهوية.

سمح هذا الفراغ القانوني للمجمعات الكبرى للصحافة المكتوبة بتعزيز وضعيتها الاحتكارية في بعض المناطق عن طريق شراء عناوين متعددة، بالأخذ بعين الاعتبار واحترام عتبة ٪30 الوطنية في حين أنها قد تصل إلى ٪100 على المستوى الجهوي.

فأول ضحية نتيجة لهذا التمركز تبقى التعددية وحرية الإعلام والصحافة، فلـلمساهمين في مختلف المجمعات الصحفية الحق في النظر والتمحيص في مضامين مختلف العناوين التي تنتمي إليها، وبالتالي يمكن فرض الرقابة عليها، لأن هذه المجمعات تحرص على تحقيق التوازن بين المضامين ومصالح المالكين سواء كانت هذه

المصالح مالية، اقتصادية أو سياسية. سرعان ما نتج عن هذه الظاهرة الرقابة الذاتية من طرف الصحفيين وفريق التحرير لنفس هذه المنشورات إذا كانوا يريدون الحفاظ على عملهم ومناصبهم، كما يمكن أن يحصل العكس، بحيث إن الصحفيين يتركون عملهم من أجل عمل آخر لا علاقة له بالإعلام، ما أدى إلى انخفاض نسبة الصحفيين بـ ٪24.4 ما بين 2007 و2017. في هذه الحالة تطرح شرعية الديمقراطية بشكل حاد، بما أنه لم يعد تقريبًا التحدث عن منافسة نزيهة للمضامين الصحفية.

3 – الصحافة المحلية و شرعية الديمقراطية:

تعتبر حرية الإعلام الدعامة الأساسية لفرض الديمقراطية، في نفس الوقت يعتبر النشاط الإعلامي من جهة أخرى كنشاط تجاري، تطرح هذه المفارقة إشكالية كبيرة في شرعية فرض الديمقراطية حيث:

الأزمة المالية التي يعرفها المشهد الإعلامي بصفة عامة والصحافة المحلية بصفة خاصة، بالخصوص الناتجة عن تقلص العائدات الإشهارية، جعلت من هذه الأخيرة تغير استراتيجيتها، حيث لم يعد للقارئ الأولوية لدى الصحافة المحلية من حيث المضمون، لم تعد المؤسسات الصحفية تبحث على الجماهير المستهدفة والتوسيع منها والحفاظ عليها، وإنما البحث عن المعلنين الذين يفرضون سيطرتهم تدريجيًا على المضامين الصحفية، مما يجعل هذه الأخيرة ذات جودة متدنية ولا تهم بالضرورة القارئ.

غالبًا ما يتعامل أو يتعاقد أرباب الأعمال المالكين لوسائل الاعلام، مع المسؤولين المحليين. ينتج عن هذه العلاقات مصالح مشتركة على كلا الطرفين الحفاظ عليها من جهة. من جهة أخرى بما أن السكان المحليين يعيشون في مناطق وأقاليم صغيرة تسمح لهم بالتعارف، فالعلاقات الشخصية التي تنشأ بين المحررين والمسؤولين المحليين تؤثر بشكل أو بآخر على مصداقية وموضوعية المحررين.

هذه العلاقات المؤسسة على الحفاظ على المصالح بالدرجة الأولى، غيرت من مسار مهمة الصحافة المحلية الأساسية المتمثلة في الإعلام والخدمة العمومية. إذ من خلال دراسة مضمون بعض الصحف اليومية المحلية التي قام بها الباحث (لويك بالاريني)،

فإن ٪19 من المقالات المنشورة في الصحف المحلية موضوعها الخدمات المختلفة، يليها موضوع الرياضة بنسبة ٪18، ثم المضامين السياسية بنسبة ٪12 فقط. أما عن الموضوعية في التحرير، يشير (لويك بالاريني)، أنه من الصعب على الصحافة المحلية أن تكون موضوعية لأنه خولت لها مهمة «التغيير والتحفيز على التغيير» في المنطقة أو الإقليم.

تمركز وسائل الإعلام وامتلاك أرباب الأعمال عناوين مختلفة للصحف الجهوية بالإضافة إلى الصحف الوطنية والمجلات والصحف المجانية، تجعلها تخاطب بصوت واحد وتروج لأفكار وآراء مختلفة، وبما أن المشهد الإعلامي الفرنسي يحكمه عشرة من أكبر رجال الأعمال في فرنسا، هذا يؤثر بصفة جد سلبية على التعددية الإعلامية والتنافس الحر والنزيه في تقديم وتحليل الأخبار والمعلومات.

الخلاصة:

في خلاصة القول، لعبت الصحافة الجهوية دور جد مهم في مرافقة الفرنسيين في مختلف الحقب التاريخية، كما أنها صمدت أمام مختلف التطورات التكنولوجية التي عرفتها وسائل الإعلام والتي شكلت لها تحديات كبيرة ومع ذلك بقيت الوسيلة الأقرب للسكان المحليين. إلا أنها وفي كل المراحل التاريخية استعملت كأداة من طرف الحكومة الفرنسية والجيش أثناء الحروب حيث إنها ابتعدت عن مهمتها الإخبارية الإعلامية وذات الخدمة العمومية لتشكل بذلك وسيلة دعائية ضد العدو. دورها السياسي الحساس أيضًا، جعل منها أداة في أيادي أرباب الأعمال من أجل الحفاظ على مصالحهم الشخصية من خلال تحكمهم في المعلومة عن طريق الرقابة المفروضة على مضامينها. ما جعل شرعية الديمقراطية وحرية التعبير في فرنسا تطرح جدلًا كبيرًا في السنوات القليلة الماضية، خاصة وأن هذه الأخيرة تراجعت في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، إذ صنفت في المركز 33[115] لسنة 2018.

ومن أجل الحد من هذه الوضعية التي تهدد حرية وتعددية الإعلام في فرنسا، لابد من تقوية وتفعيل الجانب القانوني من أجل حماية الصحافة.

115- Classement mondial de la liberté de la presse 2018, reporters sans frontières

تطويع الرقمى فى خدمة الصحافة

ربيع بركات

على مدار العقدين الماضيين، طرحت التطورات التقنية على الصحافة تحديات لم تعهد مثلها على امتداد قرون. وقد نجمت عن هذه التحديات تحولات في أنماط الإنتاج، خصوصًا لجهة اتساع دائرة الاستخدامات التقنية مقابل انحسار منتجات الصحافة الورقية. كما نتج منها تسليم واسع النطاق بفرضيتي «الحتمية التقنية» ووجوب القطع الكامل مع بعض المفاهيم والتقاليد التي حكمت مهنة الصحافة في القرن العشرين.

وقد عزز من هذا الاتجاه نزوع مؤسسات عالمية عريقة إلى إعادة هيكلة فرقها العاملة وأنماط إنتاجها بما يتناسب مع الحاجات التقنية المستجدة، وظهور مبادرات من رحم الفضاء الرقمي وحده، بعدما كان هذا الفضاء مكملًا للإنتاج الورقي فقط في السنوات الأولى اللاحقة لولادة «الإنترنت».

غير أن المبادرات الرقمية الوليدة ظلت عاجزة عن ابتداع مفاهيم وتقاليد بديلة لتلك التي حكمت المهنة في طورها الورقي. وأثبتت الصحف التقليدية الكبرى في الغرب (حيث شهدت الصحافة ولادتها وتشهد اليوم أبرز تحولاتها) أنها الأقدر على إعادة تعريف هذا المجال المهني ومحدداته، من دون أن يعني ذلك أنها تمكنت من وقف انزلاقه المتزايد نحو أشكال الإنتاج الرقمي.

هل تغيرت المعايير المهنية؟

النقاش في مدى قابلية تقاليد الصحافة ومعاييرها المهنية للاستمرار يتصل بحقيقة أن الإعلام التقليدي لم يعُد يحوز السلطة المعنوية ذاتها قياسًا على ما كان الأمر عليه قبل ظهور «الإنترنت»، وبأن دوره المرجعي كناقل للأخبار قد ضعُف. إذ باتت «السلطة الرابعة»، ممثَّلة بهذا الإعلام التقليدي، مضطرة للتعامل بواقعية مع «سلطة خامسة»، يُمثلها ناشطون أو صحافيون ـ مواطنون قادرون بدورهم على إنتاج الرسائل ومشاركة المعلومات عبر «السوشال ميديا» مع جماهير عابرة للحدود، وقادرون كذلك على تعريض إنتاج «السلطة الرابعة» للنقد.[116]

وقد فتح ذلك أبوابًا من النقاش حول ما إذا كانت المعايير المهنية قد فقدت مكانتها

116- Stephen Ward, *Ethics and the Media: An Introduction* (Cambridge: Cambridge University Press, 2011) pp. 236 – 239.

المرجعية أيضًا.[117] إذ حين تصبح أدوات توثيق الخبر ونقله مُتاحة أمام أعداد غفيرة من الأفراد في الفضاء الافتراضي، تتقلص قدرة المتلقين على التمييز بين صالح المعايير وطالحها، وتصبح الإثارة بحد ذاتها معيارًا جاذبًا للقسم الغالب منهم.

وفي هذا الإطار برزت أسئلة من قبيل: ما مدى تأثر الإنتاج الصحافي التقليدي وضوابطه المهنية بذوبان الفواصل بين المُرسِل والمتلقي؟ كيف أثرت الحاجة إلى منافسة «السوشيال ميديا» على الانسياق خلف سرعة الإنتاج على حساب جودة المضمون ودقة الخبر؟ وهل برزت حاجة ما إلى إعادة تعريف المعايير المهنية للصحافة، أو لبعض جوانبها على الأقل؟

والحقّ أن المبادئ العامة للصحافة المهنية ما زالت على حالها. فهي، بمعزل عن تفاوت الالتزام بها بين بلد وآخر وبين مؤسسة وأخرى، لم تتغير نظرًا لاستنادها إلى قواعد أخلاقية بالدرجة الأساس. بيد أن تحديات الالتزام بهذه المبادئ راحت تتزايد باضطراد. فصار معنى «الحقيقة» خاضعًا للنقاش. وباتت تهمة «الكذب»، في المقابل، تحتاج إلى تعريفات لغوية قبل إطلاقها. وقد برز ذلك، كما نورد أدناه، مع ظهور مصطلح «ما بعد الحقيقة» واحتلال المفهوم حيزًا واسعًا من الجدل الفلسفي والأخلاقي والسياسي والإعلامي في الغرب في السنوات الثلاث الأخيرة. كما راح النقاش يتزايد، بالتوازي، حول دور وسائط التواصل الاجتماعي في خلق «فقاعات» عازلة، تفصل بين مستخدمي شبكة «الإنترنت» وتحيلهم مجتمعات افتراضية مقفلة.

المبادئ العامة للصحافة

برغم الاختلاف في بعض الأولويات والتفاصيل تبعًا لظروف المجتمع الذي يعيش فيه الصحافيون، فإن المعايير الأخلاقية الحاكمة للعمل الصحافي مؤسسة حول فهم مشترك لحقوق وواجبات هؤلاء. وبحسب «شبكة الصحافة الأخلاقية» Ethical Journalism Network، وهي منظمة دولية مسجلة في بريطانيا تضم صحافيين وخبراء من جنسيات متعددة، يمكن تعداد خمسة مبادئ مهنية رئيسية يفترض أن

117- Angela Phillips, *Journalism in Context: Practice and Theory for the Digital Age* (New York: Routledge, 2014) pp. 75, 76.

تحكم العمل الصحافي؛ أولها الدقة في نقل المعلومات، وثانيها الاستقلالية وما يتبعها من وجوب الإعلان عما قد يُنتج تضاربًا في المصالح أثناء العمل، وثالثها الحيادية مع ما يتطلبه ذلك من نقل وجهات نظر مختلفة وعرض للأخبار من دون الإخلال بسياقها العام، ورابعها الإنسانية في التعامل مع القضايا الحساسة، وخامسها تحمل المسؤولية وتصحيح الأخطاء حال وقوعها.[118]

بدوره، فإن «مجتمع الصحافيين المحترفين» Society of Professional Journalists، وهو أقدم رابطة للصحافيين في الولايات المتحدة (تأسست عام ١٩٠٩) ويضم أكثر من ٧٥٠٠ صحافي،[119] يركّز في مدونته السلوكية على وجوب الموازنة بين مبدأ السعي إلى الحقيقة من ناحية، ومبدأ تقليص الضرر على الأشخاص الذين يشكلون موضوع الخبر، والأشخاص الثالثين (المتلقين)، والمصادر (خصوصًا السرية منها) من ناحية أخرى.[120] وواجب الموازنة هذا مسلم به عمومًا من قبل الباحثين في مجال الإعلام وأخلاقياته، وهو يتكامل مع المبادئ الخمسة الرئيسية المذكورة آنفًا.

هذه المعايير وغيرها مما يرد في مدونات سلوكية تعتمدها منظمات أو مؤسسات صحافية عريقة حول العالم، ما زالت تحدد ما ينبغي للصحافة أن تكون عليه، أو ما يُفترض أن تلتزم به أو تصبو إليه. لكن صعوبة الالتزام بهذه المعايير زادت مع بروز تحديات ناجمة عن سعي المؤسسات الصحافية الحثيث لمواكبة تحولات سوق الإعلانات واهتمامات الجمهور في العصر الرقمي. فمع اتساع الشرخ بين المقتضيات

118- «The 5 Principles of Ethical Journalism», Ethical Journalism Network.

تاريخ الدخول: ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/qPWByZ

119- Society of Professional Journalists.

تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://www.spj.org/aboutspj.asp

120- SPJ Code of Ethics.

تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://www.spj.org/ethicscode.asp

المهنية للمؤسسات الصحافية من جهة وبين غاياتها الربحية من جهة أخرى، صارت تجد نفسها ميالة في كثير من الأحيان إلى التهاون في الجانب المهني بهدف تعويض التراجع في الواردات. وراحت تكثر استخدامات غير مهنية أتاحها الفضاء الرقمي بغرض تحصيل الأرباح، مثل اللجوء إلى الـ clickbaits، أي العناوين المثيرة التي تكون مغايرة لمضمون القطعة الصحافية، والتي يُراد منها استدراج المُتلقين للنقر على رابط القطعة، حتى يرتفع عدد قرائها المفترضين، ويُتاح للمؤسسات بالتالي استثمار عدد القراءات (حتى لو كانت وهمية) في سوق الإعلانات. من هنا، فقد اعتبر البعض أن نجاح المؤسسة الصحافية ماليًا، لا يعكس بالضرورة تحقيقها نجاحًا مهنيًا، بل قد يكون النجاح الأول أتى على حساب نجاحها الثاني.[121]

وبرغم أن قابلية الانسياق خلف الإثارة كانت موجودة قبل حصول التحولات الرقمية في الصحافة، إلا أنها زادت مع ارتفاع القدرة على قياس رغبات الجمهور. إذ بات ممكنًا التحقق من اتجاهات القرّاء بناء على طبيعة الروابط الإلكترونية «links» التي يزورنها. وراحت المؤسسات الصحافية تولي اهتمامًا متزايدًا بموجبات رفع ترتيب مواقعها على محركات البحث Search Engine Optimisation، وهي موجبات تتصل بخوارزميات algorythms معقدة لهذه المحركات، لكنها تعكس أولًا وأخيرًا أولويات الجمهور المُستهلك للأخبار، لجهة الموضوعات التي يرغب بالاطلاع عليها وكيفية تناول هذه الموضوعات والتعبير عنها في العناوين.[122] هكذا، زادت إغراءات الإثارة في نقل الخبر، مع ما يرافقها في العادة من مبالغة وتبسيط واختزال، وصار التركيز أحيانًا كثيرة على «شعبية» الأخبار يتجاوزُ الاهتمام بجودتها أو قيمتها بالمعنى المهني.

وقد وصل الهوس برفع نسب المتابعة على الـ«سوشيال ميديا» إلى الإعلاميين بدورهم، فصاروا، تمامًا كالإنتاج الصحافي نفسه، ذوي قيمة مالية ترتبط بحجم متابعة الجمهور الافتراضي لهم وتفاعله معهم. وبلغ الأمر ببعض الشخصيات

121- Diana Bossio, *Journalism and Social Media: Practitioners, Organizations and Institutions* (Cham: Palgrave Macmillan, 2017) p. 75.
122- Bossio, *Journalism and Social Media,* p. 76.

الإعلامية حد شراء مئات آلاف الحسابات الوهمية عبر «تويتر» لرفع أرصدتهم. وهو ما أظهره مثلًا تحقيق لـ«نيويورك تايمز» بعنوان «مَصنع المتابعين» (أي المتابعين عبر «تويتر»)، كشَفَ هوية شخصيات عامة أميركية، بعضها إعلامي، اعتمد الأسلوب هذا.[123] غير أن خلق الحسابات الوهمية لم يكن سوى عارض تفصيلي من ظاهرة عامة آخذة بالتنامي، ترتبط بعالم الصحافة من جهة، وعالم السياسة من جهة أخرى. وهي ظاهرة اصطلح على تسميتها بـ «ما بعد الحقيقة» post truth.

عالم «ما بعد الحقيقة»

في السنوات الأخيرة، استحوذ مفهوم «ما بعد الحقيقة» على حيز واسع من النقاش في الغرب، خصوصًا بعد تصويت «بريكست» الذي خرجت بموجبه بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٦، والانتخابات الرئاسية الأميركية التي أفضت إلى فوز دونالد ترامب أواخر العام نفسه. وقد دخل المصطلح الجديد «قاموس أكسفورد» للغة الانكليزية بعدما وقع الاختيار عليه كـ«كلمة العام»، حيث برز كإحدى أكثر التعابير تداولًا في الإعلام خلال تلك الفترة. و«ما بعد الحقيقة»، كما عرّفها القاموس، تتصل بظروف تكون «الحقائق الموضوعية فيها أقل تأثيرًا في تشكيل الرأي العام من التوجه إلى العاطفة والإيمان الشخصي».[124]

ويعود نمو هذه الظاهرة إلى جملة من العوامل. فالبعض ربطها باتساع الفجوة بين الدخول إثر الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وما لحقه من صعود للحركات اليمينية الشعبوية في الغرب،[125] والبعض الآخر رأى أن اتجاه السياسة المتزايد نحو

123- Nicholas Confessore, Gabriel Dance, Richard Harris and Mark Hasen, «The Follower Factory», *The New York Times*, January 27, 2018.
تاريخ الدخول: ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/2qFsyX

124- «Post Truth», Oxford Dictionaries.
تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://en.oxforddictionaries.com/definition/post-truth

125- Sean Coughlan, «What does Post-Truth» mean for a philosopher?», *BBC*, January 12, 2017.
تاريخ الدخول: ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://www.bbc.com/news/education-38557838

الاستعراض قلّص من مساحة النقاش الجدي في مضمون السياسة وفي «الحقائق» التي تتناولها، وزاد من دور الإثارة العاطفية عبر المنصات الإعلامية في تشكيل الآراء.[126]

ويمكن رصد مسار تاريخي شارح لنشأة هذه الظاهرة أيضًا. إذ إن القرن العشرين تميز بالاعتماد على الحقائق الصلبة في صناعة السياسات العامة لحكومات الدول المتقدمة. ومن هنا راحت تولد شركات معنية بالإحصاءات وبقياس الرأي العام في عشرينيات القرن باضطراد، وباتت استطلاعات الرأي مؤشرًا مهمًا يُعتد به في عملية صنع القرار. وبحلول نهاية هذا القرن، أصبح استناد السياسات الحكومية على الدراسات الاقتصادية المدعمة بالأرقام من المُسلمات. لكن مع تضخم عدد مراكز الأبحاث، أي مصادر المعلومات، وكثرة منهجيات البحث وارتباط الكثير منها بجهات ممولة، أخذنا نشهد تحول مجتمع الوقائع الذي نعيش فيه society of facts إلى مجتمع بيانات society of data. وصارت «الحقائق» بالنسبة لكثيرين، مجرد وجهات نظر يمكن دحضها بـ«حقائق» مقابلة، مدعمة بدورها بأرقام وإحصاءات.[127]

ففي بريطانيا، مثلًا، قامت حملة أنصار الخروج من الاتحاد الأوروبي على «معلومتين» رئيسيتين، أولاهما أن لندن ستتمكن بخروجها من الاتحاد من توفير ٣٤٠ مليون جنيه استرليني أسبوعيًا، وبالتالي من استثمار هذه الأموال في خدمات الضمان الصحي للبريطانيين بدل إرسالها إلى دول أوروبية مجاورة، وثانيهما أن بقاء بريطانيا في الاتحاد يعرضها لخطر تسرب المهاجرين إليها، علمًا أن أيًا من «المعلومتين» اللتين سوقتا على نطاق واسع كحقيقة لا تقبل الشك، لم تكن صحيحة.[128] أما في الولايات

126- William Davies, «The Age of Post-Truth Politics», *The New York Times*, August 24, 2017.

تاريخ الدخول: ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/boV95i

127- Davies, «The Age of Post-Truth Politics», The New York Times, August 24, 2017.

128- Katharine Viner, «How Technology Disrupted the Truth», *The Guardian*, July 12, 2016.

تاريخ الدخول: ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/UZi16s

المتحدة، فلائحة «المعلومات» المغلوطة التي تم التسويق لها خلال معركة ٢٠١٦ الرئاسية طويلة، وقد كان أبرزها ما أثاره ترامب حول مكان ولادة سلفه أوباما وبالتالي أهليته القانونية لتبوء منصب رئاسة الجمهورية، وتشكيكه المستمر كذلك بالحالة الصحية لمنافسته هيلاري كلينتون بعد إصابتها بتوعك خلال إحدى محطاتها الانتخابية.[129] في الحالة الأولى، وبرغم إبراز وثائق تؤكد ولادة أوباما في الولايات المتحدة، ظل قسم كبير من أنصار «الحزب الجمهوري» على قناعة بأن الرئيس السابق ليس أميركي المولد (٥١ ٪ من «الجمهوريين» بحسب استطلاع للرأي نُشر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧)،[130] وفي الثانية بأن كلينتون غير مهيئة صحيًا لتكون رئيسة للجمهورية، برغم إجرائها تحاليل طبية رسمية أكدت نتائجُها خلاف ذلك (نحو ٤٠٪ من المستطلعين، من اتجاهات سياسية مختلفة، أبدوا شكوكًا فيما يخص الأهلية الصحية لكلينتون في استطلاع نُشر في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦).[131]

وقد تولّد عن النقاش فيما هو «حقيقي» بروز مصطلحات جديدة لم نعهد مثلها قبلًا، بينها ما راحت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تروج له في سياق تبريرها ما يصدر عنه وعن معاونيه من معلومات غير صحيحة أو غير دقيقة. ففي هذا الإطار، مثلًا، برّرت مساعدة ترامب، (كيليان كونوي) تصريح سكرتيرة البيت الأبيض الذي اعتبرت فيه أن الحضور الشعبي لمراسم تنصيب ترامب هو الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة (بينما كانت الصور تظهر بوضوح أن حجم المحتفلين بفوز أوباما

129- Bossio, *Journalism and Social Media,* pp. 134, 135.

130- Julia Glum, «Some Republicans still think that Obama was born in Kenya as Trump resurrects birther conspiracy theory», *Newsweek*, November 12, 2017.

تاريخ الدخول: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/SwkrrF

131- «Poll: Voters question Hillary Clinton's health despite reports», *CBS News*, September 28, 2016.

تاريخ الدخول: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/GWBgKT

كان أكبر)، بالقول إن كلامها إنما يمثل «وقائع بديلة» alternative facts.[132] وقد انخرط صحافيون في في نقاشٍ حول كيفية التعامل مع تمييع مشابه الحقائق، أو تسويق لما يُزعم أنه «حقائق» مقابلة أو «بديلة». فرأى رئيس تحرير صحيفة «وول ستريت جورنال» جيرارد بيكر، مثلًا، أن الصحافيين ينبغي أن يتجنبوا استخدام كلمة «كذب» في توصيفهم أو تعليقهم على كلام ترامب وسواه من السياسيين، على اعتبار أن الكذب ينطوي على سعي إرادي مقصود للخداع، وهو ما يصعب إثباته، بينما اعتبر آخرون أن التخفي خلف تبريرات لغوية لعدم قول الأمور «كما هي» إنما يسيء إلى دور الصحافيين ومكانتهم، خصوصًا لدى تعاملهم مع شخصيات بمنزلة الرئيس الأميركي وموقعه في السلطة.[133]

وبمعزل عن الاختلاف في تشخيص العوامل الأكثر تأثيرًا في نشأة «عالم ما بعد الحقيقة» الذي نعيش فيه اليوم، فإن المشترك بين القراءات كافة كان ربط الظاهرة تلك بدور وسائط التواصل الاجتماعي الفاعل في تحديد أطر النقاش في القضايا العامة، وفي تعميق الفجوات بين معسكرات سياسية وعقائدية لها أنصارٌ يعبرون عن قناعاتهم على مدار اليوم في الفضاء الافتراضي ويستقون الكثير من معلوماتهم منه. كما أن الظاهرة مثلت، بإجماع المتابعين، تحديًا لا سابق له لعالم الصحافة، الذي يقوم على جملة من التقاليد، يمثل الركون إلى الوقائع والتحقق منها عنوانها الأبرز.

فقاعات «السوشيال ميديا»

بشّر الانفتاح على عالم افتراضي متجاوز للحدود في تسعينيات القرن العشرين بكثير من التحولات في عوالم الصحافة والسياسة وصناعة الرأي العام. المتفائلون، وهم كثر، رأوا في «الإنترنت»، ثم في منصات التواصل الاجتماعي، فرصة لفتح الأفق أمام تبادل واسع للآراء والتفاعل بين ملايين المستخدمين، وبالتالي للدفع نحو مزيد

132- Matthew d'Ancona, «Ten Alternative Facts for the Post-Truth World», *The Guardian*, May 12, 2017.

تاريخ الدخول: ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/XeRX6k

133- Bossio, *Journalism and Social Media,* pp. 145, 146.

من دمقرطة الحياة السياسية في المجتمعات البشرية. لكن مع اتساع رقعة مستخدمي «السوشيال ميديا» وتحول منصاتها إلى أدوات لا غنى عنها لنقل المعلومات والتعبير عن الآراء، بدأت تتضح إشكاليات هذا العالم الفسيح، وراح الكثير من الباحثين يعيدون النظر في طبيعة ممكناته وتحدياته.

وقد صاحب الجدل المرافق للانتخابات الرئاسية الأميركية بحث متزايد في طبيعة المجتمعات الافتراضية الناشئة على «السوشيال ميديا» ومدى التفاعل فيما بينها، خصوصًا عند المحطات الكبرى. وكان واضحًا حجم انفصال هذه المجتمعات عن بعضها وتحولها إلى ما يشبه المعسكرات. فأظهرت دراسة صادرة عن «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» مثلًا، أن الخوارزميات المعمول بها على «تويتر» شجعت أنصار المرشحين المتنافسين، خصوصًا ترامب، على الانعزال عن سائر من يخالفونهم الرأي.[134] ويعود ذلك إلى أن منصّات التواصل، من «فيسبوك» إلى «تويتر» وغيرهما، تعمل على «تنقية» المعلومات التي تصل إلى أصحاب الحسابات الافتراضية، بناءً على النشاط السابق لهذه الحسابات. أي أن الآراء التي يتعرض لها أصحاب الحسابات على «السوشيال ميديا» ويحتكون بها هي، في الغالب، تلك التي تتناسب مع آراء سبق أن أعجبتهم أو شاركوها في الماضي (عبر خاصيتي «لايك» و«شير» على «فيسبوك»، و«لايك» و«ريتويت» على «تويتر»). وفي حين أن المراد من الخاصية القائمة على التنقية وفق أولويات المستخدمين filter prioritization توفيرُ الوقت والجهد على هؤلاء عبر وصلهم بالأخبار وتعريضهم للإعلانات التي يؤشر سلوكهم السابق على «السوشيال ميديا» إلى تفضيلهم إياها، إلا أن هذه الخاصية في واقع الأمر تؤدي إلى خلق ما يُعرف بـ «غرف الصدى» echoe chambers، حيث يتعرض المستخدمون لما «يشبههم» فقط، لا لما يشكل تحديًا لقناعاتهم أو أولوياتهم. وإذ يتقلص احتكاك المستخدمين بـ «الآخرين»، فإنهم يعيدون إنتاج آرائهم ذاتها، وهو ما ينجم عنه اتساع ما يُعرف بـ «ظاهرة الفقاعة» bubble phenomenon، أي أن مستخدمي «السوشيال ميديا» يقبعون داخل فقاعات افتراضية معزولة الواحدة منها عن الأخرى.

134- Bossio, *Journalism and Social Media,* pp. 144, 145.

الفقاعات التي خلقتها خوارزميات «السوشيال ميديا»، معطوفة على ارتفاع نبرة الخطاب الشعبوي المبني على المبالغات والمستثمر في الهواجس والمخاوف الجمعية (لا في الغرب فحسب، بل على مستوى العالم)، بالإضافة إلى سماح «السوشيال ميديا» بنشر الإشاعات على نطاق واسع، بصفتها أداة مجانية سهلة الاستخدام ومتاحة أمام الجميع، كلها أمور وضعت الصحافة أمام تحدي إثبات مرجعيتها وسلطتها المعنوية لجهة نشر الحقائق أو التقصي منها. هكذا، وجد الإعلام المهني نفسه (على قلّته)، في «عالم ما بعد الحقيقة»، يخوض حروبًا بلا هوادة في مواجهة الإشاعات والأخبار المختلقة.

وقد نشأت في الولايات المتحدة، في هذا الإطار، مبادرات لتقصي صحة المعلومات الواردة على لسان الرئيس الإشكالي دونالد ترامب. فقامت صحيفة «واشنطن بوست»، مثلًا، بإطلاق خدمة «السياق الحقيقي لترامب» Real Donald Context التي تقوم على التحقق من المعلومات الواردة في التصريحات والتغريدات الصادرة عن الرئيس الأميركي، ومن ثم الإشارة إلى ما هو غير صحيح فيها وما هو غير دقيق، مع ذكر المعلومات الحقيقية وسياقها العام بعد ذلك، وهذه خدمة يمكن لأي مستخدم الاستفادة منها مجانًا.[135] والمبادرة هذه مجرد عينة لما دأبت مؤسسات وصحافيون أفراد على إطلاقه مؤخرًا، بهدف إعادة الاعتبار إلى المعايير المحددة لمعنى «الحقيقة» و«التقصي» والتحقق من المعلومات، وتمييزها عن «الرأي» و«القناعة» و«الإشاعة»، أي إعادة الاعتبار لدور الصحافة المركزي. وقد أظهر تقرير صادر عن «معهد رويترز لدراسة الصحافة» التابع لجامعة «أكسفورد» عام 2017 ارتفاعًا ملحوظًا في عدد المواقع المتخصصة بالتحقق من المعلومات fact checking في السنوات الأخيرة في أوروبا،[136] علماً بأن شركتي «فيسبوك» و«تويتر» بدأتا كذلك

135- Bossio, *Journalism and Social Media,* p.146.

136- Lucas Graves and Federica Cherubini, «The Rise of Fact-Checking Sites in Europe», *Reuters Institute for the Study of Journalism*, 2017.

تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/B1GJUp

باتخاذ إجراءات وإطلاق برامج ذات أهداف مشابهة، بغرض تقليص كمية الحسابات الوهمية والأخبار الملفقة المتداولة عبر المنصتين.

ويمكن القول بذلك إن معركة الصحافة الرصينة مع الشائعات، في «عالم ما بعد الحقيقة»، باتت تتخذ بُعدين اثنين، أحدهما يتصل بما يرد على ألسنة مسؤولين سياسيين ويُردّد في «غرف الصدى» على «السوشال ميديا» (كما في مثالي «بريكست» والانتخابات الأميركية وما تلاها)، وثانيهما بالأخبار المغلوطة التي يروجها المستخدمون العاديون للشبكة الافتراضية عن قصد أو غير قصد، علمًا بأن قسمًا كبيرًا من صحافة «التابلويد» يلعب دورًا مشابهًا في اختلاق الأخبار أو المساهمة في نشرها، وهو ما يزيد من صعوبة التحدي.

الرقمي يغلب الورقي

بالإضافة إلى التحدي الناجم عن الحاجة إلى تثبيت الدور المرجعي للصحافة الرصينة في مواجهة الأخبار الزائفة التي يتم تناقلها بسرعة استثنائية عبر «السوشال ميديا»، يبرز تحدٍ آخر متمثلًا بحاجة الصحافة إلى تطويع المجال الرقمي بعد تراجع إنتاجها الورقي وواردااته. ويعود تراجع الصحافة الورقية إلى جملة من العوامل التي يرتبط معظمها بآليات العرض والطلب، حيث تزيد نسبة متابعي الأخبار عبر المنصات الرقمية عامًا تلو آخر ويتقلص نتيجة لذلك حجم مبيعات المطبوعات الورقية وإعلاناتها. أما أسباب الانشداد إلى العالم الرقمي على حساب الإنتاج الورقي فتتصل بتوافر ميزات نوعية للأول تغيب عن الثاني، لجهة سرعة إيراد الأخبار، والتفاعل مع المتلقين، والمكمّلات السمعية البصرية للنصوص المكتوبة، فضلًا عن مجانية المواد المنشورة (وهو ما بدأ يتغير في الأعوام الأخيرة).

ويمكن تحديد عاملين رئيسيين أنتجا الصحافة التي نعرفها اليوم وأثرا في مسارها منذ أن ولدت قبل ٤٠٠ عام. أولهما يتعلق بالقدرة على مشاركة المضمون الإعلامي مع الجمهور بكميات مُعتبرة، وهو ما بات ممكنًا إثر اختراع آلة الطباعة، وثانيهما يرتبط بالقدرة على تجاوز عائق المسافة ومشاركة الأخبار بسرعة، أي ما صار يعُرف لاحقًا

بـ«ثورة الاتصال». العامل الثاني، ممثلًا بطوره الرقمي، بات المحدد الأساس لمستقبل الصحافة كما نزعم. فيما دور العامل الأول (أي الطباعة) أصبح ثانويًا لجهة تشكيل هذا المستقبل، برغم مركزيته في نشأة الصحافة تاريخيًا كما نوجز أدناه، قبل أن نختم بتعداد ثلاثة مجالات تحاول الصحافة فيها تطويع الفضاء الرقمي وتوظيف إمكانياته لمصلحة بقائها وتطورها.

التطور التاريخي للصحافة: ثورتا الطباعة والتواصل

عام ١٤٤٠، شكل اختراع الألماني يوهانس غوتنبرغ أول آلة طباعة قادرة على إنتاج المنشورات آليًا وبأعداد كبيرة نسبيًا، منعطفًا بالغ الأهمية في تاريخ الصحافة. كانت آلة غوتنبرغ قادرة على طباعة نحو ٤٠٠٠ صفحة في اليوم الواحد، أي أكثر مما كان يُنتج يدويًا خلال المدة نفسها بنحو ١٠٠٠ ضعف.[137] وقد سمح هذا الاختراع بجعل المنشورات متاحة في السوق بعدما صار ممكنًا إنتاجها بالآلاف، كما سمح بخفض سعرها وبالتالي بإتاحتها أمام أعداد أكبر من المتلقين.[138]

مطلع القرن السابع عشر، بدأت تظهر الصحف الأسبوعية لأول مرة في أوروبا معتمدة على آلة غوتنبرغ، وبحلول العام ١٦٤٠ اتسعت طباعة الصحف لتشمل معظم الدول الأوروبية. ثم، في أواخر القرن الثامن عشر، بدأ سن قوانين في أوروبا وأميركا تصون حرية التعبير، وهو ما ساهم في تسهيل عمل الصحافيين وإنتاجهم المواد الصحافية[139].

في منتصف القرن التاسع عشر، أخذ بعض الصحف يعتمد في وارداته على الإعلانات بدل الاكتفاء بمردود البيع والاشتراكات، ما أدى إلى مزيد من الانخفاض في أسعار

137- Understanding Media and Culture: An Introduction to Mass Communication (Minnesota: University of Minnesota, 2010) p. 131.
138- «A History of Newspaper: Gutenberg's Press Started a Revolution», *Washington Post*, February 11, 1998.
تاريخ الدخول: ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
https://goo.gl/uzJStL
139- Understanding Media and Culture, p. 135.

الصحف وبالتالي إلى ارتفاع عدد قرائها.[140] غير أن سعة الانتشار وسرعة تناقل الأخبار، كانا بحاجة إلى ثورة في عالم الاتصال، موازية لثورة الطباعة التي أطلقها غوتنبرغ. وقد شهد العالم أول خطوة في هذا المجال بين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٠، إثر اختراع الأميركي ساموبل مورس وآخرين آلة «التلغراف». فقد سمحت «التلغراف» بإرسال نصوص مطبوعة من مكان إلى آخر يبعد عنه عشرات الكيلومترات، عن طريق إشارات كهربائية يتم إرسالها عبر أسلاك معدنية تصل محطة بأخرى. هكذا، امتد أول خط لـ«التلغراف» عام ١٨٦٦ يصل الولايات المتحدة وأوروبا عبر المحيط الأطلسي، وعام ١٩٤٠ صار عدد الخطوط الواصلة بين القارتين عبر المحيط يربو على ٤٠. ثم بدأ استخدام «التلغراف» يتراجع في النصف الثاني من القرن العشرين، ليحل مكانه الهاتف والفاكس ومن بعدهما «الإنترنت» مع نهاية ذاك القرن.[141]

يمكن القول بالتالي إن جذور صحافة القرن الواحد والعشرين تعود إلى اختراعين، سمح أولهما بإنتاج المطبوعات بشكل آلي، بأعداد كبيرة وتكاليف زهيدة، وبالتالي أباحها أمام جمهور واسع، وأتاح ثانيهما إيصال المعلومات عبر المسافات رأسًا، كما عاد وفعل «التلفزيون» لاحقًا، وكما يفعل «فيسبوك» و«تويتر» وغيرهما من وسائط التواصل الاجتماعي في يومنا هذا.

تطويع الفضاء الرقمي (١): نماذج ربحية بديلة

ليس انخفاض أرباح الصحف الورقية وليد السنوات القليلة الماضية فحسب، بل هو استمرار لمسار تنازلي بدأت ملامحه تتضح منذ نحو عقدين، مع بداية إطلاق الصحف مواقع إلكترونية رديفة لإنتاجها الورقي. ومع اتساع استخدامات الوسائط الرقمية لتبادل الأخبار والمعلومات، راحت تظهر تأثيرات التحول في سوق العرض والطلب (والإعلانات المدفوعة بالتالي) بشكل أكثر جلاءً. فبين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢، على

140- Understanding Media and Culture, p. 136.
141- History.com Editors, «Morse Code & the Telegraph», History, November 9, 2009.
تاريخ الدخول: ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
https://goo.gl/ZmwWVX

سبيل المثال، تقلص حجم الإعلانات في الصحف الأميركية بنسبة قُدرت بـ24 ٪، فيما بلغت نسبة انخفاض الإعلانات في أوروبا الغربية وأستراليا للسنوات نفسها نحو ٢٣٪.[142]

بحلول عام ٢٠١٣، كانت الصحف الكندية الرئيسية ومعظم الصحف الأميركية الكبرى قد بدأت اعتماد نظام دفع إلكتروني paywall system، تُقيَّد بموجبه قدرة المتلقين على الاطلاع على إنتاجها الرقمي، فيُتاح شهريًا عددٌ محدود من المقالات فقط بالمجان، وهو ما أريدَ من خلاله رفع نسبة الطلب على الإنتاج الورقي مجددًا (أو التقليص من تراجعها)، وتأمين دخل للنسخة الرقمية من هذا الإنتاج.[143] في المقابل، فضلت صحف أخرى الركون إلى قاعدة من القراء الداعمين كحال «الغارديان» البريطانية، ففتحت مجال الدعم الشهري لمن يرغب من متابعيها، من دون أن تقيّد الاطلاع على إنتاجها بنظام اشتراك مدفوع.[144]

بموازاة ذلك، نشأت وسائل إعلام جديدة تقدم إنتاجها بالكامل في الفضاء الرقمي، وأظهر بعضها قدرة على تحقيق مداخيل تؤمن لها إمكانية الاستمرار والنمو. من بينها مثلًا صحيفة «ميديا بارت» Mediapart الفرنسية الإلكترونية التي تمكنت من جمع ما يزيد عن ٦٠ ألف مشترك عام ٢٠١٢، وأصبحت من المؤسسات المعروفة في أوساط النخب الفرنسية. كذلك استطاعت صحيفة «دي كورسبندنت» De Correspondent الهولندية جمع نحو مليون يورو من الداعمين قبل انطلاقها، ومن تأمين مداخيل ناجمة عن اشتراك ٢٤ ألف متابع في الأشهر الستة الأولى.[145]

غير أن سرعة التحول في سوق الإعلانات دفع بعض المبادرات الناجحة في الفضاء الرقمي إلى تعديل نماذجها الربحية business models بدورها، بحيث راحت

142- Phillips, *Journalism in Context,* p. 110.
143- Phillips, *Journalism in Context,* p. 118.
144- «Help us deliver the independent journalism the world needs», *The Guardian*.
تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
https://support.theguardian.com/uk
145- Phillips, *Journalism in Context,* p. 119.

تخطط لزيادة إنتاجها البصري بالدرجة الأساس. هكذا كان حال منصات ناشئة كانت قد تمكنت من حجز مكان لها في السوق الرقمي خلال العقد الأخير مثل Vice وBuzzfeed وVox، إثر انخفاض مواردها الإعلانية خلال العامين الأخيرين في ظل هيمنة شركتي «غوغل» و«فيسبوك» على سوق الإعلانات الرقمية (٦٣٪ من حجم الإعلانات الرقمية في الولايات المتحدة عام ٢٠١٧).[146]

من هنا، يمكن القول إن تحديات السوق لم تستثنِ المنصات الرقمية الوليدة التي أخذت تعدّل من طبيعة إنتاجها بعدما سبقتها صحف تقليدية كبرى إلى ذلك. فصحيفة «نيويورك تايمز»، على سبيل المثال، كانت قد أصدرت تقريرًا مطلع ٢٠١٦ حول مشروعها للعام ٢٠٢٠، أوضح نيتها زيادة إنتاجها البصري وجعله ركنًا أساسيًا مما تقدمه لمتابعيها خلال السنوات القليلة القادمة.[147]

تطويع الفضاء الرقمي (٢): الاستثمار في «السوشال ميديا»

في العام ٢٠١٦، أصدر «معهد رويترز لدراسة الصحافة» تقريرًا مطولًا حول استطلاع أجري في ٢٦ بلدًا (معظمها دول متقدمة)، وقد أظهر التقرير أن نصف المستطلعين يعتمدون على «السوشال ميديا» كمصدر للأخبار، فيما قال ١٠٪ منهم إنهم يعتمدون عليها كمصدر رئيسي.[148] لكن عوارض عصر «ما بعد الحقيقة» جعلت بعض المتلقين يعيدون النظر في اعتمادهم على وسائط التواصل لاستقاء المعلومات في

146- Matthew Garrahan and Shannon Bond, «Vice, Buzzfeed and Vox hit by changes in digital media industry», *Financial Times*, February 21, 2018.

تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/8Kws1P

147- The 2020 Group, «Journalism That Stands Apart», *The New York Times*, January 2017.

تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://www.nytimes.com/projects/2020-report/index.html

148- Nic Newman, «Digital News Report», *Reuters Institute for the Study of Journalism*, 2016

تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

https://goo.gl/VZbmvL

العامين الأخيرين، وهو ما أظهره تقرير آخر صادر عن «مؤسسة إيديلمان» لقياس الثقة بالإعلام، حيث أظهرت نتائج استطلاع أجرته المؤسسة في ٢٨ بلدًا أن ٥٩٪ من المستطلعين يثقون بالصحافة التقليدية (بعدما كانت النسبة ٥٤٪ في العام السابق) و٥١٪ منهم يثقون بوسائط التواصل (بعدما كانت النسبة ٥٣٪ منهم في العام الذي سبق).[149]

وبرغم أن إعادة الاعتبار للصحافة لا يمكن أن يكون استنتاجًا حاسمًا يُبنى على تغيّرات محدودة، قد تكون ظرفية، في نتائج الدراسات واستطلاعات الرأي، إلا أن الثابت أن مؤسسات الإعلام، في معركتها مع التحديات المستجدة التي فرضتها التطورات التقنية، تركز بالدرجة الأساس على تثبيت مرجعيتها كناقل للمعلومات الدقيقة كما أسلفنا. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تستثمر في «السوشال ميديا» بطريقتين رئيسيتين: أولاهما تتمثل بتطوير حضورها على المنصات الرقمية كافة، بما فيها تلك غير المعدة أصلًا لنشر الإنتاج الصحافي مثل «إنستغرام» و«سنابتشات» (المُعدتان أساسًا لمشاركة الصور والفيديوهات)، وثانيهما تتصل باستقطاب الأسماء اللامعة على الفضاء الافتراضي، التي تحوز نسبة متابعة مرتفعة، وجعلها جزءًا من عدتها الإنتاجية. وتفيد الإشارة في هذا الإطار إلى أن عددًا كبيرًا ممن يمتلكون جمهورًا معتبرًا على «فيسبوك» أو «يوتيوب» يعملون بدورهم على تأمين واردات إعلانية تعينهم على الاستمرار، وهم بالتالي يشكلون رافدًا مهمًا لرفع عائدات وسائل الإعلام في حال استقطابهم للعمل فيها. ففي العام ٢٠١٣ مثلًا، كان أكثر من ١٠٠٠ شخص يمتلك قناة خاصة على «يوتيوب» يؤمن دخلًا إعلانيًا يزيد عن ١٠٠ ألف يورو في السنة.[150]

تطويع الفضاء الرقمي (٣): الصحافة التفاعلية

بالإضافة إلى ما سبق، فقد دأبت مؤسسات صحافية على توظيف جزء من إمكانياتها المادية لتطوير ما يُعرف بـ«الصحافة التفاعلية» interactive journalism، وهي

149- «2018 Edelman Trust Barometer», *Edelman*.
تاريخ الدخول: ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
https://goo.gl/aagcd7
150- Phillips, *Journalism in Context,* p. 89.

شكل من أشكال الإنتاج الصحافي الذي يتضمن سردًا بصريًا للوقائع أو الأحداث ويسمح للمتلقي بأن يتنقل بين مكون بصري وآخر بالتسلسل الذي يرغب به (كأن يكون المنشور عبارة عن خريطة تفاعلية تتيح للمتلقي النقر على أجزاء منها لاستحصال المعلومات الخاصة بكل من هذه الأجزاء). من هنا، فإن إنجاز قطعة تفاعلية يستوجب إشراك أصحاب عدد من الاختصاصات، بينهم الصحافي (بالمعنى التقليدي للكلمة) الذي ينجز مضمون المادة، وبينهم أيضًا مصمم الرسومات البيانية «الغرافيكس»)، بالإضافة إلى المختص ببرمجيات الكومبيوتر («الكودر»). ولأن ما ذُكر يستلزم تخصيص موارد وجهودًا إضافية قياسًا على ما تتطلبه القطعة الصحافية التقليدية، فإن هذا النوع من الصحافة ليس شائعًا، برغم أن استخدامه آخذ في الازدياد في الصحف الكبرى مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«الغارديان» وغيرها من المؤسسات ذات الإمكانيات المادية.

وقد أثبت هذا النوع من الصحافة نجاعته لسببين: أولًا، لأنه يسمح بدمج الإنتاج الصحافي التقليدي (ممثلًا بالنص والصور الثابتة) بمكونات بصرية جذابة، وبوضعها في قالب تقني تفاعلي، وهو ما يُغني تجربة القارئ ويجعلها أكثر إمتاعًا من دون أن يُخل ذلك بجودة المضمون. وثانيًا لأنه أثبت قدرته على تحصيل مردود إعلاني نظرًا لتمكنه من جذب أعداد كبيرة من القراء. ففي «نيويورك تايمز»، مثلًا، حصّلت قطعة تفاعلية بعنوان «سقوط الثلج» أكثر من مليونين وتسعمائة ألف زيارة للصفحة عام ٢٠١٢، ونالت قطعة تفاعلية تسمح بتحديد لكنة القارئ المرتبة الأولى من بين القصص الأكثر قراءة لعام ٢٠١٣، وحازت ثماني قطع تفاعلية على إحدى المراتب العشرين الأولى للموضوعات الأكثر قراءة في الصحيفة لعام ٢٠١٤، بينها المرتبة الأولى.[151]

خاتمة

ما زالت الصحافة تعيش مرحلة انتقالية لم تكتمل بعدُ ملامحها. لكن المؤشرات كافة، فضلًا عن الإمكانيات التي يتيحها الفضاء الرقمي من جهة مقابل الإنتاج الورقي من

151- Nikki Usher, *Interactive Journalism: Hackers, Data, and Code* (Illinois: University of Illinois Press, 2016), pp. 63 – 65.

جهة أخرى، تفيد بغلبة الأول ولعب الثاني دورًا ثانويًا يَضمر عامًا إثر آخر، بعدما كان الأمر معكوسًا في السنوات الخمس عشرة الأولى اللاحقة لولادة «الإنترنت».

وبرغم سيادة الاتجاه العام ذاك، فإن الكثير من محاولات التأقلم مع التطورات التقنية التي تنتهجها المؤسسات الصحافية، الكبرى منها والوليدة، ما زالت تجريبية وتحتمل الصواب والخطأ. وبعضها لن يتبلور ويصبح أكثر رواجًا إلا مع تثبيت مرجعية الصحافة المهنية واستثمارها للممكنات الكثيرة التي يتيحها الفضاء الافتراضي، المتغير بدوره، وهو ما قد يتطلب بعض الوقت حتى يحصل. كما أن رواج أدوات وتقنيات وأساليب صحافية جديدة، يرتبط بالاحتمالات التي توفرها تكنولوجيا الهاتف النقال والطائرات الصغيرة المسيرة عن بعد (drones) والمجسات الإلكترونية (sensors)، وكلها دخلت نطاق الاستخدام الصحافي بخجل.[152] والرواج هذا يرتبط أيضًا بتكاليف الحصول على أدوات مماثلة وعلى برمجيات الكومبيوتر (software) التي تسهل عملية إنتاج صحافة تفاعلية تجمع بين الجاذبية البصرية والمضمون الإعلامي ذي الجودة العالية.

يمكن قياس ضمور الصحافة الورقية إذًا ربطًا بجملة عوامل بدأت تظهر في الغرب، ولنا أن نبني على هذه التحولات لنستشرف مستقبلنا في العالم العربي، على اعتبار أننا نعيد إنتاج المراحل الانتقالية تلك ونتائجها بعد حصولها، بصفتنا مستوردين للتقنيات وللكثير من الأفكار المؤثرة في سياق هذا الانتقال، لا منتجين لها.

152- Usher, *Interactive Journalism,* pp. 202 - 204.

تطويع الرقمي في خدمة الصحافة

«تعقيب»

نهوند القادري عيسى

يتطلب الخوض في الموضوع المطروح في هذه الجلسة الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات السياقات المحيطة بالعمل الإعلامي، بمختلف أطوارها ومراحلها، والتشابكات الحاصلة فيما بينها، وبين الأطراف المعنية بالعمل الإعلامي. وذلك بالنظر للمبررات الآتية:

- صعوبة الفصل بين الصحافة والنظام الإعلامي ككل، وبين النظام الإعلامي والأنظمة السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية. لذا يصعب النظر الى الصحافة بمعزل عن علاقتها بالسلطة السياسية، بالجمهور، بالسلطة المالية، بالمعلن، بمنظمات المجتمع المدني، بدرجة التنافسية فيما بينها وبين الوسائط الأخرى. أي بمعزل عن علاقتها بمختلف الأطراف المعنية بعملها.
- صعوبة الفصل بين المناطقي والوطني، وبين الوطني والإقليمي وحتى العالمي، لاسيما مع التطورات الاتصالية المتسارعة. كما صعوبة الفصل بين الواقعي والافتراضي.
- صعوبة البت فيما ستؤول إليه أحوال الصحافة الورقية بمعزل عن قراءة معمقة لتجاربها التاريخية في كيفية إدارة علاقتها مع العاملين لديها، مع الأطراف المعنية بعملها، ربطًا بالمتغيرات التي أصابت طرق عمل هذه الأخيرة، والصيغ التوافقية التي تم التوصل إليها على مستوى هذه العلاقة.
- الضرر الناجم عن تبني الحتميات بمختلف أشكالها ومستوياتها، على سبيل المثال الحتمية التقنية، والحتمية الاجتماعية. لأن ذلك يضعنا في حالة من التبعية الفكرية، يصعب فيها النفاذ من التفكير الثنائي الاستقطابي القائم على إلغاء كل فكرة لنقيضها، ويحجب الأفكار الأخرى البديلة. هذا عدا عن أن التبني المطلق للحتميات يدفعنا إلى اعتبار الفرضيات بمثابة مسلمات، كمن يراهن على التقنيات في صناعة العجائب، أو كمن يفترض حيادية الأدوات.

أنتقل إلى ورقة الدكتور ربيع التي تستحق القراءة المعمقة، لكونها خرجت في العديد من المواضع عن المنحى السائد في طريقة مقاربة المتغيرات. فهو يستهلها بالقول:

نجم عن التحديات التي طرحتها التطورات التقنية على الصحافة تحولات في أنماط الإنتاج، تسليم واسع النطاق بفرضيتي «الحتمية التقنية» ووجوب القطع الكامل مع بعض المفاهيم والتقاليد التي حكمت مهنة الصحافة في القرن العشرين. ويلحظ إعادة هيكلة لأنماط الإنتاج بما يتناسب مع الحاجات التقنية المستجدة، كما يلحظ ظهور مبادرات من رحم الفضاء الرقمي وحده. ويوصف مشكلة بحثه بطريقة سلسة، تستدرج القارئ للتفكير في عمقها، ممهدًا لإشكاليته بالقول: «غير أن المبادرات الرقمية الوليدة ظلت عاجزة عن ابتداع مفاهيم وتقاليد بديلة لتلك التي حكمت المهنة في طورها الورقي». وناقش مدى قابلية استمرار تقاليد الصحافة ومهنيتها؛ فالإعلام التقليدي لم يعد يحوز السلطة المعنوية ذاتها، وباتت السلطة الرابعة مضطرة للتعامل مع سلطة خامسة، وفقدت المعايير المهنية مكانتها المرجعية. فيحيل ذلك إلى جملة أسباب منها: إتاحة الفضاء الافتراضي للأفراد أدوات توثيق الخبر ونقله، وتقليص القدرة على التمييز بين الطالح والصالح، بحيث أصبحت الإثارة بحد ذاتها معيارًا جاذبًا للقسم الغالب منهم. يعتبر بركات أن المبادئ العامة للصحافة المهنية ما زالت على حالها، نظرًا لاستنادها إلى قواعد أخلاقية بالدرجة الأساس، بيد أن تحديات الالتزام بها راحت تتزايد باضطراد، مع سعي المؤسسات إلى مواكبة تحولات سوق الإعلانات واهتمامات الجمهور في العصر الرقمي. فصار معنى الحقيقة خاضعًا للنقاش، مع ظهور مصطلح «ما بعد الحقيقة»، والتحول من مجتمع الوقائع إلى مجتمع البيانات. يخوض بركات أيضًا في نقاش حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في خلق فقاعات عازلة تفصل بين مستخدمي شبكة الإنترنت وتحيلهم مجتمعات افتراضية مقفلة. ومن ثم يعطف الفقاعات التي خلفتها خوارزميات السوشيال ميديا على ارتفاع نبرة الخطاب الشعبوي المبني على المبالغات والتخويف والسماح بنشر الشائعات. وهذا ما يشكل تحديًا يتمثل في كيفية إعادة الاعتبار لدور الصحافة المركزي كي تعمل على الفلترة والتحقق من المعلومات.

إن مراهنة الباحثين–لا سيما الحالمين منهم باستعادة الصحافة التقليدية (لا يهم إن كانت مكتوبة على الورق أم على الشاشة) لدورها المركزي في الفضاء الرقمي، بما

كانت تمثله من معايير مهنية وأخلاقية رعت آليات عملها في الفلترة وفي الانتقاء.. إلخ- تفترض ضمنًا ثبات المعايير والأخلاقيات، وحيادية الأدوات، وتتعامل مع الصحافيين وكأنهم لا إرث لهم ولا تاريخ، وتغيّب علاقة الصحافة التي لا فكاك منها مع الأطراف المعنية لا سيما السياسية والاقتصادية منها. والأخطر من ذلك أنها تسلّم كليًا بالأوهام والوعود التي حملها الفضاء الرقمي الذي قُدِّم على أنه متفلت من المعايير. غير أن الورقة التي بين أيدينا تشي بخروج الباحث من هذا السرب الحالم في مواضع عديدة، وإن بانت عليه ملامح النوستالجيا في مواضع أخرى. ويمكن تبين هذا المخاض في الخروج من النوستالجيا على الشكل الآتي:

التناقض بين وضع الباحث عنوان «الرقمي يغلب الورقي» والقول إن التحدي يتمثل في حاجة الصحافة إلى تطويع المجال الرقمي. عادة الغالب هو الذي يطوع المغلوب، لا العكس. خصوصًا وأن من يتحكم بالمجال الرقمي له معاييره ومنطقه في إدارة التموضع، والمختلفة كليًا عن المجال العمومي الذي تكلم عنه (هابرماس). وهذا ما ولّد معضلة كبرى أمام الجيل الجديد من الصحافيين تتمثل في كيفية التوفيق بين ضغوط مستشاري الكتابة على «الويب» وصورتهم عن المهنة. ما أوقعهم في مطب التشابه المتعاظم للمحتويات، التقليد المتواصل، القائم على القص واللصق، وفقدان الأعمال المبتكرة. (Alix, 2017).[153]

التفكير من المنطلق الاتصالي البحت. إذ يبرز الباحث في الورقة عنوان «التطور التاريخي للصحافة» ليظهر أهمية ثورة الطباعة ومن ثم الاتصال (لا التواصل). علمًا أن مقاربة الموضوع من منظور الوسيط فقط تعد مجتزأة. فكما هو معلوم أن الصحافة تطورت وتبدلت أدوارها بتبدل متطلبات اقتصاد السوق، وبتغير متطلبات الوسيط،

153- في هذا الصدد يؤشر كتاب صدر حديثًا في فرنسا تحت عنوان «الإعلام بأي ثمن» لمجموعة مؤلفين، إلى مأزق المهنة في العصر الرقمي، وذلك من خلال تحليل مدونة مكونة من حوالي مليوني مقال تم نشرها في العام 2013 على 86 موقع إعلام عام، منها: Lemonde.fr، Lefigaro.fr، Libération.fr ، إلخ. وتبين للمؤلفين أن 64 % من المقالات أخذت أو أعيد أخذها من مقالات نشرت في مكان آخر. ليستنتجا أنه بالنظر إلى إيقاع سرعة تداول المعلومات يستحيل على الصحافيين حتى الموهوبين منهم تقديم إضافة أو محتويات مبتكرة وذات قيمة.

فلطالما عملت منذ بداياتها على استقطاب المعلن من خلال عمليات الإخراج والجذب والإثارة، ..إلخ. في هذا الصدد يشخص Ignacio Ramone التحول السريع الحاصل بفعل التطور الاتصالي بالقول: انتقلنا من عصر الميديا الجماهيرية إلى جماهيرية الميديا. في السابق كانت «ميديا- الشمس»، الواقعة في وسط النظام، تحدد مركز الجاذبية العمومية للاتصال والإعلام حولها. حاليًا «ميديا- الغبار»، المبعثرة في مجموع النظام، باستطاعتها التكتل لتشكل، عند الحاجة، منصات إعلامية هائلة. وبهذا حلّ منطق عمل استراتيجية المجموعات الشبيهة بفرق النحل محل منطق المخاتل الناهب المنفرد (Ramonet, 2011).

المراهنة على نماذج ربحية جديدة بشروط الرقمي. ففي مجال تطويع الصحافة للفضاء الرقمي، يعرض الباحث نماذج ربحية بديلة اهتدت إليها بعض الصحف، كمثل الاستثمار في السوشيال ميديا، وفي الصحافة التفاعلية. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مبادرات مغايرة وعت فعليًا الاضطرابات التي تمر بها الصحافة التي غدت وجهًا من وجوه النظام المسيطر نتيجة خضوعها للقوى الاقتصادية والسياسية. فبحثت عن تشكيل تحالفات مع الأفراد الذين يثمنون الانتشار الحر للإعلام، كي لا تقع الصحافة في أسر معايير الرقمي كليًا. غير أن هذا المسار، وإن كان يبدو جريئًا وحاملًا للمخاطر والوعود على حد سواء، يستلزم مبادرات تقرّب بين الصحافيين المهنيين وحركات المواطنة (Grosbois, 2014). هذه المبادرات رأت وجوب عمل الصحافة على إعادة بناء سمعتها، بالاستناد إلى أهلية الناس العاملين لديها واستعدادهم لجمع الإعلام وجعله متاحًا بأوسع مدى ممكن، وعلى إنتاج تحليل يساعد على إعطاء معنى. فأي صحافي يمكنه أن ينهل من منجم الإعلام الذي يزوده به الصحافيون المواطنون، بالرجوع إليهم دائمًا، وبجعلهم مرجعًا باستمرار، كي يتمكن الناس من العودة إلى المصدر. وبهذا يحصل الصحافيون المواطنون على صدى أكثر أهمية لعملهم، ما يمكنهم من بناء مصداقيتهم الخاصة، ويمكّن الصحافيين المؤسسيين من تنويع مقارباتهم، ما يخرجهم من الأطر المعتمدة، ويساعدهم على بناء سمعتهم على قاعدة المقدرة على تعيين المصادر الفضلى والتأشير عليها، وعلى بناء مجموع المعطيات المتحصل عليها وهيكلتها وإعطائها معنى.

- المراهنة على إمكانية ابتداع الصحافة لمفاهيم ومعايير مهنية وأخلاقية بديلة تتناسب والتطورات التقنية، من دون التنبه إلى أن ابتداع المفاهيم بحاجة إلى «باراديغمات» جديدة تنجم عن غليان فكري ما زال في طوره الجنيني، يقلب أسس المفاهيم السائدة، ويشكل خلفية فكرية ومفاهيمية جديدة ترعى آليات العمل المهني وأخلاقياته. غير ذلك نكون كمن خرجنا من أَسر المفاهيم التي كانت سائدة في القرن الماضي ووقعنا في أَسر المفاهيم التي ترعى العالم الرقمي. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأسس والمعايير لم توجد بذاتها ولذاتها، بل هي عمل بنائي توافق أهل المهنة على اعتماده كمرجعية لعملهم، لشغل المساحة الحرة المتروكة من القانون. حصل هذا التوافق نتيجة علاقات تجاذب وتواطؤ، وأحيانًا صراع بين الأيديولوجيات، وبين الصحافة من ناحية، والدولة بما تضمه من تشريعات وقوانين، وبين الرأسمال واقتصاد السوق وما يمثله من تنافس وصراعات مصالح واحتكارات. أي أن البنية الإعلامية تبلورت تدريجيًا في السياق الرأسمالي الليبرالي الذي أحاط بعمل الأنظمة الديمقراطية في البلدان الغربية، وفي سياق الصراع مع المعسكر الاشتراكي. من هذا المنطلق تم النظر إلى الصحافة كمساحة صراعية تتشابك فيها ثلاثة حقول ذات أسس شرعية مختلفة: الحقل السياسي والحقل الاقتصادي والحقل المهني أو الثقافي. فالإعلام يستلزم ثلاثة أبعاد متداخلة: هو سلعة رمزية يفترض إنتاجها شيئًا من العمل الفكري، إنّما يجب أن يكون اقتصاديًا مربحًا أي قابلًا للبيع، والذي فضلًا عن ذلك يمكن، موضوعيًا، أن يولد آثارًا سياسية. ولذا تُعدّ استقلالية الصحافي مزيفة، لأنّها ليست سوى نتاج غير مؤكّد وغير مستقر لهذه المبادئ المختلفة من الشرعيات المتصارعة أو المتنافسة في الفضاء الصحافي الذي يتميز باستقطاب ثلاثي (اقتصادي، سياسي، أخلاقي) (Éveline Pinto, 2007)

لا يعني ذلك أن الصحافة، التي أوكلت إليها في البلدان الديمقراطية مهمة التوسط بين الدولة والمجتمع من خلال نقل الأخبار وترميزها وإضفاء المعاني عليها، بقيت محافظة على سلطتها المعنوية وكانت بمنأى عن التحرش بها من قبل السلطات

السياسية والمالية. ولا يعني ذلك أيضًا أنها طوال القرن العشرين بقيت محتفظة ببريقها ومصداقيتها، وسلطتها المعنوية. فغالبًا ما كنا نشهد مع كل محطة واستحقاق تآكلًا لهذا البريق ولتلك المصداقية، خصوصًا وأن أهل الإعلام نادرًا ما مارسوا النقد الذاتي، وغالبًا ما وضعوا مهنتهم في خانة الأسطورة، مقرنين قدرهم بقدر المفاهيم المتمثلة بالحقيقة، الحرية ، الحيادية، ..الخ.

كذلك يتطلب الخوض في التأقلم والتطويع وغيرها من العناوين الواردة في الورقة ، الأخذ بالاعتبار جملة متغيرات شهدها العالم في العقود الأخيرة، نذكر منها:

العمل على تسييل البنى والهياكل الصلبة

في ظل التطور التقني والاتصالي المتسارع الواقع في سياق رأسمالي نيو ليبرالي، لا سيما مع انهيار المعسكر الاشتراكي، وضعت دولة العناية بمختلف بناها وهياكلها موضع تساؤل، وأصبح ينظر إليها كبنية مترهلة تقف عائقًا أمام سرعة التطور الاتصالي والتقني وحركة الرأسمال المنفلت. حاولت العديد من الدول الاستجابة لهذه التحولات عبر التراجع عن التزاماتها والتخفيف من ثقل مركزيتها، واستعانت بالعديد من الصحافيين من الإعلام التقليدي للعمل على كسر ما كان يعد من المحرمات على مستوى مكتسبات المواطنين، تمهيدًا للتراجع. (Fontenelle,2012) ساعد في ذلك مأسسة الكلام الإقناعي الهادف إلى النفعية وبأي ثمن في السوق خارج الأطر الأكاديمية وبعيدًا عن المعايير الأخلاقية (Breton,2000) .

صعود خطاب النهايات، وتراجع الأيديولوجيات

كذلك وضعت الأيديولوجيات والمرجعيات موضع تساؤل، وبرز خطاب النهايات بصيغ متنوعة، نهاية الأيديولوجيا، التاريخ، الصراع الطبقي، الصحافة، التليفزيون، الإعلان (بالصيغ التقليدية) إلخ، أعقبها خطاب الـ«ما بعد» أو اللا«أيديولوجيا» كان وراء هذه المفاهيم أيديوجيا الاتصال التي روجت، لإنسان يتشكل اتصاليًا ، ولمجتمع الاتصال ...إلخ»

أسطرة الخطاب الاتصالي

في هذا السياق، تحول الاتصال إلى أسطورة وغدا يبني حقيقته بالتظافر مع رأس المال، بعدما بنى الإعلام، بالتظافر مع الدولة الأمة، حقيقته. لذا ظهرت مفاهيم جديدة محمّلة بوعود وأوهام : الأفقية، التفاعلية، الاستقلالية، التشاركية، حرية التعبير المختلفة كليًا عن حرية الإعلام. أي أن الستاتيكو القائم الذي كان الإعلام التقليدي يسهم بشكل فعال في الحفاظ عليه بدأ يهتز، بفعل تظافر الاتصال مع الاقتصاد الذي عمل على رقمنة الانتباه. وإذا كان انتباه الناس ترقمن، كيف يمكن للإعلام التقليدي أن يستمر ورقيًا؟ وإذا كان الاتصال غدا غاية بذاته ولذاته، ماذا ينفع الكلام ؟ ومن يسمع من؟ وما هو مصير المحاججة؟ وإذا كانت الدولة بمختلف هياكلها سائرة نحو الرقمنة، هل من حاجة للتوسط والترميز الإعلامي والدور التقليدي لحراس البوابة؟

وإذا كنا بعدما اهتزت المرجعيات، وضعفت التراتبيات الهرمية، أمام حالة من التشكل الجنيني على مختلف المستويات الفردية والمجموعاتية، والمؤسساتية؛ وإذا كان في هذه التشكلات من الهجينية ما يقلق ويربك، نتيجة التداخل بين الفضاءات، بين الواقعي والافتراضي، بين النخبوي والعامي، بين المحادثة الخاصة والإعلام، بين المهنيين والهواة، إلخ. وإذا كنا نعتبر أن مرجعية وأخلاقية الإعلام التقليدي ما زالت صالحة للتعامل مع أزمات الفكر السياسي، مع فوضى المعاني، مع اللامبالاة ، مع العنف المبطن الذي يحمله هذا الفضاء الافتراضي الذي يقدم نفسه على أنه بلا معايير، بلا ضوابط، فإننا نكون كمن يعيش في الأوهام . فهذه المنظومة الاتصالية التي استثمرت التكنولوجيا في مهمات غير مرتبطة بمنطقها، لها معاييرها وأيديولوجتها ومفاهيمها، ومصالحها المنظورة وغير المنظورة. إذ غدا لهذه المنظومة عدة الشغل الكفيلة بإدارتنا ومراقبتنا وتحريكنا أفرادًا ومجموعات ووسائل إعلام. وغدت قادرة على بيع المعلومات الخاصة بنا وبميولنا وتفضيلاتنا، وعواطفنا وخصائصنا إلى الجهات المعنية من شركات إعلانية وأجهزة استخبارات، وغيرها. إنها الأم الكبرى- كما شبهها أحد الباحثين- التي تعرف كل شيء عن أولادها والتي بإمكانها أن تديرهم وتحركهم بنعومة وبعطف وحنان.

اختم لأقول حسنًا فعل الدكتور بركات عندما ختم بالقول: إن الصحافة ما زالت تعيش مرحلة انتقالية لم تكتمل بعد ملامحها، وأن الكثير من محاولات التأقلم مع التطورات التقنية ما زالت تجريبية وبعضها لن يتبلور ويصبح أكثر رواجًا، إلا مع تثبيت مرجعية الصحافة المهنية واستثمارها للممكنات الكثيرة التي يتيحها الفضاء الافتراضي.

بالإجمال، هذا التفلت من التراتبية التي كانت تحكم عمل وسائل الإعلام، ومن المعايير التي حكمت آليات عملها خلال ما يزيد عن القرن، قابله راهنًا معايير جديدة تخص الكتابة على الويب. [154] بالترافق مع الإعلاء من شأن الفرد ومن شأن التفاعلية، والوقوع المتزايد في أسر السرعة والآنية والمباشرة. وهذا ما جعل الصحافة تدور حول ذاتها، في ظل ميل السياسة نحو مزيد من التحلل، والأفراد نحو مزيد من القوقعة والانسحاب من الحياة العامة. عزز ذلك عمل الرأسمال المنفلت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية على إزاحة أو تغييب أية طروحات لبدائل ممكنة.

المراجع

Alix, C. (2017, Mai 31). Médias, l'imitaiton en continu. Retrieved from http://next.liberation.fr/livres/2017/05/31/medias-l-imitation-en-continu_1573641

Ramonet, I. (2011). L'explosion du journalisme : des médias de masse à la masse de médias. Paris: Galilée.

Grosbois, P. d. (2014). Le journalisme à l'ére de l'indignation et du Web social. In N. Baillargeon, Mutations de l'univers médiatique :médias traditionnels et nouveaux (pp. 39-32). Mont-Royal: M éditeur

Éveline Pinto. (2007). Pour une analyse critique des médias: Le débat public en danger. Bellecombe-en-Bauges: Editions du Croquant.

154- حاليًا يدرب الخبراء الصحافيين على قواعد الكتابة على الويب ويكلمونهم عن «غوغل» وكأنه ربهم الأعلى، يعلمونهم كيفية وضع عناوين قصيرة بسيطة دون لعبة كلمات، وترويسات مليئة بالكلمات المفاتيح لترضي «غوغل»، يشددون على ضرورة مراقبة الجمهور على «غوغل المحلل»، على عدم معالجة إلا الموضوعات التي تظهر على محرك البحث وعلى تقاسمها مع الشبكات «فيسبوك» «تويتر». يوصونهم بألا يكتبوا مقالات يعتدون بها، بل محتويات تولّد جمهورًا، وليس بالضرورة أن تكون مُوقّعة. في هذا السياق، يمكن أن نقدر كيف سيكون هؤلاء الفتية عنيفين، عدائيين، قلقين على مستقبلهم (Malka, 2016)

Fontenelle,S. (2012).Les briseurs de tabous : intellectuels et journalistes « anticonformistes » au service de l.ordre dominant. Paris : La Decouverte.

Breton, P. (2000). La parole manipulée. Paris: la Découverte.

Malka, L. (2016). Les journalistes se slashent pour mourir: la presse face au défi numérique : essai. Paris: Robert Laffont.

الصحافة فى العالم العربى: أى مستقبل فى الأفق؟

إيلى شلهوب

«السفير» اللبنانية أغلقت أبوابها نهائيًا، وهي التي ولدت مع إطلالة الحرب الأهليّة اللبنانية. كذلك فعلت «الأنوار» بعد 60 عامًا من الصدور المتواصل. قبلها أوقفت «الحياة» الطبعة الورقيّة واكتفت بالإلكترونيّة منها. كذلك فعلت «المستقبل». وبين هذه وتلك، شهدت بيروت مغامرة جريئة عبر محاولة إصدار جريدة جديدة دعيت «الاتّحاد» لم تتمكن من الصمود لأكثر من شهرين.

كثيرة هي المشكلات التي تعاني منها الصحافة العربية. مشكلات بلغت حدًا في بعض الأقطار العربية حيث يمكن القول، بدرجة عالية من الثقة، أنها تنازع البقاء (لبنان مثالًا حيث تعاني «النهار» مثلًا عثرات مالية حالت دونها ورواتب الموظفين لأشهر)، ما يجعل الأفق المستقبلي للصحافة يبدو قاتمًا، إن لم يكن سوداويًّا. هذا لناحية تَوفر إمكانية الاستمرار. أما لناحية المستوى والتزام معايير المهنية، فقد بات واضحًا أن صراعات المنطقة التي تعسكرت واشتباكات المحاور التي استبدلت الحبر بالدماء، قد أطاحت بما تبقى من رسالة إنسانية وتقاليد وأعراف لمهنة المتاعب.

صحيح أن البعض تفاءل بأن يؤدي «ربيع» العرب إلى توسيع مساحة الحريّات ما يستتبع نهضة ثقافية، لا بد أن تعبّر عن نفسها في الصحافة، لمنطقة عانت أربعة قرون من «الحذاء العثماني»، في استعارة من «الحذاء الصيني» الحديدي الذي كان يفرض ارتداؤه على الفتيات الصغيرات لتبقى أرجلهنّ صغيرات. كما عانت نحو ستة عقود من حكم دكتاتوريات، عسكريّة كانت أم مدنيّة، خنقت الأنفس وملأت السجون بمعتقلي الرأي. لكن سرعان ما اتضح أن هذا الربيع انقلب فورًا إلى «شتاء إخواني» على تكفيري، عاث في بلاد العرب عنفًا وخرابًا، ممهدًا لعودة القبضة الأمنيّة الحديديّة، التي لم تكتف هذه المرة بترهيب الصحافة، بل عمدت إلى «ابتلاع» الإعلام التقليدي من مرئي ومكتوب بأدوات مختلفة، ومحاصرة الإعلام الجديد من مواقع إلكترونية ووسائط الإعلام الاجتماعي.

لعل العقدة الأساس لواقع الصحافة العربيّة حاليًّا تنحصر في فقدان وسائل الإعلام القدرة على تأمين موارد مالية تضمن لها استمراريتها، سواء بالطرق الشرعية،

ونقصد بها المبيع (نقاط توزيع والاشتراكات) ومعه الإعلانات، أو الطرق الملتوية التي نستخدمها عادة للتعبير عن التمويل السياسي الذي كانت تستجلبه من دول «راعية».

معضلات ومخاطر

لا شك في أن التقدم التكنولوجي أدى دورًا مفصليًّا في هذا المجال، خاصة مع ظهور مواقع عملاقة مثل غوغل google، بات يعتبر الوسيلة الإعلامية الأولى والأضخم والأكثر انتشارًا في العالم، علمًا بأنها لا تستخدم، ضمن طاقم موظفيها، أي صحافي (اللهم باستثناء القسم الإعلامي الذي يتولى علاقة الشركة مع وسائل الإعلام). القصد من ذلك القول إن تعب الصحافيين واستثمارات وسائل الإعلام وإنتاجها بات يُسرق تلقائيًا، من دون أن تتمكن الوسيلة الإعلامية من الاستفادة منه لزيادة عدد قرائها ولا لجذب الإعلان. وهكذا، وجدت الصحف ومحطات التلفزة نفسها مضطرة لولوج عالم افتراضي غير قادرة على تحويله إلى بيئة استثمارية تدر أرباحًا تستطيع من خلالها أن تغطي كلفتي التشغيل والإنتاج. حاول بعضها جعل الولوج إلى إنتاجها الإلكتروني مدفوعًا، من دون نتيجة تذكر.

هناك طبعًا انتشار لوسائط إعلامية، من أنواع مختلفة، مثل «واتس أب whatsapp وتيليغرام telegram وانستاغرام Instagram وفيسبوك facebook » وغيرها كثير، أدت بدورها أدوارًا سلبية جدًا في هذا المضمار، إن عبر حرمان وسائل الإعلام التقليدية من حصصها الإعلانية، أو لناحية بعثرة الفعل الصحافي وتسطيحه، بعدما تحول الجميع إلى مثقفين وكتّاب ومحللين ومراسلين ومحققين..، ناهيك طبعًا عما أدت إليه من تقليص لعدد متابعي وسائل الإعلام التقليدية ما انعكس بدوره على قدرتها على جذب الإعلانات.

وهكذا بات الخبر الصحافي لا يتجاوز الكلمات العشر على واتس أب أو تليغرام، والتحليل المعمّق 400 حرف على تويتر، والتحقيق فقرتين وصورة على فيسبوك، من دون أي ضوابط لجهة التأكد من مصداقية مصدر المعلومة، ولا من شموليتها للحقيقة

كاملة، وبلا أي جهد لمقاطعتها مع أي مصدر آخر. ناهيك طبعًا عن المفبركات لجهة الخبر أو الصورة أو الفيديو من دون أي رقيب أو حسيب. وكل ذلك من دون ترتيب أي أعباء على الوسيلة الإعلامية (صفحة فيسبوك مثلًا) القادرة على تغيير جلدها في دقائق (إنشاء صفحة جديدة) بخلاف الصحف والتليفزيونات التي يفترض أن تكون شديدة الحرص على مصداقيتها التي لن تكون قادرة على استعادتها بسهولة في حال فقدتها.

يضاف إلى ذلك انخفاض عدد القراء والمتابعين للشأن العام في عالمنا العربي، على الرغم من المرحلة المفصلية التي يمر بها، خاصة منذ اندلاع ما سمي «الربيع العربي». كيف بغير ذلك يمكن، على سبيل المثال، تفسير أن عدد قراء كل الصحف والمجلات في لبنان لا يتجاوز الـ 35 ألف قارئ، في وقت ثلاث صحف في إسرائيل («معاريف» و«يديعوت» و«هآرتس»)، تبيع مئات آلاف النسخ يوميًا (والمقارنة جرت لتشابه ظروف الطرفين، إن لناحية عدد السكان، أو معدل حملة الشهادات الجامعية، أو حتى نسبة الأشخاص القادرين على الانفاق على شراء جريدة يوميًّا)؟ وأزمة القراءة هذه لا تنحصر بالصحافة فقط، بل يمكن تلمسها في عالم الكتاب، وفي معدل مشاهدة البرامج التلفزيونية الرصينة. وهي إن دلّت على شيء، فعلى نوعيّة الأجيال الآتية التي تتربى اليوم على كل هذه السفاهة الإعلاميّة.

يبقى الاصطفاف السياسي الحاد الذي عصف بالمنطقة منذ عقد ونيف، تحديدًا منذ الغزو الأميركي للعراق، وانقسامها عموديًّا إلى حلفين اتخذا عنوانين فضفاضين «اعتدال» و«ممانعة»، عبّرا بشكل أو بآخر عن انقسامات متعددة الأشكال، سني/ شيعي، عربي/ فارسي، مع إسرائيل/ ضدها،.. اصطفاف انعكس بشكل مباشر على الصحافة التي تموضعت جبهويًّا في أحد الحلفين، وتحولت إلى إعلام حزبي تعبوي أبعد ما يكون عن المهنية والموضوعية (ولو الملتزمة)، حتى ولو بقيت تتمتع بحرفيّة عالية.

غزو و«ربيع» وحلفان أنتجوا حروبًا متنقلة، عصفت بعوالم العرب من المحيط إلى الخليج، ودفعت مموّلي الصراعات في المنطقة الى تركيز الإنفاق على الجهود العسكرية التي بات لها الكلمة الفصل في الميدان، بعدما حققت التعبئة السياسيّة والمذهبيّة

والعرقيّة غاياتها وانتفت معها (أو بالحد الأدنى تقلصت) الحاجة إلى الصحافة العربية (كأدوات لهذا الصراع)، في مقابل ازدياد الحاجة للصحافة الغربية، في محاولة لكسب الرأي العام وصنّاع القرار في الطرف الآخر لأمن العالم، خاصة مع الأزمة الخليجية الداخلية التي تفجرت أكثر من مرة، بلغ اخرها حد فرض مقاطعة على الدوحة لا تزال مستمرّة. ولعل في الحرب الإعلاميّة الشعواء المستمرة منذ نحو 3 سنوات بين قطر من جهة، وبين السعودية والإمارات من جهة ثانيّة إلا حدثًا كاشفًا أخرج للعلن عدد الوسائط الصحافية، مكتوبة كانت أم مرئية، المرتبطة بالأموال الخليجية، وبالتالي الملتزمة توجيهاته في السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة.

أي مستقبل في الأفق؟

حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لا يبدو أن أوضاع الصحافة العربية ستتغير في الأفق المنظور، حتى إذا عملنا بالتعريف الضيق للصحافة، بمعنى أنها أداة تواصل وناقل معلومة من الحيز الخاص أو الضيق إلى الفضاء الأوسع. والحديث هنا عن الحال المزرية التي بلغتها لناحية فقدان المهنية والموضوعية، أو لناحية التسطيح. أما إذا أخذنا بالمعنى الواسع للصحافة، باعتبارها أداة تأثير على الرأي العام مهمتها أن تعبّر عن مظالم الناس ومعاناتهم والدفع باتجاه تنمية الشعوب وإثارة نقاشات في مختلف المجالات بما يحفز على نهضة شاملة، فحدث ولا حرج. باتت الصحافة العربية تمارس تلك المهمة بالعكس، عبر التحريض المذهبي والعرقي، وتمجيد الملكيات والأوتوقراطيات وحكم العسكر، والدفاع عن النيوليبرالية بصورتها الأكثر توحشًا، حتى كاد المرء يعتقد أنه يعيش في القرون الوسطى، مع فارق وحيد: الإقطاع المالي حل مكان الإقطاع الزراعي.

وسائل الصحافة التقليدية، مرئية ومكتوبة، ستبقى على ما يبدو تواجه تهديدات وجوديّة، ستزداد على الأرجح، إن لناحية تأمين الدفق المالي الضروري للاستمرار، أو لناحية هيمنة النظام والقوى الأمنية والعسكرية عليها، خاصة مع نجاح ما سمي بـ«الثورات المضادة»، وانقلاب حلم «الحريّة والخبز والكرامة» إلى أنهار من الدماء. وما سيزيد من هذه المعضلة طبعًا حالة الركود الاقتصادي التي تعصف بالعالم، مهددة بأزمة شبيهة بأزمة الـ 2008، وانعكاسها السلبي على المنطقة وعلى حجم

السوق الإعلانيّة فيها.

كذلك الأمر بالنسبة للفوضى الإعلامية التي جعلت الفضاء الإعلامي العربي لوحة فسيفساء تحوي عددًا لا متناهيًا من الوسائط. تلك الفوضى مرشّحة لأن تزيد. من أبرز مخاطرها تحويل الحقيقة إلى وجهة نظر، والوقائع أصبحت ما يُكتب عنها وليس ما حصل بالفعل، ناهيك طبعًا عن الإسفاف والتشويه والتعرض للكرامات وللأمور الشخصية، خاصة مع انتشار ما بات يعرف بظاهرة الجيوش الإكترونية، التي تحوّلت إلى أداة رئيسة في الصراعات، سواء بين الأحزاب والكيانات الداخلية، أو بين الدول نفسها.

لكن أخطر ما فيها، على ما يظهر، تجزئة الهويّة، إلى هويّات عرقيّة ومذهبيّة ومناطقيّة وجندريّة وقطاعيّة. بات كل بضعة أشخاص يتشاركون ميزة معيّنة، قادرين على إصدار وسيلة إعلاميّة ناطقة باسمهم وتروج لأفكارهم، من دون كلفة مالية تُذكر (خلافًا لوسائل الإعلام التقليدية التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة). من يراقب عدد الوسائل الإعلاميّة الأمازيغية والكرديّة التي ظهرت في العقد الماضي، بل من يرصد عدد صفحات الفيسبوك المناطقية الهوى (مدينة بل حتى قرية)، يمكنه أن يعي بالملموس عن ماذا نتحدث.

بهذا المعنى، يتوقع أن يتّسع نطاق الإعلام المحلي في المرحلة المقبلة على حساب الإعلام الوطني (أو القومي كما يسمّى في بعض البلدان)، ولكن بأدوار تبتعد كثيرًا عما عليه الوضع في السابق، عندما كانت صحيفة المناطقة منصّة تعكس سير الحياة فيها بجميع أبعادها، السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة والسياحيّة ..إلخ في إطار الوحدة الكيانيّة وبالتركيز على الهويّة الجمعيّة. وكانت، في الوقت نفسه، أداة ضاغطة على المركز الذي تنقل إليه مشكلات متّحدها الاجتماعي دافعة باتجاه تحفيز التنمية فيه، بغض النظر عن مدى نجاحها وعن مدى استجابة السلطات المركزيّة.

أما اليوم فبات هذا النوع من الإعلام يعتاش على تأكيد التمايز والإضاءة على مساحات الاختلاف مع الآخر وعلى الحالة الصراعية مع مركز القرار، وفي الوقت نفسه عامل محفز على خروج النزعات الكامنة إلى السطح.

سبق للمنظمات الحكومية أن أدت دورًا مشابهًا في العقد الماضي. تناسلت وتكاثرت داخل الأوطان العربية طارحة هويّات جزئيّة وقضايا وزعت الانتماء الشعبي بين نصير للمرأة وآخر للطفل وثالث للبيئة ورابع للمثليّة الجنسية وخامس لحرية الإبداع وسادس لنظافة البحار ..إلخ. اليوم يؤدي الفضاء الافتراضي وما يتضمنه من وسائط إعلاميّة دورًا مشابهًا، ويتهدَّد الهويات الوطنية والانتماءات القومية، ويشغل المواطنين عن القضايا الكبرى التي تخص حاضرهم ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم، والتلهي بالجزئيات وخوض صراعات، مميتة في بعض الأحيان، من أجلها.